

**المسار التشريعى المصرى والمقارن فى مكافحة
الفساد بين الواقع والمستهدف**

**The Egyptian and comparative legislative
track in combating corruption between
reality and goals**

إعداد

د / أحمد محمد عبد الحق عبد الله
دكتورة فى القانون الجنائى
كلية الحقوق – جامعة حلوان

Dr. Ahmed Mohamed Abdel Haq Abdullah
PhD in Criminal Law Faculty of Law – Helwan University

المسار التشريعى المصرى والمقارن فى مكافحة الفساد بين الواقع والمستهدف

الملخص

جودة التشريع ومرونته من الأمور المهمة بمكان فله اعتبار وقيمة دستورية ، فهو مرتبط بصياغة نصوص تشريعية من حيث الشكل والموضوع والهدف منه ، لذا كان المسار التشريعى لمكافحة الفساد فى مصر يتعين دراسته والأهتمام بسبل علاج قصوره وطرح رؤى مختلفة بشأنه.

فدرجة انتشار الفساد ومدى القدرة على مكافحته هى المحرك الأساسى نحو إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وخلق نهج تشاركى شامل إيماناً بأهمية الوقاية من الفساد وخلق بيئة رافضة له بكل أشكاله لدفع عجلة التنمية، ولما كان الفساد يقوض الديمقراطية والحكم الرشيد وحكم القانون ويؤدى إلى انتهاكات حقوق الإنسان ، وتشويه الأسواق ، كما أنه يسمح بأزدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من الأخطار التى تهدد أمن الإنسان وزعزعة ثقة المواطنين فى نزاهة مؤسسات الدولة وفى آليات مكافحة الفساد، فكان إيجاد أفضل سياسة تشريعية لمكافحة الفساد يعد موضوعاً معقداً وحاسماً ، ولتقديم نموذجاً يحقق التوازن بين خسائر الفساد وتكاليف استثمارات مراقبة مكافحة الفساد سوف يؤدى فى النهاية إلى استراتيجية مكافحة فساد مثلى فى ظل ظروف اقتصادية وسياسية متفاوتة ، فكان حرياً بنا تسليط الضوء على التشريع المصرى والتشريعات المقارنة فى المسارات التشريعية لمكافحة الفساد وبيان الإيجابيات والسلبيات من سلوك المشرع فى أقراره للتشريعات والقوانين المختلفة المتعلقة بمكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد – المسار التشريعى -الاستراتيجية الوطنية - السياسة التشريعية.

Abstract

The quality and flexibility of legislation are very important matters, as it has constitutional consideration and value. It is linked to the formulation of legislative texts in terms of form, subject matter and purpose. Therefore, the legislative path to combat corruption in Egypt must be studied and attention must be paid to ways to address its shortcomings and present different visions regarding it. The degree of corruption and the ability to combat it are the main drivers towards preparing a national strategy to combat corruption and creating a comprehensive participatory approach, believing in the importance of preventing corruption and creating an environment that rejects it in all its forms to drive the wheel of development. Since corruption undermines democracy, good governance and the rule of law and leads to human rights violations, distorts markets, and allows the flourishing of organized crime, terrorism and other dangers that threaten human security and undermine citizens' confidence in the integrity of state institutions and in anti-corruption mechanisms, finding the best legislative policy to combat corruption is a complex and decisive issue. To provide a model that achieves a balance between corruption losses and the costs of anti-corruption monitoring investments, it will ultimately lead to an optimal anti-corruption strategy under varying

economic and political conditions. It was necessary for us to shed light on the Egyptian reality in its legislative path to combat corruption and to clarify the positives and negatives of the legislator's behavior in approving the various legislations and laws related to combating corruption.

Keywords: Anti Corruption – Legislative track – National Strategy
– Legislative policy .

المقدمة

الاستقرار الاجتماعي والسياسي يعتمد بشكل واضح على تحسين البيئة القانونية لمكافحة الفساد ، كونها ظاهرة متعددة الأوجه ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية ، فهي ظاهرة ممتدة ومتعدية الحدود لكل جوانب الحياة ، وتعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية والتنمية البشرية من خلال تقليل فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية المختلفة وتصرف النظر عن تحويل الموارد للاستثمار في البنية الأساسية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية . فتجد أرض خصبة عند غياب الشفافية والنزاهة وتجد تنوع لتترعرع فيها^(١).

فكانت الدراسات التي قامت بتحليل العلاقة بين الفساد والنمو الإقتصادي بأستخدام بيانات ٥٨ دولة . تظهر النتيجة أن الفساد له تأثير سلبي كبير على الأستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي^(٢). حيث يتسبب الفساد بشكل مباشر في أنخفاض الأستثمار وأنحدار رأس المال البشري وعدم الأستقرار السياسي وبالتالي يعوق النمو الإقتصادي بشكل غير مباشر . فالعلاقة بين مثل هذا الأستثمار والفائدة الحكومية معقدة للغاية وتختلف حسب التقدم الإقتصادي والأنظمة الحكومية.

وقد اتجهت بعض الدراسات الحديثة للتأكيد على أن الفساد يبطئ النمو الإقتصادي من خلال التأثير على الضرائب^(٣) بعد فصل التأثيرات غير المباشرة للفساد على النمو الإقتصادي .

(١) د/ سيد طه بدوي ، الفساد المالي والإداري للدولة وأثاره الاقتصادية ، بحث منشور في مجلة القانون والدراسات الاجتماعية بجامعة بدر القاهرة ، المجلد ٢ ، العدد ٣ ، يونيو ٢٠٢٣ ، ص ٤٤ .

(2) Mauro P (1995) Corruption and growth. Q J Econ 110(3):681-712.

(3) Imam PA, Jacobs D (2014) Effect of corruption on tax revenues in the Middle East. Rev Middle East Econ Financ 10(1):1-24 .

فمكافحة الفساد لا تتم وفقاً لإجراءات مجانية فيجب على الحكومة استثمار الموارد البشرية والمادية والمالية بشكل كبير لمراقبة الفساد فيجب على الحكومة أعداد تشريعات مناسبة مستعينة بالتكنولوجيا الحديثة في مراقبة الفساد وإقرار التشريعات القانونية بمتحصلات هذه الأدوات في مكافحة الفساد ، فالفساد

بكافة أشكاله كجريمة منصوص عليها في الأنظمة القانونية المختلفة ومعاقب عليها في التشريعات الداخلية أو الوطنية وفي القوانين المنظمة للمؤسسات العامة ^(١) ، ووجد انتشاراً في الدول المتقدمة أو النامية على السواء ، ولكنه يزداد على نحو واضح في منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية ، فأبسط معانيه سوء استخدام المنصب العام من أجل التربح الخاص منه بطرق غير شرعية . كما أن الفساد يمكن أن يرتبط بمجموعة من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمواطنة وهي الشفافية في توفير المعلومات التي تتعلق بالسياسات والنظم والقوانين والقرارات واللوائح لكافة المواطنين، وكذلك المساءلة عما يقتضيه الأفراد من أعمال تجب مساءلتهم عن أدائهم الوظيفي وما يصدر عنهم من سلوكيات وتصرفات ، وكذلك النزاهة في عرض الجوانب الأخلاقية والقيم المرتبطة بقيام الموظف العام بأداء مهامه مثل الأمانة والصدق والعناية والإتقان والحفاظ على المال العام وصون مقدرات الوظيفة العمومية ^(٢) .

ولترسيخ ثقافة مجتمعية واعية لمكافحة للفساد يأتى في المقام الأول بدعم من بنية تشريعية وإدارية وقضائية تتسم بالنزاهة والشفافية وجهات إنفاذ قانون مؤهلة للوقاية

(١) د/ السيد خليل هيكل ، الرقابة على المؤسسات العامة الإنتاجية والاستهلاكية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، سنة ١٩٧١ ، ص ١٦٣ .

(٢) د/ حسنين المحمدى بواى ، الفساد الإدارى لغة المصالح ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥،١٤ .

من الفساد ومكافحته والمشاركة بين كافة فئات المجتمع وبالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

لذا استندت الخطة الوطنية المصرية لمكافحة الفساد ٢٠٢٢-٢٠٣٠ والتي أعلنت عنها الحكومة المصرية مبادئ أساسية تعتمد على سيادة القانون وخضوع كل السلطات والأشخاص الطبيعية والإعتبارية فى الدولة للقانون والأمتثال للقواعد القانونية وتطبيق أحكام القضاء دون إبطاء أو تأخير والوضوح والإتاحة والنشر الدورى للمعلومات والبيانات والوثائق التى تعزز جهود مكافحة الفساد وتشجيع التعبير عن الرأى أو الإبلاغ عن قضايا الفساد لدى جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون ، وكذلك التعامل مع مرتكبى جرائم الفساد دون تمييز بينهم أو التسامح مع بعضهم سواء لمكانتهم المجتمعية أو لنفوذهم الوظيفى أو لقدراتهم المالية.

فالجهاز الإدارى للدولة لن يقدر أو يستطيع القيام بمهامه وتقديم الخدمات بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية دون وجود بنية تشريعية وقانونية داعمة لمكافحة الفساد، كما أن قدرة المجتمع على مكافحة الفساد، تكمن في أدراكه ووعيه بمخاطر الفساد وتأتى ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة من مبادرة الأخيرة للنزاهة فى تعاملها مع المواطنين وفى آليات مكافحة الفساد، والتى تركز على ما تقوم به جهات إنفاذ القانون والجهات القضائية فى هذا المجال.

أهمية الدراسة :

أهمية الدراسة تأتى من ضرورة تسليط الضوء على المسار التشريعى لمكافحة الفساد فى مصر ومسلك المشرع فى اتخاذ خطوات نافذة من أجل محاربة ظاهرة الفساد وللوقوف على جودة التشريع والقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وبيان الخطة المستهدفة التى انتهجتها الحكومة المصرية ضمن خططها المستقبلية لمكافحة الفساد وبيان مسلك

المشرع فى الأنظمة القانونية المقارنة فى هذا الصدد ، لذا من المأمول أن تساعد نتائج وتوصيات هذه الدراسة فى مكافحة الفساد.

إشكالية الدراسة :

الفساد يشكل قلقاً بالغاً لأى حكومة تسعى نحو تطوير مؤسساتها واقتصادها بما له من آثار سلبية تعرقل مسيرة الإصلاح والتنمية ، فتتفاقم مشكلة الفساد بكل أنواعه وأشكاله يفرض علينا مكافحته بشكل يتناسب مع أثاره ولكن المشكلة التى تثور هى كيف يتم تحقق التوازن بين خسائر الفساد وتكاليف استثمارات مراقبة مكافحة الفساد من خلال استراتيجية مكافحة فساد مثلى فى ظل ظروف اقتصادية وسياسية متفاوتة مُعتمدة على تشريعات وقوانين ذات جدوى من حيث النصوص القانونية الشاملة لجرائم الفساد المختلفة وإمكانية تطبيقها بشكل عملى مع الاستعانة بالأدوات التكنولوجية الحديثة والذكاء الاصطناعى. فكان لابد من التعرض لذلك الموضوع من كافة جوانبه بالبحث حول رؤية فعالة من خلال تسليط الضوء على المسار التشريعى لمكافحة الفساد فى مصر بين الواقع والمستهدف.

أهداف الدراسة :

إستهدفت الدراسة بيان التعريف القانونى للفساد وبيان الأنظمة القانونية المختلفة فى التشريعات المقارنة والعربية التى تجرم الفساد فضلاً عن ذلك موقف المشرع المصرى نحو تشريع القوانين الداعمة لمكافحة الفساد وآليات مكافحته واستخدامات الذكاء الاصطناعى فى هذا الصدد.

منهج الدراسة :

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة ، فقد تم الإعتماد على منهجين الأول هو المنهج التحليلى لطبيعة جرائم الفساد من خلال بيان مفهومه وأنواعه ومظاهره وآثاره ومؤشرات

قياسه وبيان خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر جعلت الدول تهرع إلى التكاتف والتعاون الدولي الرامى إلى مكافحته من خلال إبرام الإتفاقيات القانونية التى تحاول إيجاد مفهوم للفساد من خلال بيان صورته وعناصره، وتبين سبل مكافحته وطرق استرداد الأموال محل الجريمة. مع إبراز الخطة الوطنية المصرية لمكافحة الفساد ٢٠٢٢-٢٠٣٠ التى أعتمدتها الحكومة المصرية لبيان أوجه القصور من الناحية القانونية وصولاً لتوصيات معتبرة تدعم ذلك التوجه.

والثانى هو المنهج المقارن من خلال بيان مسلك التشريعات المقارنة فى النظام الإنجلوساكسونى (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) ، وفى النظام اللاتينى (فرنسا) ، وكذلك العربية منها نحو تجريم الفساد وسبل مكافحته للوصول لأوجه القصور فى التشريع المصرى والعمل على تلافيها للوصول لمنهج قانونى سليم يُعتمد عليه فى مكافحة الفساد ، وبيان الأنظمة القانونية الحديثة كمثال دولة (البرازيل) التى اعتمدت على الذكاء الإصطناعى فى مكافحة الفساد .

خطة الدراسة :-

ستكون الخطة من خلال التالى :-

المبحث الأول : ماهية الفساد.

المطلب الأول : مفهوم الفساد وأنواعه وآثاره.

المطلب الثانى : تجريم الفساد فى الإتفاقيات الدولية والإقليمية التى أنضمت إليها مصر وصدقت عليها.

المبحث الثانى : تجريم الفساد فى التشريعات المقارنة والقانون المصرى .

المطلب الأول : تجريم الفساد فى التشريعات المقارنة.

المطلب الثانى : الإطار التشريعى لمكافحة الفساد فى مصر.

المبحث الثالث : آليات مكافحة جرائم الفساد.

المطلب الأول : استخدام الذكاء الاصطناعى فى مكافحة الفساد.

المطلب الثانى : مسارات مكافحة جرائم الفساد فى الواقع المصرى فى ظل

الإستراتيجية الوطنية (٢٠٢٣-٢٠٣٠).

المبحث الأول

ماهية الفساد

الخطوة الأولى في علاج الفساد ومكافحته هي تشخيص الفساد والوقوف على تعريفه فبالرغم من وجود محاولات واسعة وكثيرة من أجل تعريفه إلا أنه يصعب تعريفه تعريفاً دقيقاً لتعدد صورته وأساليبه بالإضافة إلى عدم وجود اتفاق دولي موحد لتعريفه بصورة شاملة بسبب آفاقه وأبعاده المختلفة ، وعلى ضوء ذلك نحاول التعرض لمفهوم الفساد وأنواعه وآثاره ومؤشراته الداله عليه للوقوف على مدى خطورته وتأثيره المجتمعي والسياسي والاقتصادي بالإضافة إلى بيان الإتفاقيات الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحته والتي وقعت عليها مصر وصدقت على الإنضمام إليها .

المطلب الأول

مفهوم الفساد وأنواعه وآثاره

أولاً : مفهوم الفساد:-

يرتبط مفهوم الفساد CORRUPTION بشكل من اشكال السلوك المنحرف البعيد عن الأخلاقيات والتقاليد والقانون فهو مرتبط بالنواحي السلبية إجمالاً^(١)، فيوصف

(١) د/ أحمد مصطفى صبيح – الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري (دراسة تطبيقية مقارنة) ، رسالة دكتوراه ، حقوق عين شمس ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١ .

الفساد^(١) بأنه أنحراف ، وتلف ، وتدهور ، وفى المعجم الوسيط^(٢) الفساد يعنى : التلف والاضطراب والخلل فيقال فسد الشيء أى بطل وأضمحل.

فالفساد هو الذى لا صالح فيه يميل للشر بفعله عن معرفة وتعمد ويحرص عليه. فليس للفساد تعريفاً واحداً متفقاً عليه بسبب الطبيعة المعقدة للفساد والزوايا المختلفة التى يمكن أن ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة .

وعلى ضوء ذلك كان هناك محاولات فقهية واسعة من أجل تعريف الفساد وتوضح ماهيته فعرفه بعض من الفقه الجنائى بأنه (كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالاً بواجبات وظيفته العامة ، سواء أكان بإعتباره مواطناً عادياً أو بإعتباره موظفاً عاماً ، يمس الوظيفة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ، طالما أنه يؤثر بالسلب على مقتضيات وظيفته ، وسواء أكان الفعل أو التصرف مقنناً فى قانون العقوبات بإعتباره جريمة جنائية نص على عقوبتها أم كان إخلالاً يترتب عليه جزاء تأديبى)^(٣).

وقد عرفه آخر بأنه (استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصى أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة بالطريقة التى يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الإجرامى)^(٤).

(١) القاموس المحيط للفيروز ابادى ، الطبعة الثالثة ، المطبعة الأميرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢٠ ، فصل الفاء باب الدال .

(٢) ينظر مادة (فسد) ، المعجم الوسيط (٢/ ٦٨٨) .

(٣) د/ بلال أمين زين الدين – ظاهرة الفساد الإدارى فى الدول العربية والتشريع المقارن ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعى ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٢ ، ص ٦٤ .

(٤) د/ السيد على شتا – الفساد الإدارى ومجتمع المستقبل – المكتبة المصرية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٣ .

– وفى الفقه المقارن عرفه الفقيه مايكل . كلارك (clark) بأنه : إساءة استعمال الوظيفة الإدارية للحصول على منافع شخصية أو فئوية ^(١) .

– أما العالم روبرت تيلمان (Robert t.tulman) عرف الفساد بقوله : هو ذلك الذى يسود فى بيئة تساند فيها السياسية العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً وتتم معظم المعاملات فى سرية نسبية ، ولا تفرض عليها إجراءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوى المؤهلات والخبرات وما إلى ذلك ^(٢) .

كما عرفه الفقيه مانهايم (Manhiem) : هو سلوك منحرف عن الواجبات والقواعد الرسمية لتحقيق مكاسب شخصية أو عائلية ^(٣) .

كما عرفه الفقيه بروكس Brooks بأنه : سلوك يخرج عن نطاق الوظيفة العامة بهدف الحصول على منافع خاصة ^(٤) .

– كما عُرف الفساد عند اديل هرتز H.edle hertz بأنه : فعل غير قانونى أو صور من الأفعال غير القانونية التى تم ارتكابها بأساليب غير مادية ، ومن خلال أساليب سرية تنتم بالخداع القانونى والجماعى وذلك للحصول على أموال أو ممتلكات أو لتحقيق مزايا شخصية أو تجارية ^(٥) .

(١) حسن المحمدى بواى – الفساد الإدارى لغة المصالح – دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٩ .

(٢) صلاح الدين محمود فهمى – الفساد الإدارى كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والإقتصادية – المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٩٤ ، ص ٣٩ .

(٣) حسن المحمدى بواى – الفساد الإدارى لغة المصالح – المرجع السابق، ص ١٨ .

(٤) د/ هشام بوحوش – محاضرات فى قانون مكافحة الفساد – جامعة الإخوة منتورى ، الجزائر ، ٢٠٢٠ ، ص ٩ .

(٥) محمود صادق سليمان – الفساد والدوافع والإنعكاسات السلبية – مجلة الفكر الشرطى ، مركز بحوث شرطة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، المجلد ١٤ ، العدد ٥٤ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٨ .

- ويأتي في هذا الإطار تعريف الفقيه كوبر KuPer للفساد بأنه : (استخدام الوظيفة العامة والسلطة للحصول على مكاسب بطريقة غير شرعية)^(١).

ومن حيث التعريفات التشريعية تجنب كثير من الشراخ في الأنظمة القانونية المختلفة وضع تعريفاً محدداً للفساد فالمشرع المصري لم يتناول تعريف الفساد بشكل محدد إصطلاحاً ولكن عدد بعض مظاهره وأفعاله التي تناولت أغلب أنشطة الفساد^(٢) وسنوردها في الصفحات التالية، وينطبق هذا الأمر على التشريعات المقارنة مثل التشريع الفرنسي والإنجليزي والأمريكي لم يعرفه المشرع تعريفاً واحداً شاملاً في متن نصوص قانونية، ولكن جرم أفعال محددة مثل الرشوة والإختلاس وغيرها، إلا أن هناك بعض التشريعات العربية عرفت الفساد بشكل مباشر مثل التشريع التونسي^(٣) في قانون مكافحة الفساد رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ في الفصل الثاني من الباب الأول المتضمن الأحكام العامة^(٤)، وفي التشريع العراقي شمل تعريفاً للفساد في قانون هيئة النزاهة العراقية رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ وتعديلاته في صدر مادة الأولى^(٥). وكذلك التشريع اليمني عرفه في القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن مكافحة الفساد^(٦).

(١) د/ هشام بوحوش – محاضرات في قانون مكافحة الفساد – المرجع السابق، ص ٩

(٢) د/ ياسر فيصل أمين – السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة الفساد دراسة مقارنة مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١١٣، عدد ٥٤٦، ٢٠٢٢، ص ٤٤٩.

(٣) محمد علي سويلم – السياسة الجنائية في مكافحة الفساد – دار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢، ص ٢١.

(٤) أنظر قانون مكافحة الفساد رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ الفصل الثاني من الباب الأول المتضمن الأحكام العامة الصادر في ١٤ نوفمبر ٢٠١١.

(٥) أنظر نص المادة (١) من قانون النزاهة العراقي رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١.

(٦) أنظر نص المادة (٣٠) من قانون مكافحة الفساد اليمني رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ الصادر في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦.

وعلى صعيد المنظمات الدولية كان للبنك الدولي^(١) مفهومه الخاص للفساد حيث يراه بأنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستتساخ الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين. كما يميز بين حالتين من الفساد الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة , أما الحالة الثانية فتتمثل في قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة القانون مقابل تقاضى الرشوة , كإفشاء معلومات سرية , أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابل المرتشى على مبالغ مادية مقابل تسهيلات التي يقدمها .

وهذا المفهوم يتوافق مع ما أوضحته وثائق مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين^(٢) أن الفساد هو الاستخدام الغير المشروع للوظائف العامة لتحقيق كسب أو منفعة شخصية.

ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة فساد لعام ٢٠٠٣ قد أوردت عدداً من الجرائم التي تدخل في نطاق الفساد : الرشوة (المادتين ١٥ و ١٦) من الاتفاقية , اختلاس المال العام (المادة ١٧) , استغلال النفوذ (المادة ١٨) , إساءة استغلال الوظيفة (المادة ١٩) , الكسب الغير مشروع (المادة ٢٠) , الرشوة في القطاع الخاص (المادة ٢١) , اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص (المادة ٢٢) , جرائم

(1) Tha'er s.ALodwan(2012) . Anticorruption : the guide to united nation convention. Amman,P13 .

(٢) خالد شعراوى , الإطار التشريعي لمكافحة الفساد في مصر , مركز العقد الإجتماعي , ٢٠١١ , ص ٨ .

غسل الأموال المتحصلة من جرائم الفساد (المادة ٢٣) ، إخفاء الأموال المتحصلة من جرائم الفساد (المادة ٢٤) ، وعرقلة سير العدالة (المادة ٢٥)^(١).

وتُعرف منظمة الشفافية الدولية^(٢) الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام السلطة والنفوذ والمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح خاصة بشكل مباشر أو غير مباشر أى استغلال المسؤول العام منصبه من أجل مصلحة خاصة لنفسه أو لجماعته^(٣).

كما عرفه الأنتربول الدولى بأوجه عديدة منها القبول أو الأخذ أو محاولة الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نقود أو هدايا أو مكافآت أو منفعة للعاملين فى الشرطة من العسكريين ومدنيين سواء لأنفسهم أو لأشخاص آخرين ، أو جمعيات أو تجمعات ، مقابل القيام بعمل أو الإمتناع يتعلق بالقيام بواجباتهم^(٤).

ومن جانبنا نرى أنه يمكن تعريف الفساد بأنه سلوك مخالف للقوانين والأنظمة واللوائح يهدف إلى استغلال غير مشروع وغير سوى للسلطة من قبل شخص لديه نفوذ فى اتخاذ قرار فى إدارة شأن عام أو خاص ، يترتب عليه إهدار للمال العام أو الموجودات العامة أو الخاصة ويتطلع إلى تحقيق مكاسب والحصول على منفعة شخصية

(١) د/ رامي القاضى ، مكافحة الفساد من منظور القانون الجنائى دراسة تحليلية فى التشريع المصرى والمواثيق الدولية ، المجلة الجنائية القومية – المجلد السابع والستون – العدد الثانى – يوليو ٢٠٢٤ .

(٢) هى منظمة دولية غير حكومية تأسست سنة ١٩٩٣ معنية بالفساد ، وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوى (مؤشر الفساد) ، وهى قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم ، ومقرها الرئيسى يقع فى برلين بألمانيا.

(٣) أحمد أبو دية – الفساد أسبابه وطرق مكافحته – ٢٠٠٤ ط ١ .

(٤) د/ على بن محمد المحيميد – حماية النزاهة ومكافحة الفساد بين النظام السعودى وأحكام القانون الدولى – مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق جامعة دمياط – العدد الثالث – يناير ٢٠٢٣ .

فهو خرق لمبدأ المساواة والتكافؤ مثل تعيين الأقارب والمحسوبيات فى وظائف معينة وكذلك سرقة أموال الدولة ، فهو عمل غير منسجم مع القيم الأخلاقية الإيجابية السائدة فى المجتمع بحيث تكون المكاسب التى يجنيها الشخص الفاسد تتجسد فى إزدياد صور الإنحراف وامتدادها عبر شبكات تغامر بإقتصاد ومقومات البلد وأضعافه داخليا لتمتد إلى المتاجرة بمقدراته خارجيا. فالفساد لا يعنى بالمفهوم القانونى جريمة محددة بذاتها ولكنه وصف يشمل كل سلوك يخالف موجبات الأمانة والنزاهة للوظيفة العامة ، وكما قال العالم جارى بيكر (Gary Becker)^(١) إذا ألغينا الدولة ، فقد ألغينا الفساد ومعه يكون الفساد مرتبط بشكل رئيسى بكل حالات إساءة استخدام السلطة الوظيفية .

ثانياً: أنواع الفساد :-

يمكن تصنيف الفساد حسب مجموعة من المعايير على النحو التالى:-

١ - حسب النطاق المرتكب فيه^(٢) :-

- أ - الفساد الداخلى : وهو الذى يرتكبه شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل الجهة التى يعملون بها مثل : قيامهم بسرقة أو اختلاس المال أو تدليس أو تزوير وثائق مهمة أو الحصول على رشاوى .
- ب - الفساد الخارجى : وهو النوع الأكثر شيوعاً وانتشاراً ، ويتم من خلال اشتراك أكثر من جهة من داخل وخارج الجهة ، وذلك بالتفاعل بين جانبى العرض والطلب.

(١) هو عالم أمريكى حاصل على جائزة نوبل للإقتصاد وخبير اقتصادى وله مؤلفات ونظريات لتطبيق أفكار اقتصادية يرتبط بها علم الاجتماع وعلم الجريمة.

(٢) خليل عطا الله مدخل مقترح لمكافحة الفساد فى الوطن العربى - ندوة حول : " المال العام ومكافحة الفساد الإدارى المالى " منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة (٢٠٠٨).

٢- حسب درجة الفساد^(١):-

أ - الفساد الصغير (العادي) : وهو الذى ينتشر فى المستويات الوظيفية الدنيا وذلك من خلال الرشاوى الصغيرة والمنتشرة بين الموظفين الصغار والمسؤولين الحكوميين من ذوى الرواتب المحدودة بهدف زيادة دخولهم^(٢).

ب - الفساد الكبير (الشامل والأعم) : وهو الفساد الذى ينتشر فى المستويات الوظيفية العليا , وذلك من خلال قيام القادة السياسيين وكبار المسؤولين بتخصيص الأصول العامة للاستخدام الخاص , وأختلاس الأموال العامة والدخول فى رشاوى الصفقات والعقود التى تتضمن مبالغ كبيرة والتى يترتب عليها أهدار المال العام^(٣).

٣- حسب درجة التنظيم^(٤):-

أ - الفساد المنظم : وهو ذلك النوع من الفساد الذى يغلب عليه شبه التنظيم والتخطيط وينتشر فى المنظمات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مُسبقة ومحددة تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة , حيث يضمن الطرف العارض للفساد إنهاء المعاملة وعدم توقفها , وفى هذه الحالة فإن الفساد

(١) منير الحمش ، الإقتصاد السياسى للفساد ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ٣٢٨ ، يونيو ٢٠٠٦ ، ص ٦٣ .

(٢) د/ أحمد محمد عبد الهادى - الإنحراف الإدارى فى الدول النامية - مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ٩ وما بعدها .

(٣) د/ منال جابر مرسى محمد - أسباب الفساد فى مصر دراسة قياسية خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٧) - المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة جامعة سوهاج عدد شهر أكتوبر ٢٠١٧ - ص ٦٥٢ .

(٤) حنان أبو سكين - مفهوم الفساد - المجلة الإجتماعية القومية ، المجلد الثانى والخمسون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠١٥ ، ص ١٤٩ .

يأخذ شكل الظاهرة التي يعاني منها المجتمع بكامل طبقاته وبمختلف قطاعاته وهذا النوع من الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة المستويات وكافة النظم الاقتصادية , والسياسية والاجتماعية , وهو فساد يصعب تجنبه ويظهر بشكل واضح في المصالح الحكومية عن التعامل بشكل خاص مع صغار الموظفين.

ب – الفساد غير المنظم (العشوائي) : تتعدد فيه خطوات الفساد مثل دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق , ولا يمكن خلال أى من الخطوات ضمان إنهاء المعاملة فيها وعدم إبقائها , وهذا ما يعرقل سير الأعمال وهو أكثر خطورة من سابقة.

٤ - حسب الجهة التي ينتشر فيها :

أ – فساد فى القطاع العام : يعتبر القطاع العام مرتعاً خصباً للانحرافات الإدارية والسرقات المالية وذلك لضعف أو غياب آليات الرقابة والمساءلة حتى أن من هم فى السلطة وفى المواقع القيادية يشكون من تقشى الفساد فى القطاع العام^(١).

ب – فساد فى القطاع الخاص : الفساد لا يقتصر فقط على القطاع العام بل ينتشر ويستفحل حتى فى القطاع الخاص , حيث أن القطاع الخاص يشمل شركات خاصة تضم عدد كبيراً من الموظفين ونتيجة تبادل المصالح وتضاربها تدفع لهم الشركات والجهات الخاصة المنافسة مبالغ كبيرة مقابل الخدمات التى يقدمونها لها^(٢).

(١) د / حيدر طالب محمد على وآخرون – مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والإتفاقيات الدولية دار الكتب والوثائق بغداد ، ٢٠٢١ ، ص ٣٧ .

(٢) د/ سالم محمد عيود – ظاهرة الفساد الإدارى والمالى مدخل استراتيجى للمكافحة ، الطبعة الثالثة، سالم دار النشر ، ٢٠١٩ ، ص ٤٤ .

٥- حسب النطاق الجغرافي:-

أ – فساد محلي : وهو ما يُعبر عن الفساد داخل البلد الواحد , ولا يخرج عن كونه فساد لموظفين أو رجال أعمال أو سياسيين محليين ممن لا يرتبطون بمخالفات وجرائم مع شركات أجنبية خارج الدولة .

ب – فساد عالمي أو دولي : قد تأخذ ظاهرة الفساد أبعاد واسعة الانتشار تصل إلى نطاق أبعد من النطاق الوطني أو المحلي وتأخذ نطاق عالمي ويظهر بجلاء في التجارة الحرة بين الدول المختلفة لتضارب المصالح في ظل توسع التجارة الدولية واعتمادها على الوسائل التكنولوجية الحديثة .

٦- من حيث مستوى الفساد^(١):-

أ – فساد القمة: وهو الفساد الخاص بالرئيس أو المدير أو المسئول الأول بحيث يقومون باستغلال النفوذ والسلطة التي تمهد لهم الحصول على الخيرات والأموال العامة دون محاسبة.

ب – الفساد المؤسسي : يؤدي فساد القمة إلى إفساد النظام الوظيفي التدريجي للدولة بمؤسساتها المختلفة كفساد البرلمان وفساد الوزارات والإدارات المختلفة والهيئة القضائية وأجهزة الأمن وفساد داخل المؤسسة العسكرية وفساد الأحزاب السياسية.

(١) حمدي عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسي في أفريقيا ، دار القارئ العربي القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٤ .

٧- حسب العائد:-

أ - الفساد المادى : وهو الذى يهدف للحصول على عوائد مادية ومالية مثل الرشوة وأختلاس وسرقة الأموال وتزوير الأوراق النقدية والتهرب الجمركى وغيره من الجرائم ذات النفع المادى العائد على المستفيد منها.

ب - الفساد غير المادى : يكون فى الحالات التى لا يشترط فيها مقابل مادى مثل : ممارسة الوساطة والمحابة والمحسوبية بدون مقابل مادى ، بالإضافة إلى سوء استخدام السلطة وما شابه ذلك .

ثالثاً : مظاهر الفساد :

تتعدد مظاهر وصور الفساد باختلاف الجهة التى تمارسه أو المصلحة التى يسعى لتحقيقها فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسى أو مكسب اجتماعى وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق أو بشكل عشوائى.

وتتجلى مظاهر الفساد على النحو التالى^(١):-

أ - الرشوة : وهى حصول الشخص على منفعة سواء كانت مادية أو غير مادية وتكون فى الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال مخالفة تتنافى مع مقتضيات العمل الوظيفى.

(١) د/ محمد إبراهيم الدسوقي على - الفساد الإدارى - دار النهضة العربية ، ٢٠١٥، القاهرة ، ص ٢٢٦ .

ب - التهرب الضريبي : يقصد به الممارسات التي يقوم بها الخاضعون للضريبة لإخفاء الدخل الخاضع للضريبة مثل عدم تسجيل بعض الإيرادات المتحصل عليها فى الإقرار الضريبي المقدم لمصلحة الضرائب أو عدم تقديم الإقرار الضريبي نهائياً إلى المصلحة , فيقوم المتهرب بإصطناع قوائم مالية غير حقيقية للتهرب من الضرائب وبالتالي سداد قيمة أقل من الحقيقية لخزينة الدولة .

ت- الابتزاز : إجبار الأفراد أو الشركات على دفع أموال مقابل خدمات أو معاملات .

ث- تزوير الانتخابات : التلاعب فى الانتخابات لضمان فوز مرشح معين

ج - التهرب الجمركى : يقصد به إدخال البضائع إلى البلاد أو أخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات الوطنية المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بالمخالفة لأحكام القانون .

ح- الفساد فى المشتريات العامة : تفضيل شركات معينة فى عقود الحكومة مقابل رشاوى أو عملات .

د - غسيل الأموال: يتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامى والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والأعضاء البشرية وتجارة الأسلحة فهى ظاهرة لها من الآثار المدمرة على الاقتصاد وتؤثر بالسلب على النواحي الإجتماعية والسياسية وقد ساعد على أنتشار هذه الظاهرة تحرير التجارة الدولية بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال^(١).

(١) د/ محمد حافظ الرهوان - مكافحة الفساد شرط لازم لتحقيق الأمن والتنمية ، مجلة كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، العدد الخامس ، يوليو ٢٠٠١ ، ص ٩٣ .

هـ - السرقة : يقصد بها الاستيلاء على الأموال العامة وأدخالها فى الحسابات الشخصية على خلاف أحكام القانون , وغالباً ما يكون موظفى الحسابات والموازنات وأمناء الخزائن والمدققون ورجال الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب وأعضاء لجان الشراء وجرد المخازن وأعمال الصيانة طرفاً فيها وتقع السرقات عادة على الأموال النقدية أو المواد والأشياء العينية العائدة أو للمؤسسات والهيئات الخاصة حيث يتم السطو عليها وأستغلالها بطريقة غير مشروعة.

رابعاً : آثار الفساد:

إن استفحال الفساد فى المجتمعات يؤدى إلى مساوئ وآثار سلبية كبيرة ومتنوعة، فهناك علاقة تبادلية بين الفساد وعرقلة تحقيق الأهداف التنموية. فخطورة هذه الظاهرة على تلك الجهود التنموية غير خفية وينعكس ذلك على المجتمع، لذا تؤدى مكافحة الفساد إلى حماية النشاط الإقتصادى وأزدهار المؤسسات الإقتصادية على المستوى الوطنى . ومما لا شك فيه أن هناك من يدافع عن الفساد لكى يحقق الفوضى التى تصب فى مصالحه^(١). وسوف نوضح آثار الفساد على النحو الأتى:-

أ- الآثار القانونية :-

الفساد كجريمة تقع فى الغالب على مجنى عليه شخص أعتبرى مما يضعف أحياناً من الحافز الفردى على الملاحقة لغياب الأذى الشخصى المباشر الناشئ عن الجريمة ويلقى بالعبء كله على جهات الرقابة والبحث.

(1) Roberta Ann Johnson and & Shalendra Sharma, The Struggle Against Corruption: A Comparative Study 2004, Palgrave Macmillan, New York, p. 8.

فيصعب الكشف عنها وهو ما يزيد من فرص التستر على ارتكابها فترة طويلة لا سيما مع كون الجاني موظفاً عاماً يختار وقت ووسيلة ارتكاب الجريمة ، فضلاً عن ذلك إلى استفادته من مجموعة سلطات فعلية وأميازات قانونية تمثل فى نهاية المطاف غطاء ارتكاب جريمته، ويظهر جلياً الفارق بين وجود جرائم فساد لم تتمكن السلطات الكشف عن مرتكبيها أو طريقته وبين المكتشف منها وتم تقديمه للمحاكمة، وفى سبيل التصدى لتلك الجريمة صعبة التقصى عنها وضبطها تتزايد أعداد الدول التى تجرم أعمال الفساد خارج إقليمها . وعلى سبيل المثال فى الولايات المتحدة الأمريكية قانون ممارسات الفساد الأجنبية الأمريكية وقانون الرشوة فى المملكة المتحدة البريطانية وفى التشريع الفرنسى يسرى على كل الشركات سواء كانت محلية أو أجنبية، وتخضع المؤسسة الاقتصادية الواحدة للرقابة والتدقيق لأكثر من دولة فى وقت واحد^(١).

وقد كشفت الدراسات لبعض الباحثين أن ميل الموظفين العموميين إلى الاختلاس يزيد من التهرب الضريبى بين المواطنين ، وأن التهرب الضريبى بدوره يزيد من احتمالية الاختلاس فأدى تقديم سياسة الكشف عن الموظفين العموميين ومعاقبتهم على اختلاس الضرائب إلى تقليل التهرب الضريبى بين المواطنين بشكل كبير^(٢).

(1) byrne, Elaine, AnneKatrin Arnold, and FUMIKO Nagano (2010). Building public support for Anticorruption 2 Efforts. The international bank for Reconstruction and development , the world bank communication for governance & ACCOUNTABILITY Program.

(2) Banerjee R, Boly A, Gillanders R (2022) Antitax evasion, anticorruption and public good provision: An 3 experimental analysis of policy spillovers. J Econ Behav Organ 197:179–194.

لذا يتفق الفقه الجنائي فى إيجاز دور القانون الجنائي فى الحد من ظاهرة الفساد كأحد الظواهر الإجرامية كونه يباشر دوراً تربوياً فى المجتمع بما له قوة تأثير على السلوك الإجتماعى العام^(١). وقد حرص المشرع الجنائي المصرى على مواجهة ظاهرة الفساد خاصة الإدارى والمالى من خلال تجريم الإتجار بالوظيفة العامة بتجريم الرشوة والجرائم المرتبطة بها من المكافأة اللاحقة والإستجابة للرجاء والتوصية واستغلال النفوذ وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم والأهمال فيها^(٢)، فضلاً عن ذلك تجريم تجريم الإعتداء على المال العام بكافة صورته العمدى والغير عمدى ، علاوة على تجريم الكسب أو الإثراء غير المشروع فى قانون الكسب الغير مشروع ، وتجريم غسل الأموال المتحصلة من ارتكاب الجرائم فى قانون مكافحة غسل الأموال ويأتى هذا الحرص لتقرير الحماية القانونية للمال العام^(٣).

ب- أثار الفساد على التنمية فى المجال الإقتصادى :-

أنتشار الفساد يقود الأقتصاد إلى الضعف العام ، من خلال أعاقه جهود التنمية الإقتصادية وأبطاء نمو مجالاته، وتبرز أثار الفساد على المجال الإقتصادى من خلال التأثير على دعائم التنمية الإقتصادية . والفشل فى جذب الإستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية والمستثمرين^(٤) والفشل فى جذب المساعدات الخارجية لسوء

(١) أ.د / أحمد فتحى سرور ، القانون الجنائي والدستورى ، دار الشروق ، ٢٠٠٢ ، ص ٩ .

(٢) د / محمد الصيرفى – أخلاقيات الموظف العام – دار الكتاب القانونى ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٤ .

(٣) د / رامى القاضى ، التصالح فى جرائم العدوان على المال العام ، مجلة القانون والإقتصاد ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ملحق العدد ٩١ ، ٢٠١٨ ، من ص ٥١٢ حتى ص ٦٦٨ .

(٤) أ.د / على لطفى – إدارة أزمة الاستثمار فى ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية – المؤتمر السنوى الثانى عشر – جامعة عين شمس – دار الضيافة – ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص ٦ .

سمعة النظام السياسى ،لأن الفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة وهى عامل قوى لجذب الاستثمارات وهو ما يؤدى إلى هجرة الكفاءات الإقتصادية لبروز المحسوبية^(١).

فيؤثر الفساد بشكل كبير على الأداء الاستثمارى، من خلال تقليل الأرباح وتخفيض الحوافز، ومن ثم انخفاض معدلات النمو الإقتصادى، فكلما زاد معدل الفساد، قل معه حجم الاستثمارات بكافة أنواعها العامة والخاصة والأجنبية. والجدير بالذكر فى هذا الصدد أنه إذا كانت زيادة الفساد فعلاً تقلل من الاستثمارات فهى بذلك يمكن أن تزيد من فرص الاستثمارات غير المشروعة، المبنية على الرشاوى والغش والتهرب الضريبى، وغير ذلك من أنشطة^(٢).

ومن ناحية أخرى يؤثر الفساد على جودة الخدمات المقدمة للمشروعات العامة المتعلقة بإنشاءات البنية التحتية الداعمة للإنتاج، حيث يتم إرساء المناقصات بناءً على علاقات بين أشخاص لهم نفوذ أو سلطة يستغلونها من أجل الحصول على مبالغ ضخمة مقابل إرساء مشروعات فاشلة ويعنى ذلك أن كلفة هذه المشروعات والمنتجات والخدمات مرتفعة بسبب زيادة المدفوعات غير المشروعة، وسوف تنخفض جودة المواد والخدمات. فتعتمد السياسة المالية العامة على إدارة الدولة للإقتصاد، وهذا يشكل نافذة للمسؤولين في الحصول على الرشاوى، إذ تقرر خططهم زيادة فى حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص، فيؤدى ذلك إلى انخفاض مستوى النمو الإقتصادى وسوء عدالة التوزيع، ويشوه تكوين النفقات العامة. فضلاً عن ذلك يؤدى الفساد إلى

(١) د/ ليلى على أحمد الشهري – الفساد مكافحته والوقاية منه رؤية شرعية –المجلد الثامن من العدد الثالث والثلاثون مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالاسكندرية .

(٢) د/ طارق السيد محمود أبو عقيل، مكافحة جرائم الفساد وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان: دور التشريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ٧ ٩ نوفمبر ٢٠١٨، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص ٧٥.

زيادة عجز المالية العامة للدولة. وبالتالي إحداث تضخم فى سوق الأعمال بسبب الرشاوى والعمولات تحت غطاء الهدية ويؤدى ذلك إلى زيادة تكاليف الخدمات الحكومية، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، فضلاً عن ذلك زيادة تكاليف الإنتاج وسوء تخصيص الموارد والكفاءة التوزيعية. مما يؤدى إلى فقدان الثقة بين الأفراد والدولة، لغياب روح التنافس فى بيئة الأعمال.

بيد أن هناك وجهة نظر أخرى تبناها بعض الباحثين فى أن الفساد يؤدى إلى الكفاءة فى بعض البلدان حيث توجد اللوائح غير الفعالة والصارمة ويمكن للفساد أن يخفف أو حتى يتحايل على تلك اللوائح التى تعوق التنمية الاقتصادية. وبالتالي تعزز كفاءة السوق والتنمية الاقتصادية^(١) على سبيل المثال أن الشركات التى تستطيع تحمل الرشاوى العالية هى الأكثر احتمالاً لتكون أكثر إنتاجية.

ونرى أن هذا اتجاه يشوبه عدم الصحة لتجاوزه المبادئ الأخلاقية فى المعاملات الاقتصادية وجعل من الفساد وسيلة لتحقيق الغاية وهو الأمر الذى لا يتماشى مع المقومات الاقتصادية الناجحة وطويلة الأمد، فضلاً عن ذلك يمكن أن يصح ذلك الأمر على مدى قصير فى حالة إذا كان النظام معيباً وخلال له يترعرع الفساد.

ج: آثار الفساد الإجتماعية:-

يؤثر الفساد على العادات والتقاليد الراسخة بين الأفراد ويزرع القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة وتكافؤ الفرص، فالفساد له تأثير عميق فى المجال الاجتماعى يعرقل تنميته من خلال إحداث زعزعة فى جوهر هذه العلاقة التى قوامها

(1) eff NH (1964) Economic development through bureaucratic corruption. Am Behav Sci 8(3):8-14.

الشعور بالاستقرار والطمأنينة، واختلال معايير تولى المهام الوظيفية وهذه الزعزعة لا تمتد بين الحكومات وأفراد المجتمع ، وتتجلى هذه الآثار فى إضعاف القيم الأخلاقية والشعور بالظلم وعدم الشعور بالمسؤولية والأحباط والاحتقان بين المواطنين على النحو الذى ينشئ فجوات عميقة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وضياح هيبة القانون وسيادته، وانتشار آفات الانحراف والجريمة والعنف. فالفساد يولد مُشكلات خطيرة على استقرار المجتمعات وأمنها وقيمها الأخلاقية وسيادة القانون.

د - الآثار السياسية:-

يعد الفساد السياسى من أخطر أنواع الفساد حيث يسمى بفساد القمة الذى ينتقل للمستويات الأدنى التى تحتوى وتتستر بقيادتها المتواطئة معها , حيث يخلق أجواء تسودها عدم العدالة ويؤدى إلى هدم الشرعية القانونية والسياسية للدولة^(١) ، حيث يهيمن الفاسدين من السياسيين على الممتلكات العامة ويتمتعون بالسلطات التى تمكنهم من استغلالها لمصالحهم الشخصية فغالباً ما يواكب الفساد تشوهات يخلقها المسؤولون من أجل توليد المزيد من الفساد. ويمكن رصد مجموعة من الأسباب التى تؤدى إلى أستفحال وانتشار واسع لظاهرة الفساد خاصة فى المجتمعات الفقيرة والنامية , وإن كانت الدول المتقدمة تشهد فساداً متعدد تكشف عنها الفضائح المالية لبعض رؤساء الدول أو الحكومات أو الوزراء أو رؤساء الأحزاب أو أعضاء البرلمان الذين يقومون باستغلال المراكز السياسية والثقة الممنوحة لهم من النظام الحاكم لأرتكاب أفعال الفساد فيمثل أساءة أستخدام المال العام فى يد السلطة السياسية أوصاحبى الحصانة أحد الأسباب الهامة للفساد السياسى . حيث يعمل الفساد على أختلال النظام القائم بالبلاد .ويضعف من شرعية

(١) مى فريد ، الفساد رؤية نظرية -مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٣ ، يناير ٢٠٠١ ، ص ٢٦٦ - ٢٦٨ .

الدولة ويمهد لحدوث اضطرابات وقلق تهدد الأمن والاستقرار المجتمعي^(١). فالنظام السياسى الفاسد يتميز بالاستبداد والديكتاتورية , فغياب الديمقراطية والشفافية والمحاسبة هو أثر لانتشار الفساد بين أفراد المجتمع. وغياب الإرادة السياسية لمعالجة الفساد ومحاسبة المفسدين – يحفز السياسيين كالوزراء والمدراء العاملين فى أجهزة الدولة المختلفة على أنتهاز فرص توليهم لمناصب حساسة والانتفاع قدر المستطاع بها كالسرقة والاختلاس والرشوة مما يسئ لسمعة الدولة^(٢).

خامساً: مؤشرات قياس الفساد :-

لإحراز نجاح فى مكافحة الفساد يجب متابعة ورصد وفقاً لدراسات تحليلية منضبطة ومحكمة ووضع الخطط والآليات اللازمة لمكافحته بقياسه يمكننا من التعرف على نوعية وحجم ظاهرة الفساد وشدته ودرجة تغلغله فى المجتمع , وأثاره وتوابعه وأنعكاساته , فبدون القياس العلمى والبيانى الذى يستند إلى تحليل من الواقع لا يمكن الوصول إلى استنتاجات موثوق فيها حول تشخيص الفساد وتحليل أسبابه وعوامله , وعلى الرغم من ذلك هناك صعوبات وإشكاليات عديدة تواجه عملية قياس درجة الفساد وتحليل عوامله وتقييم أثاره كون الفساد ظاهرة مستترة يحرص أطرافها فى أغلب الحالات على إخفاء معالمها وعدم الإفصاح عنها تجنباً للمساءلة والعقاب.

(١) د/ منى رمضان محمد بطيخ ، الإدارة العامة بين البيروقراطية والفساد الإدارى ، الواقع والمأمول ، دار النهضة العربية ، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠١٤ ، ص ١٥٩ .

(٢) إبراهيم سيف منشأوى ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٥ ، دراسة الحالة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ١ .

- أنواع مؤشرات قياس الفساد^(١) :-

١ - مقاييس مباشرة :-

تعتمد على دراسات وتقارير ونتائج عمل المؤسسات والأجهزة الرقابية أو المساءلة عن قضايا ذات الارتباط بالفساد وما أسفر عن أكتشافه من جرائم مرتبطة بالفساد. وتعتمد على توافر البيانات والأحصاءات عن ممارسات الفساد بمختلف أنواعها وأساليبها مثل معدلات أحكام الأدانة وقيمة المدفوعات المقترنة بقضايا الفساد ومعدلات ومؤشرات تنفيذ الأحكام ومؤشرات القضاء والأدعاء العام المرتبطة بها بالإضافة إلى الكشف عن مصادر ثروات غير مشروعة مرتبطة بالفساد , من خلال عمل أجهزة الرقابة والمحاسبة والتفتيش الإدارى.

٢ - المقاييس غير المباشرة :-

ويعتمد على رأى الخبراء المتخصصين لتقييم درجة وحدة الفساد وأنماطه من خلال رصد الأنطباع عن الفساد وتصدرها مؤسسات دولية مثل منظمة الشفافية الدولية وهى تصدر مؤشر ينشر منذ عام ١٩٩٥ ويُصنف مؤشر الفساد الدول حسب مستوياتها المتصورة من الفساد فى القطاع العام , والبنك الدولى الذى يعتمد على ستة مؤشرات وهى مكافحة الفساد وفاعلية الحكومات والاستقرار السياسى ووجود التشريعات وسيادة القانون والمشاركة والمساءلة, والمنندى الإقتصادى العالمى , وهناك من المراكز والمؤسسات الإقليمية والوطنية المعنية بالفساد والشفافية تقيس مستوى الفساد ومؤشرات فى المجتمع , ونرى أنه لا يمكن فى كل الأحوال الاعتماد على المقاييس غير المباشرة فقط دون الإستعانة بالدراسات التحليلية لأجهزة الدولة المتخصصة التى تعتمد على واقع

(١) د/ منال جابر مرسى محمد - أسباب الفساد فى مصر دراسة قياسية خلال الفترة من (٢٠١٧-٢٠٠٠) -المرجع السابق -ص ٦٦٣ .

عملى ملموس يحدد نسب الفساد وطرقه وأساليبه وبالتالي أستطلاع الرأى فى مدى أنتشاره يعزز المصادقية فى مدى نسبته وطرق مكافحته.

- مستوى مؤشرات الفساد فى مصر:-

ظاهرة الفساد كسلوك فاسد تحولت فى الألوان الأخيرة إلى نظام وطريقة للحياة مستشرية فى كثير من الدول النامية , فهى أنعكاس على مجمل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية فى الدول النامية . فيشير مؤشر إدراك الفساد (CPI)^(١) الصادر من منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٢٤ إلى مقياس (١ إلى ١٠٠) فكلما أرتفعت قيمة المؤشر كانت الدولة ذات معدل منخفض فى الفساد^(٢) , فأشار التقرير إلى ترتيب مصر عام ٢٠٢٤ (١٣٠) على مستوى العالم من أصل (١٨٠) دولة , وترتيبها عربياً (١١) بواقع (٣٠ درجة من ١٠٠) رغم أن السنة التى تسبقها ٢٠٢٣ كانت تحتل المرتبة (١٠٨) على مستوى العالم وكان ترتيبها عربياً مازال بنفس الرقم (١١) بواقع (٣٥ درجة من ١٠٠) وهو ما يشير إلى ضعف تحسن وضع جهودها فى مكافحة الفساد^(٣), وأرجع التقرير السبب فى هذا التراجع إلى غياب الشفافية لعدم إقرار قوانين هامة مثل إقرار قانون حماية المبلغين عن الفساد , وعدم نشر عقود المشتريات الحكومية بشكل مفتوح , وأسناد المشاريع الحكومية إلى جهات حكومية معينة بعينها دون رقابة

(١) هو مؤشر يصنف البلدان وفق المستويات المتصورة لفساد القطاع العام , على النحو الذى تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأى , وينشر سنوياً بواسطة منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية, يصنف حالياً (١٨٠) دولة على مقياس من (١٠٠) (نظيف جداً) إلى صفر (شديد الفساد) استناداً إلى الوضع خلال سنة القياس .

(٢) حسين محمود حسن , دراسة تحليلية لأسباب الفساد فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير , بالقاهرة , مركز العقد الإجتماعى , مجلس الوزراء , ٢٠١١ , ص ١٠ .

(٣) تقرير مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٤ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية فى ٣٠ يناير ٢٠٢٥ , متاح على الموقع الإلكتروني . <https://watanmedia.seyasi.com>

كافية وعدم وجود شفافية في هذا الصدد ، وضعف إستقلالية أجهزة الرقابة مثل الجهاز المركزى للمحاسبات ، فقبل عام ٢٠١٤ لم يكن لدى مصر إستراتيجية موحدة لمكافحة الفساد حتى صدور دستور مصر ٢٠١٤ . فكانت أول إستراتيجية تم إطلاقها لمكافحة الفساد ٢٠١٤ / ٢٠١٨ ، ورغم صعوبة قياس التقدم الذى يتم إحرازه فى التنفيذ ومعرفة قياس ما تم إنجازه من الخطة مقارنة بمستهدفاتها، حيث تم وضع نسب مئوية لكل هدف وإجراء لتكون قابلة للقياس الكمي ونسبة مئوية مقارنة بالمستهدف^(١) ، فمؤشر إدراك الفساد فى مصر . يتكون من سبعة مؤشرات فرعية لقياس درجة الإدراك وهى^(٢) :-

- مؤشر إدراك المواطنين.

- مؤشر إدراك مسؤولى الشركات.

- خمسة مؤشرات لتقييم الخبراء فى مجالات خمسة وهى:-

١- الإقتصاد

٢- الحوكمة

٣- القانون

٤- السياسات العامة

٥- الشركات

(١) حاتم القرنشاوى وآخرون ، برنامج الحماية القانونية للنشاط الإقتصادى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧٣ .

(٢) أنظر مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإدارى بمصر بالموقع الإلكتروني لهيئة الرقابة الإدارية متاح <https://aca.gov.eg> .

تتراوح قيمة المؤشر بين صفر و ١٠٠ حيث تشير الدرجة صفر إدراكاً مرتفعاً بوجود الفساد الإداري وتشير الدرجة ١٠٠ التي تعنى الإدراك بأن الدولة لا يوجد بها فساد إداري على الإطلاق.

في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة ظهرت ثقافة جديدة هي من قبل الفساد المقنع ومقبولة اجتماعياً عند البعض للحصول علي الحقوق وليست وسيلة منبوذة . واتخذت مسميات مثل “ الإكرامية , الشاى , والمواصلات “ وبالتالي أضحي لا ينظر إليه علي أنه فعل مشين ومنبوذ . وهو ما ينمى ويرسخ الفساد فى الأجهزة الحكومية ورغم أن تلك الممارسات ليست من ثقافتنا العربية والإسلامية وإنما يقبل بها البعض كنوع من القبول الأضطراري حين تسد أمام الشخص الأبواب الشرعية لقضاء حاجاته ، وبهذا أصبح الفساد منهجاً وأصبح يمارس علناً تحت مرأى ومسمع من السلطات . ويمكن أن يشارك بعض الأفراد المنتمين للسلطات وبتشجيع منهم فى ممارسة الفساد . وإذا ما تم التزام المؤسسات العامة والموظفين العموميون بالقانون وغلق أبواب الفساد سوف تكون الثقافة المجتمعية معين ومساعدة على مكافحة الفساد.

ومن الجدير بالذكر أنه من الصعوبة بمكان قياس وتوصيف واقع الفساد الحالي فى مصر بدقة , إلا أن أسباب الفساد فى مصر يمكن أرجاعه إلى:-

- ١- انخفاض المرتبات حيث عندما يكون دخل الموظف فى حالة العمل الطبيعية أقل من الدخل المتوقع فى حالة الفساد ، فإن الموظف سيختار الفساد بدلاً من العمل فى ظل إرتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة والذى يشكل بيئة مواتية لقيام الموظف الحكومى بالبحث عن مصادر مالية أخرى تأتى الرشوة والتربح أهم تلك المصادر^(١) .

(١) أحمد أبو رية – الفساد ، سبله وآليات مكافحته ، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠ .

٢- ضعف الأداء للأجهزة الرقابية الذى يتواكب مع كثرة التعقيدات والإجراءات الإدارية وبطئها ، مما يجعل أصحاب رؤوس الأموال يلتفتون حول هذه الإجراءات ، وبالتالي يهربون من الإستثمار فى البلاد ^(١).

٣- عدم قيام البرلمان بجهد كاف لمراقبة الحكومة وضعف أدائه ^(٢).

٤- نقص المعلومات الصحيحة.

٥- تضارب وتعدد القوانين.

٦- ضعف المشاركة السياسية والمجتمعية.

٧- عدم التوسع فى الحوكمة وأستخدامات الذكاء الإصطناعى فى تقديم الخدمات العامة بشكل كافى. وعدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة فى معظم القطاعات والإعتماد على أساليب الإدارة القديمة والتمسك باللوائح والأنظمة القديمة التى عفا عنها الزمن .

إن سيادة حكم القانون وهو مبدأ المشروعية يتحقق بخضوع الأفراد والدولة للقانون فأرتباط ذلك المبدأ بالقواعد المنظمة للأختصاص يستمد تفسيره من قاعدة الأختصاص التى تمنح جهة معينة رخصة أو ولاية قانونية ^(٣)، فلا يكفى خضوع الأفراد

(1) EL KADY ,R,Examining and Combating Corruption in Egyptian Criminal Legislation, op. cit.,2024

(٢) أحمد على البدرى وآخرون – دور الشرطة فى محاربة الفساد وحماية المال العام ، بحث مقدم فى الدورة (٨٠) المنعقدة بأكاديمية الشرطة ، القاهرة ، يناير ١٩٩٧ ، ص ٥٣ .

(٣) د/ طعيمة الجرف – مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الإدارة العامة للقانون – دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٧ .

وحدد القانون لآبد أن تخضع له السلطة العامة للدولة^(١)، لذا جاء استقلال الجهاز المركزي للمحاسبات^(٢) وفقاً لنص القانون مبيناً دوره كجهاز للمراقبة والأشراف على الأداء الحكومي في مصر لمكافحة الفساد وحدود استقلالته في مواجهة السلطة التنفيذية، حيث يختص برسم سياسة الإصلاح الإداري وإجراء التفتيش وتقييم الأداء للإدارات والعاملين بالدولة^(٣)، حيث تخضع له كل أجهزة الدولة سنوياً ليراجع موازنتها وحساباتها^(٤) وهو أمر محمود. إلا أنه بصدر القانون ٨٩ لسنة ٢٠١٥ بشأن حالات إعفاء رؤساء وأعضاء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية نرى قد هددت الاستقلالية الممنوحة للجهاز المركزي للمحاسبات في دورها الرقابي حيث تسمح لرئيس الجمهورية بعزل رئيس الجهاز المذكور لذا وجب إعادة النظر في هذا الأمر طالما الأمر متعلق بالرقابة على مؤسسات الدولة لتحقيق النزاهة والشفافية.

(١) د/ محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ١٤.

(٢) القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات، والصادر في ٩ يونية سنة ١٩٨٨.

(٣) د/ جمال محمد معاطي موافى، مكافحة الفساد الإداري بين الشريعة الإسلامية والشرائع الوضعية مع دراسة تطبيقية على الفساد في اختيار الموظف العام وترقيته، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص ٢٩٢.

(٤) د/ سوزى عدلى ناشد، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد و آثاره الإقتصادية – دراسة تطبيقية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٢٠، ص ٧٨.

المطلب الثانى

تجريم الفساد فى الإتفاقيات الدولية والإقليمية

التي أنضمت إليها مصر وصدقت عليها

باعتبار الفساد ظاهرة عالمية عابرة للحدود الوطنية توجد عدة اتفاقيات دولية مهمة لمكافحة الفساد ، تعكس جهوداً عالمية وإقليمية لتعزيز النزاهة والشفافية وضعت إطاراً وأساساً قانونى لمفهوم جرائم الفساد كأطار عام بإعتبارها جوهر الفساد مثل استغلال النفوذ أو المنصب العام للتربح منه ، والرشوة ، والإختلاس والإستيلاء على المال العام وغيرها من تلك الجرائم التى تنصب على الإضرار بالمال العام وإلحاق الأذى بالوظيفة العمومية ، وألزمت الإتفاقيات الدول الموقعة التعاون على نحو فعال فيما بينها للتصدى لتلك الظاهرة ، ونستعرضها على النحو التالى:-

١- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC):-

وقعت مصر على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى التاسع من ديسمبر من عام الفين وثلاثة وصدّق عليها فى سبتمبر من عام الفين وأربعة^(١) .

وقد جاء فى ديباجة الإتفاقية أن الدول الأطراف إذ يقلقها خطورة ما يطرحة الفساد من مشاكل ومخاطر على أستقرار المجتمعات وأمنها ، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والأخلاقية والعدالة ، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٠٤ ، الجريدة الرسمية العدد ٦ فى ٨ فبراير ٢٠٠٧ .

للخطر، ووجود صلات بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخصوصاً الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال.

وأقتناعاً بأن أكتساب الثروة الشخصية بصورة غير مشروعة يمكن أن يلحق ضرراً بالغاً بالمؤسسات الديمقراطية والأقتصاديات الوطنية وسيادة القانون.

فمنع الفساد والقضاء عليه هو مسئولية تقع على عاتق جميع الدول، وألزمت الاتفاقية الدول الموقعة التعاون معاً بدعم ومشاركة أفراد وجماعات خارج نطاق القطاع العام، كالمجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، إذا كان يراد لجهودها في هذا المجال أن تكون فعالة.

فقد تضمنت المادة (٨) من الاتفاقية إلزام كل دولة طرف، عند الإقتضاء ووفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي إلى وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي وأستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تقضى إلي تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين^(١).

ومن أبرز ملامح الاتفاقية شمولها لجرائم الفساد وتعدد أنواع تلك الجريمة بحيث لا تترك فعلاً من أفعاله دون تجريمه إلى حد يمكن معه القول إن الأمر لم يعد يتعلق بجريمة بل بفكرة إجرامية شاملة تستوعب الكثير من صور الأعتداء على المال العام والوظيفة العمومية وكل ما يوصف بإعاقة سير العدالة^(٢). فضلاً عن الأخذ

(١) أنظر المادة (٨) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمنشورة على الموقع الرئيسي <https://www.unodc.org>

(٢) سليمان عبد المنعم والمستشار أيمن عبد الخالق راشد، الفساد من التشخيص الإجتماعي إلى المواجهة القانونية، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية فى جرائم الفساد فى القطاع الخاص وفى الكيانات الاقتصادية والإدارية التى يتصور أن يرتكب الفساد بحسبانها أشخاصاً اعتبارية، غير أن الإتفاقية لا تتضمن تجريم ذاتى وتلقائى لأفعال الفساد وإنما هى تقرر صور مختلفة للجزاءات الجنائية والمدنية التى يجب الأسترشاد بها فى النظام العقابى لجرائم الفساد فى التشريعات الوطنية للدول الموقعة على الإتفاقية . وهو ما أكدته المادة (١٥) منها بأن تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى وعددت الأفعال ، ورغم أن الأفعال التى تشكل صور الفساد والتى شملتها الإتفاقية كثيرة إلا أن هناك إطار وأساس واحد تشترك فيه التشريعات الوطنية هو حماية المال العام وصون الوظيفة العمومية مع اختلاف بسيط فى بعض البناء القانونى للدول الموقعة على الإتفاقية ^(١).

كما يجب الإشارة إلى أن الإتفاقية المذكورة قصرت جرائم الفساد على صورة العمد وتستبعد من نطاقها إمكان توافر جرائم الفساد بطريق الإهمال أو التقصير أو الخطأ غير العمدى على وجه العموم ، وبالتالى تتباين بعض أحكام التشريع المصرى مع أحكام الإتفاقية خاصة فيما تضمنه قانون العقوبات المصرى من تجريم الإضرار بالمال العام بطريق الإهمال أو الإهمال فى صيانته أو استخدامه فى المادتين ١٦ مكرراً أ ، و ١١٦ مكرراً ب ^(٢).

كما أن جريمة الإثراء الغير مشروع كانت محل نقاش واسع عند إقرارها وتضمنها بالإتفاقية حيث دارت نقاشات واسعة وكشفت عنها الأعمال التحضيرية للإتفاقية من تباين ملحوظ فى وجهات النظر حيث أن التشريعات المقارنة لا تعرف هذه

(١) د/ رامى القاضى وآخرون ، المواجهة التشريعية والأمنية للفساد ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٢) د/ رامى القاضى – مكافحة الفساد من منظور القانون الجنائى – مرجع سابق ، ص ٨٨ .

الجريمة لمخالفتها لقريضة البراءة وتتطلب نقل عبء الإثبات إلى المدعى عليه لنفي الإتهام في حقه ، بيد أن هذه الجريمة أقرها المشرع المصري بجريمة الكسب الغير المشروع . إلا أنه في نهاية المطاف تضمنت الإتفاقية جريمة الإثراء غير المشروع وأبقت عليها ووردت بالمادة (٢٠) منها ^(١).

وقد شملت الإتفاقية آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة والتي شددت على أن أمر المصادرة من خلال قرار قضائي بشأن جريمة غسل الأموال أو أى جرم آخر يندرج ضمن جرائم الفساد، وأتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح للسلطات المختصة بتجميد أو حجز الممتلكات بناء على أمر تجميد أو حجز صادر عن محكمة أو سلطة مختصة في الدولة الطرف^(٢).

فتسعى الإتفاقية إلي ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجح، وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد ، بما في ذلك استرداد الموجودات، وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية. فضلاً عن ذلك تفرد الإتفاقية تصور مناسب لإجراءات المحاكمة الخاصة بتوقيع العقاب على مرتكبي الفساد فيما يتعلق بالولاية والأختصاص ، والتقدم وحماية ذوى الصلة بها وتأتى في عدة مواضع بالإتفاقية وبصور متنوعة^(٣).

(١) ليلي مشطر حسين – قراءة في بعض الإتفاقيات الدولية المعتمدة كآليات تشريعية لمكافحة الفساد – مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون ، الجزائر ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ٢٠٢٢ ، ص ١٧٢ .

(٢) أنظر المواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

(٣) د/ محمد على سويلم ، الجوانب الإجرائية في محاكمة جرائم الفساد ، دراسة مقارنة ، المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٧ ، ص ٢٩٦ .

وقد اعتمدت الجمعية العامة إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب قرارها ٤/٥٨ المؤرخ في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ وتم إصدار الدليل التشريعى العملى لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهو ناتج عن عملية تشاركية واسعة النطاق من الخبراء الدوليين يمثلون مختلف نظم القانون، مع عدد من المراقبين من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومن منظمات دولية أخرى، والغرض من هذا الدليل التشريعى العملى هو تقديم المساعدة إلى الدول التى تسعى إلى التصديق على الإتفاقية وتنفيذها، وذلك من خلال تعيين المقتضيات التشريعية، والمسائل الناشئة من تلك المقتضيات وصولاً لأعداد التشريعات اللازمة وصوغها.

وتعتبر الإتفاقية المذكورة العماد الأساسى لمكافحة الفساد فى البنية التشريعية ذات الطابع الدولى وتعتبر أول صك دولى يلزم الول باتخاذ تدابير لمكافحة الفساد.

وقد نصت المادة ١٥١ من دستور ٢٠١٤ المصرى وتعديلاته الدستورية يمثل رئيس الجمهورية الدولة فى علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة البرلمان، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً لأحكام الدستور^(١).

وتطبيقاً لذلك أضحت الدولة المصرية معنية بوضع آليات تنفيذ الإتفاقية ووضع الضوابط التشريعية المناسبة لتحقيق مكافحة الفساد وآليات التعاون الدولى فى هذا الصدد.

٢- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة :-

أعتمدت الإتفاقية بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠ وتسمى أيضاً إتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها الثلاثة وهي: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، و بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٦ مكرر(و) فى ٢٣ أبريل سنة ٢٠١٩ .

عن طريق البر والبحر والجو، و بروتوكول مكافحة صنع غير المشروع والاتجار في الأسلحة النارية.

ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٣، وصدقت مصر على الإنضمام إلى الإتفاقية في ٤ نوفمبر ٢٠٠٣^(١).

الغرض من هذه الإتفاقية تعزيز التعاون على منع الجريمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفاعلية، وتجريم المشاركة في جماعة إجرامية منظمة، وتجريم غسل عائدات الجرائم ووضع تدابير مكافحة غسل الأموال، وتجريم الفساد، ووضع تدابير مكافحة الفساد وآليات الملاحقة والمقاضاة والجزاءات ومصادرة عائداتها.

٣- إتفاقية الاتحاد الأفريقى لمنع ومكافحة الفساد:-

صدقت مصر في ٣٠ يناير ٢٠١٧^(٢) على الأنضمام إلى إتفاقية الاتحاد الأفريقى لمكافحة الفساد الموقعة في مدينة مابوتو بتاريخ ١١ يوليو ٢٠٠٣.

وقد نصت المادة (٧) من الإتفاقية مطالبة الموظفين العموميين بتقديم أقرار عن ممتلكاتهم و ثرواتهم عند تولى مهام وظيفة عامة وخلال مدة توليهم هذه الوظيفة وبعد أنتهاء مدة خدمتهم.

ومن أبرز أهداف الإتفاقية تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بأنشاء الآليات اللازمة في أفريقيا لمنع الفساد وضبطة والمعاقبة والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة في القطاعين العام والخاص ، وتعزيز وتنظيم وتسهيل التعاون بين الدول الأطراف من أجل ضمان فاعلية الإجراءات الخاصة بمنع جرائم الفاسد والمعاقبة عليها ، وتنسيق

(١) الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠٣ .

(٢) الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٧ .

السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لأغراض منع الفساد، وتوفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

٤- الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد^(١) :-

صدقت مصر في ٢٩ مايو ٢٠١٤^(٢) على الإنضمام إلى الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ .

وقد ورد تعريف الفساد في سياق ديباجة الإتفاقية على أنها ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والإجتماعية^(٣).

كما نصت المادة (١٠) من الإتفاقية تسعى كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم الشفافية وتمنع تضارب المصالح بين الموظف والجهة التي يعمل بها سواء القطاع العام أو الخاص.

وتهدف إلى تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله ، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها .

وتعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه وأسترداد الموجودات وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون ، وتشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد^(٤).

(١) أنظر وثيقة الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، إدارة الشؤون القانونية ٢٠١٠ .

(٢) الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٤ .

(٣) أنظر ديباجة الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠ .

(٤) محمد على سويلم – السياسة الجنائية في مكافحة الفساد في ضوء الإتفاقيات الدولية وقوانين مكافحة الفساد الطبعة الثانية ، دار المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ٩٥٩ .

٥- مجموعة العمل المالي لغسل الأموال fatf:-

وهي منظمة حكومية دولية مقرها في العاصمة الفرنسية باريس ، أسست سنة ١٩٨٩ ، وتعمل على سن المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح ، كما تقوم بتقييم مدى التزام الدول بتلك المعايير ، حيث تستهدف حماية النزاهة المالية على الصعيد الدولي ، ولديها ٣٧ عضواً في المنظمة، وتسعى مصر من خلال جهودها المبذولة من قبل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الإلتزام بتوصيات المجموعة المشار إليها.

٦- إتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال مكافحة الفساد في ٢٠٢٤:-

أنضمت مصر إلى إتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال بالقرار الجمهوري رقم ٤٢٨ لسنة ٢٠٢٤^(١) بالموافقة على الانضمام إلى الإتفاقية ، والتي تهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات والتحريات بين سلطات إنفاذ القانون لرفع كفاءه تلك الجهات في منع الجرائم المشمولة بهذه الإتفاقية وكشفها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها ، بما يساهم في استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها ، وتحرص الإتفاقية على تعزيز تبادل المساعدة التقنية والتدريب وتبادل الخبرات بين الدول الأطراف بغرض تحسين فاعلية تبادلها للمعلومات والتحريات بشأن الجرائم المشمولة بهذه الإتفاقية ، وهو ما ينعكس على الإدارة المصرية في التعرف على تجارب الآخرين وعلى أفضل الممارسات لمواجهة الفساد.

الخلاصة:-

الفساد أستغلال غير مشروع للسلطة من قبل شخص لديه نفوذ في أتحاذ قرار في أدارة شأن عام أو خاص ، ترتب عليه أهدار للمال العام أو الموجودات العامة أو

(١) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٨ في ٢٠ فبراير سنة ٢٠٢٥ .

الخاصة ويتطلع إلى تحقيق مكاسب والحصول على منفعة شخصية ، ويختلف تصنيف الفساد حسب معايير لا حصر لها ولكن في أجمالها تجمع على أضرار بالوظيفة العمومية وأهدار المال العام ، وإزاء ما يطرحه الفساد من خطورة على استقرار المجتمعات وأمنها ويقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة سارعت مصر بالإنضمام للاتفاقيات الدولية وصدقت عليها وجعلتها أساساً لتشريعاتها نحو تجريم الفساد ومكافحته.

المبحث الثانى

تجريم الفساد فى التشريعات المقارنة والقانون المصرى

أضحت القيم الأساسية فى المجتمع مهددة فى ظل أنتشار الفساد فكان لزاماً التكايف المجتمعى من أجل التصدى لتلك الظاهرة من خلال التشريعات العقابية ذات بعد تعبيري يحمى مجمل المصالح والقيم الأساسية فى المجتمع.

فكان من الواجب التعرض للتشريعات المقارنة المختلفة التى تجريم الفساد فى كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وبيان موقف التشريعات العربية المعاصرة منها وكذا بيان موقف التشريع المصرى فى المطالبين التالين.

المطلب الأول

تجريم الفساد فى التشريعات المقارنة

أولاً : تجريم الفساد فى الولايات المتحدة الأمريكية:-

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم فى مكافحة الفساد والرشوة حيث أتخذت إجراءات فعالة للقضاء على الفساد وآثاره السلبية ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من دول العالم المتقدمة فى مكافحة الفساد ، فوفقاً لمؤشر CPI ^(١) لعام ٢٠٢٤ الصادر من منظمة الشفافية الدولية حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على (٦٥) درجة

(١) هو مؤشر لمدرجات الفساد.

من (١٠٠) درجة^(١) وتشير الدرجة الأخيرة إلى (شديد النزاهة) فمن حيث التصنيف الدولي في مستوى مكافحة الفساد تُعد الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة الدول الثلاثين الأولى من حيث النزاهة وتحتل الترتيب (٢٤) عالمياً مما يدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الإداري والحد منه.

ففي التشريع الأمريكي يتم تجريم الفساد من خلال مجموعة من القوانين الفيدرالية والولايات التي تستهدف مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص. تشمل هذه القوانين عدة جوانب، منها الرشوة، واختلاس الأموال العامة، والإحتيال، واستغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية^(٢) ومن أهم تلك القوانين^(٣):

١- قانون مكافحة الفساد الأجنبي^(٤): Foreign Corrupt Practices Act

هو قانون فيدرالى صدر عام ١٩٧٧ ويهدف هذا القانون إلى منع الشركات الأمريكية والأفراد من تقديم رشاوى لمسؤولين أجانب لتحقيق مكاسب تجارية وينقسم القانون إلى جزأين رئيسيين الأول أحكام مكافحة الرشوة والتي تحظر تقديم أو وعود بتقديم أموال أو أى شيء ذو قيمة لمسؤول أجنبي لتأمين أو الإحتفاظ بأعمال تجارية، والثانى أحكام المحاسبة والتي تتطلب من الشركات المسجلة فى البورصات الأمريكية الحفاظ على سجلات مالية دقيقة وتنفيذ ضوابط داخلية لمنع الفساد.

(١) أنظر تقرير منظمة الشفافية الدولية متاح للإطلاع على الموقع الإلكتروني لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية: <https://www.state.gov>

(٢) إسماعيل الديري، ومحمد صادق – جرائم الفساد بين آليات مكافحة الوطنية والدولية – منشورات المركز القومى للإصدارات القانونية، ط١، القاهرة، ص٧٦.

(٣) أنظر وثيقة استعراض تنفيذ مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقدة في فيينا ٢٠١٢

(4) Mike Koehler : The Foreign Corrupt Practices Act in a new Era, 2020.

٢- قانون ريكو (RICO)^(١):

هو قانون اتحادى أمريكى صدر فى عام ١٩٧٠ كجزء من قانون مكافحة الجريمة المنظمة ويستهدف هذا القانون المنظمات الإجرامية، بما فى ذلك تلك المتورطة فى الفساد حيث يسمح بمقاضاة الأفراد والمنظمات التى تشارك فى أنشطة فاسدة كجزء من نشاط إجرامى منظم. فهو بمثابة البنى التحتية للجريمة المنظمة مثل المافيا عبر مهاجمة المصادر المالية والبنية التنظيمية لها ويمتد تطبيق القانون إلى أى نشاط إجرامى منظم مثل (الإحتيال المالى ، الفساد السياسى ، حتى جرائم الإحتيال عن طريق الإنترنت)^(٢) ويجب لتطبيق القانون أن ترتكب الجرائم المنصوص عليه جماعة أو منظمة أو فردين على الأقل بحيث يكون المجموعة لها هيكل تنظيمى^(٣). ومن أشهر تطبيقات هذا القانون القضية التى قيدت ضد الرئيس الأمريكى دونالد ترامب وشركته فى قضية تزوير الانتخابات فى ولاية جورجيا عام ٢٠٢٣^(٤) ، وكذلك القضية التى قيدت اتهامات بالفساد وغسيل الأموال عام ٢٠١٥ ضد ١٤ مسؤولاً من الإتحاد الدولى لكرة القدم فتم استخدام قانون ريكو لربط الجرائم المنظمة عبر حدود دولية^(٥).

(1) James D.Calder, the Rico racket : the ceiminalization of American business,1989.

(٢) متاح على الموقع الرسمى الإلكتروني لمكتبة الكونجرس الأمريكى : <https://www.loc.gov>.

(3) G.Robert BLAKEY :The federal law of Rico :A manual for prosecutors and defense counsel,1980.

(٤) للإطلاع على الوثيقة الرسمية لنصوص الإتهامات كاملة من مكتب مدعى عام مقاطعة فولتو على موقع : TRUMP GEORGIA INDICTMENT

(٥) للإطلاع على القضية من خلال وثائق وزارة العدل الأمريكية (DOJ): U.S.VS.FIFA.INDICTMENT.

٣- قانون الإحتيال عبر البريد والاتصالات الإلكتروني (CFAA)

صدر قانون الإحتيال والبريد الإلكتروني في عام ١٩٨٦ ويُجرم استخدام البريد أو الاتصالات الإلكترونية (مثل الهاتف أو الإنترنت) لتنفيذ مخططات احتيالية بما في ذلك الفساد المالي مثل التصيد الإلكتروني أو سرقة الهوية أو التهديد بإتلاف أو سرقة بيانات من نظام حاسوبي . وينطبق القانون على أجهزة الحاسوب المحمية والتي تشمل أجهزة الحكومة الفيدرالية وأجهزة المؤسسات المالية والأجهزة المستخدمة بين الولايات أو الدولية منها^(١).

٤- قانون مكافحة غسيل الأموال:

قانون مكافحة غسيل الأموال صدر في عام ١٩٨٦ يُجرم غسيل الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك الفساد ويتطلب من المؤسسات المالية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. واستكمل القانون المذكور بقانون باتريوت (USA PATRIOT ACT) الصادر في ٢٠٠١ والذي تضمن إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الباب الثالث الخاص بغسيل الأموال منه^(٢).

٥- قانون إصلاح الحملات الانتخابية: (BCRA)

صدر قانون إصلاح الحملات الانتخابية عام ٢٠٠٢ لتنظيم تمويل الحملات الانتخابية عن طريق حظر الأموال غير المباشرة (التبرعات غير المنظمة للأحزاب

(1) Orin S.Kerr: computer crime law,west academic publishing,2023.

(2) Peter D.Douglas Hopton Hardy : Anti –Money Laundering Law And Policy,OXFORD UNIVERSITY PRESS,2022.

السياسية) فيهدف إلى الحد من الفساد في تمويل الحملات الانتخابية من خلال تنظيم التبرعات والإنفاق على الحملات وتقييد الإعلانات ذات الطابع السياسي الممولة من الشركات أو النقابات قبيل الانتخابات^(١).

٦- قانون المطالبات الكاذبة:-

صدر في ١٨٦٣ وتم إجراء تعديلات عليه في ١٩٨٦ ويُجرم تقديم مطالبات كاذبة للحكومة الفيدرالية للحصول على أموال أو منافع بشكل غير مشروع مثل تقديم الفواتير المزورة في العقود الحكومية أو برامج الرعاية الصحية^(٢).

٧- قانون مكافحة الفساد في العقود الحكومية(قانون تعزيز نزاهة العقود):

صدر قانون تعزيز نزاهة العقود الحكومية في عام ٢٠٠٨ ويحظر على الموظفين العموميين قبول هدايا أو مزايا ، ويجرم الكشف غير المصرح به عن معلومات تتعلق بالعقود الحكومية ويلزم المقاولون الحكوميون بإنشاء برامج داخلية تعزز من النزاهة لمنع الفساد والاحتيال ، ويلزم الشركات الحكومية الإبلاغ عن وقائع الفساد خلال ٣٠ يوماً من اكتشافها إلى مكتب المفتش العام التابع للوكالة الحكومية المانحة للعقد أو وزارة العدل في حالات الاحتيال الجسيمة^(٣). وتشير التقارير إلى الحكومة إلى أن القانون المذكور خفض نسبة الاحتيال في العقود الحكومية بنسبة ٢٠% بحسب تقارير وزارة العدل الأمريكية في الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠^(٤).

(1) Charles Lewis: the Buying of the President ,Harper Collins,2004.

(2) Jesse EISINGER: The Chickenshit Club: Why The Justice Department Fails to prosecute Executives,2017.

(3) Adam Turteltaub: The Ethics and Compliance Handbook,Society of Corporate Compliance and Ethics,2019

(٤) للإطلاع على الموقع الرسمي لوزارة العدل الأمريكية : <https://www.justice.gov>

٨- قانون دود- فرانك: (Dodd-Frank Act).

صدر فى ٢٠١٠ ويهدف إلى تعزيز الاستقرار المالى للسوق الأمريكية من خلال الرقابة على المؤسسات المالية لمكافحة جرائم الإحتيال والفساد المالى وزيادة الشفافية وحماية المستهلكين الأمريكيين ، وقد شهد تعديلات أخرها فى عام ٢٠١٨. ويعد القانون المذكور من أحد أوسع الإصلاحات المالية الأمريكية التى تظل إطاراً أساسياً لمنع الأزمات المالية وحماية المستهلك من الإحتيال والفساد المالى^(١).

٩- قانون مكافحة الفساد فى الولايات :

بالإضافة إلى القوانين الفيدرالية، لدى كل ولاية قوانينها الخاصة لمكافحة الفساد، والتي قد تشمل تجريم الرشوة المحلية، والإحتيال، وإستغلال المنصب العام. وتشمل العقوبات الجنائية الغرامات الكبيرة والسجن لفترات طويلة وتعويضات للأطراف المتضررة ومصادرة الأموال أو الممتلكات المكتسبة بشكل غير مشروع ، مثل قانون مكافحة الفساد فى نيويورك، وقانون مكافحة الفساد فى كاليفورنيا^(٢).

وفى إطار سعى الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الفساد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع ٣٤ دولة أخرى فى ديسمبر ١٩٩٧ معاهدة "مكافحة الرشوة فى نطاق التجارة الدولية فى الهيئات الحكومية". والتى تجرم كل أشكال الرشوى المدفوعة للمسؤولين الحكوميين، وألزام الدول الأعضاء باتخاذ خطوات جادة نحو محاكمة أى شركة وطنية تقوم بتقديم رشوى للمسؤولين فى حكومات الدول الأخرى ، واعتمدت

(1) Eric J.Pan : The Oxford Handbook of the **DoddFrank Act**, Oxford university Press,2022.

(2) Mark Grossman: Political corruption in America: An Encyclopedia Of Scandals,Power, and Greed, ABCCLIO,2008.

الولايات المتحدة الأمريكية محاور لمكافحة الفساد وهي الإصلاح الإقتصادي وتحقيق الشفافية ورفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية والإصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة وأستقلال القضاء ووضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه وتجديد ومراجعة القوانين بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة.

ويعتبر قانون مكافحة الفساد الأمريكي بمثابة تشريع نموذجي يهدف إلى الحد من تأثير المال على السياسة الأمريكية من خلال إصلاح قوانين الأسترضاء والشفافية وقوانين تمويل الحملات الإنتخابية وهدفه الحد من الممارسات الخارجة عن القانون التي ينظر إليها على أنها سبب رئيسي من أسباب الفساد السياسي. فتغطي أحكام قانون مكافحة الفساد الأمريكي وضع حد للرشوة السياسية من خلال إصلاح قوانين الضغط والأخلاقيات ووضع حد لأموال مجهولة المصدر من خلال زيادة الشفافية وأصدار أنظمه شفافية تساعد على تحديد الجهات السيئة المختبئة وراء هياكل مؤسسية غير شفافة وسن اللوائح التنظيمية التي تستهدف التعاملات العقارية للكشف عن استخدام العقارات لإخفاء الأموال النقدية المحصلة بطريقة غير مشروعة أو لتبييض العائدات الإجرامية.

وفى إطار مكافحة الفساد فى الولايات المتحدة الأمريكية تعد من أول الدول التى ظهر فيها مفهوم حماية الشهود كإجراء له أصل قانونى – فى سبعينات القرن الماضى – حيث تم استخدامه لتفكيك التنظيمات الإجرامية الشبيهة بالمافيا ومواجهة ما سمي ب(قانون الصمت) والذى يهدد بالموت كل من يخرج عن صفها ويتعاون مع الشرطة ، لذا كان من الواجب اللجوء إلى هذه الحماية لإقناع الشهود بالإدلاء بالشهادة لصالح الدولة^(١).

(١) د/ عبد المجيد محمود ، المواجهة الجنائية للفساد فى ضوء الإتفاقيات الدولية والتشريع المصرى ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ ، ص ٤٩٨ .

إذ في عام ١٩٧٠ صدر قانون مكافحة الجريمة المنظمة ، والذي أجاز اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير الحماية الأمنية للشهود الذين وافقوا على الأدلاء بالشهادة بشأن الجرائم المنظمة وغيرها من الجرائم الخطيرة ، بشكل يحفظ الأمان البدني للشهود المعرضين للمخاطر ، وذلك في الأغلب من خلال إعادة توطينهم في مكان إقامة جديدة لا يفصح عنه ، مع منحهم أسماً جديداً وتزويدهم ببيانات هوية شخصية جديدة . ثم في عام ١٩٨٤ تم تطوير هذا النظام بتدراك عدد من مواضع القصور فيه ، وذلك بموجب قانون إصلاح الحماية الأمنية للشهود^(١). وعلى النقيض مازال التشريع المصري يخلو من نصوص صريحة تتعلق بحماية أشخاص الدعاوى الجنائية من الشهود والخبراء وغيرهم^(٢).

الجهات الرقابية المنوط بها مكافحة الفساد هي وزارة العدل الأمريكية وتتحمل المسؤولية الرئيسية في تطبيق قوانين مكافحة الفساد. ولجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) والتي تفرض قوانين مكافحة الفساد على الشركات المسجلة في البورصات الأمريكية. ومكتب المساءلة الحكومية (GAO) الذي يراقب الإنفاق الحكومي ويكشف عن حالات الفساد. ويتولى مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي التحقيق في وقائع الفساد في الولايات المتحدة في الفساد المحلي والأجنبي. فضلاً عن ذلك يقوم نظام تسليم المجرمين في الولايات المتحدة الأمريكية على شبكة من المعاهدات التي تكملها اتفاقيات، على أساس إطار قانوني متين يسمح بالإستخدام الكفء والفاعلية لتسليم المجرمين ،

(١) د سليمان عبدالمعظم ، ظاهرة الفساد ، دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، ص ٢٩ ، بدون سنة نشر متاح على الرابط :

<http://www.undpaci.org/a.pdf/publications/ac/books/soleimanabdelmoneim>

(٢) د / أحمد فتحى سرور ، الوسيط في الإجراءات الجنائية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١٠ ، ٢٠١٦ ، ص ٥٢٥ .

فيأخذ نظامها القانوني بالمرونة في تسليم مواطنيها المتهمين بقضايا الفساد تنفيذاً لنص المادة ٤٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فلا يجوز لها أن تطلب تسليم مجرمين أو توافق على طلب تسليم مجرمين إلا بناء على معاهدة ثنائية بهذا الشأن^(١).

ثانياً : تجريم الفساد في المملكة المتحدة :-

في التشريع الإنجليزي (المملكة المتحدة)، يتم تجريم الفساد من خلال مجموعة من القوانين التي تهدف إلى مكافحة الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها من أشكال الفساد. حيث يرتبط الفساد ارتباطاً وثيقاً بالجرائم الضريبية لأن الفاسدين لا يقومون بالإبلاغ عن دخلهم من الأنشطة الفاسدة للأغراض الضريبية. وتدرج مجموعة العمل المالي هذه الجرائم ضمن مجموعة من الجرائم الأصلية المحددة لأغراض غسل الأموال، مع الاعتراف صراحة بالصلات بين الجرائم الضريبية وغسل الأموال. علاوة على ذلك، يؤثر استئثار مستوى الفساد المتصل بالضرائب تأثيراً خطيراً على الإيرادات الحكومية والتنمية الاقتصادية.

فتنوعت القوانين التي تجرم الفساد مثل قانون الرشوة لعام ٢٠١٠ (Bribery law)^(٢): حيث يعتبر هذا القانون أحد أكثر التشريعات صرامة في العالم لمكافحة الرشوة والذي دخل حيز التنفيذ في ٢٠١١ ويحدد القانون الجرائم الجنائية للرشوة على نطاق واسع للغاية حيث يشمل الجرائم الرئيسية المتمثلة في رشوة شخص آخر ورشوة مسؤول عام أجنبي وقدم القانون جريمة جديدة ذات مسؤولية صارمة للشركات تتمثل في الفشل في منع الرشوة. وهو يغطي الرشوة في القطاعين العام والخاص حيث يمكن أن تصل

(١) أنظر وثيقة استعراض تنفيذ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقدة في فيينا ٢٠١٢

(2) Richard, Barry Vitou. Kovalavsky QC, : The Bribery ACT 2010 :A Practical Guide, wiley, 2011.

العقوبات إلى السجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات وغرامات مالية كبيرة وتشمل تعويضات مالية وإعادة الأموال المسروقة أو المختلسة. وبموجب قانون الرشوة لعام ٢٠١٠، يتعين على الشركات تنفيذ إجراءات لمنع الرشوة، بما في ذلك وضع مدونات سلوك وأنظمة داخلية للكشف عن الفساد.

وهناك قوانين أخرى مثل قانون الفساد لعام ١٩٠٦ (Prevention of Corruption Act): وهو قانون أقدم يغطي بعض جوانب الفساد. وقانون الجرائم المالية لعام ٢٠٠١ (Financial Services and Markets Act) يتناول بعض جوانب الفساد في القطاع المالي، وقانون عائدات الجريمة الصادر في ٢٠٠٢ وقانون الشفافية المالية ٢٠١٧ الذي يعزز من مكافحة التهرب الضريبي وتمويل الإرهاب، وقانون الإفصاح العام الصادر في عام ١٩٩٨ ويهدف إلى حماية المبلغين عن الفساد، وقانون مكافحة الإحتيال والفساد الصادر في ٢٠٠٦ والذي يجرم الإحتيال المالي والفساد الإداري والذي تعرض لمفهوم الإحتيال الكاذب وإساءة استخدام المنصب العام للوظيفة العامة. وأخر التحديثات القانونية في المنظومة التشريعية الإنجليزية قانون الجريمة الاقتصادية لعام ٢٠٢٢ (Economic Crime Act 2022) والذي يعزز الشفافية في ملكية الشركات عبر سجل المستفيدين الحقيقيين^(١)، كل هذه التشريعات التي تعزز الشفافية جعلت المملكة المتحدة من الدول الرائدة في مكافحة الفساد وفقاً لمؤشر مدركات الفساد CPI لعام ٢٠٢٤ الصادر من منظمة الشفافية الدولية أحتلت المملكة المتحدة المرتبة (٢٠) عالمياً^(٢) مع فرنسا في ذات الترتيب.

(1) Stephenson Harwood LLP: UK Anti BRIBERY and And Anti Corruption law: A Guide to Compliance, LAW BRIEF PUBLISHING, 2023.

(٢) يمكن الإطلاع على ترتيب المملكة المتحدة وفقاً لمؤشر مدركات الفساد من خلال زيارة موقع منظمة الشفافية الدولية – سبق الإشارة إليه

انشأت المملكة المتحدة الهيئة المنوطة بمكافحة الفساد بها ، هيئة مكافحة الجرائم الخطيرة والمنظمة والتي تتعامل مع قضايا الفساد الكبرى ، وهيئة مكافحة الأحتيال والتي تتعامل مع قضايا الفساد المالي والإقتصادي. ووحدة مكافحة الفساد الدولية التابعة للوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة ، ويوفر القانون البريطاني حماية للمبلغين عن الفساد، مما يشجع الأفراد على الإبلاغ عن حالات الفساد دون خوف من الانتقام^(١).

- ثالثاً : تجريم الفساد فى التشريع الفرنسى :-

فى التشريع الفرنسى يتم تجريم الفساد من خلال مجموعة من القوانين التى تهدف إلى مكافحة الرشوة (Corruption) والاختلاس (Détournement de fonds publics) واستغلال النفوذ (Trafic d'influence) وغيرها من أشكال الفساد:-

- قانون العقوبات الفرنسى (Code Pénal)^(٢) يحتوى على نصوص تجرم الفساد، بما فى ذلك الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ ويمكن أن تصل العقوبات إلى السجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات وغرامات مالية كبيرة بالإضافة إلى ذلك قد تشمل تعويضات مالية وإعادة الأموال المسروقة أو المختلسة، فنص القانون على الجرائم المضرة بالمصلحة العامة بالمواد ١/٤٣٢ إلى ١٤/٤٣٢ من قانون العقوبات الفرنسى وركز على جريمة الرشوة كأحد جرائم الموظف العام بإعتبارها ركيزة أفعال الفساد^(٣). وجاءت جريمة التربح من الوظيفة فى المادة ١٢ /٤٣٢ وشدد فيها العقاب .

(1) James Maton: Corporate Liability for Corruption and Fraud, Hart Publishing, 2023.

(2) Philippe, Jean François Seuvic Conte: Droit pénal Général et Spécial, LexisNexis, 2023.

(٣) د/ محمد عبد المحسن محمد ك طرق مواجهة الفساد فى الوظيفة العامة -مجلة العلوم القانونية والإقتصادية ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، العدد الثانى - السنة التاسعة والخمسون - يوليو ٢٠١٧، ص ٩٩٢ .

- قانون الشفافية (Loi Sapin II): صدر في ٩ ديسمبر عام ٢٠١٦ ويعتبر أحد أهم القوانين الحديثة لمكافحة الفساد في فرنسا. يهدف إلى تعزيز الشفافية في الحياة العامة والإقتصادية، ويشمل إجراءات لمنع الفساد ومكافحته.

الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد:

- الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (AFA) ^(١): تم إنشاؤها بموجب قانون (Sapin II) في عام ٢٠١٦، لتعزيز الثقة وتحديث الحياة الإقتصادية في فرنسا وتعمل الوكالة تحت إشراف الوكالة المشتركة لمفوضية العدل ووزارة الميزانية، ويمارس مديرها التنظيمي عمله بشكل مستقل مما يشكل الحياد في التعامل بمهام الوكالة ^(٢)، وهي مسؤولة عن مراقبة وتقييم إجراءات مكافحة الفساد وكشف واستغلال النفوذ واختلاس المسائل العامة والمحسوبة في الشركات والمؤسسات العامة ويتعين على الشركات الكبرى تنفيذ الإجراءات وتوجيهات الوكالة لمنع الفساد، بما في ذلك وضع مدونات سلوك وأنظمة داخلية للكشف عن الفساد ^(٣).

ويخضع وفقاً لهذا القانون أصحاب المصلحة العامة ويخضعهم لمراجعة حسابات الوكالة ويلزم أصحاب المصالح الإقتصادية الكبيرة الخضوع تحت طائلة العقوبات الإدارية بتنفيذ التدابير والآليات الوقائية اللازمة لمكافحة الفساد، كما تقوم الوكالة بمراجعة آليات مكافحة الفساد التي تتم تنفيذاً للتسويات القضائية للمصلحة العامة ^(٤).

(1) Le rapport annuel de l' Agence française de lutte contre la corruption ,p.3 en collaboration avec le ministère de la Justice ,le ministère du travail et des comptes publics,2017.

(2) Article 2 de la loi n° 20161691 du 9 décembre 2016,le précité.

(3) Article 2(I) (1) de l'arrêté du 14 mars 2017 relatif à l' organisation de L'Agence française de lutte contre la corruption .

(4) Article 4112 du code de procédure pénal.

والعقوبات المفروضة تطبيقاً لقواعد النزاهة والشفافية والتي تنظمها المادة ٢٢ من قانون الشفافية^(١). ويشترك التشريع الفرنسي مع التشريع الأمريكي في نموذج الإدعاء المؤجل بشأن التسويات القضائية لتحقيق استقرار الموقف القانوني للشركات وقلب صفحة المخالفة التي تشكل صورة الفساد والمضي قدماً وفتح صفحة جديدة^(٢).

وبينت المادة ٢١ من القانون المنوه عنه بعاليه اختصاص المحاكم الجنائية الفرنسية فيما يتعلق بالفساد الدولي^(٣).

- النيابة العامة المالية: تم إنشاء المكتب العام لتوجيه المالي الوطني الفرنسي (PNF) بموجب قانون رقم (2013-1117) الخاص بمكافحة الإحتيال الضريبي والجريمة الاقتصادية والمالية الخطيرة الصادر في عام ٢٠١٣ حيث يتعامل مع القضايا المالية الخطيرة والاقتصادية الكبرى، بما في ذلك قضايا الفساد. وفي تقرير لمكتب النيابة العامة المالية نشر في ٢٠٢٣ أنها حصلت على عدد ٥٣٢ أدانة عن العام الذي يسبقه والذي كان ١١١ في عام ٢٠٢٢، واستردت مبلغ ١٢,٣ مليار يورو من تحقيقات قضايا الفساد مثل قضايا التأثير النفوذ، والرشوة الانتخابية^(٤).

(1) Article 131392 du code de procédure pénal

(٢) د/ محمد فتحى محمد إبراهيم – جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد مجلة روح القانون – كلية الحقوق جامعة طنطا، العدد الثالث والتسعون، إصدار يناير، ٢٠٢١، ص ٦٨٢.

(3) M. Delmas – marty, Droit pénal des affaires, vol.I, Les infractions, 2e éd. Revue internationale de droit comparé. vpl. 34 N2, Avril/juin 1982. pp.453-454.

(٤) للإطلاع أنظر الموقع الرسمي (PNF): [https://www.parquet.National.Financier\(PNF\).FRg](https://www.parquet.National.Financier(PNF).FRg)

الحماية للمبلغين عن الفساد^(١):

- يوفر القانون الفرنسي حماية للمبلغين من الفساد بموجب قانون حماية المبلغين لعام ٢٠٢٢ (Loi Visant à améliorer la protection des lanceurs d'alerte) والذي دخل حيز التنفيذ في شهر مارس من ذات العام حيث تضمن القانون أن المبلغين الذين يكشفون عن انتهاكات جسيمة أو فساد أو تهديدات للمصلحة العامة يتمتعون بالحماية من العقوبات أو الفصل من العمل وألزم القانون الشركات التي لديها أكثر من ٥٠ موظفاً بإنشاء قنوات داخلية للإبلاغ عن أي انتهاكات ضد المبلغين لذا يتم ضمان سرية هوية المبلغين ولا يمكن الكشف عن هويتهم إلا بموافقتهم أو في حالات استثنائية محددة بموجب القانون ، مما يشجع الأفراد على الإبلاغ عن حالات الفساد دون خوف من الإنتقام. وهناك من برامج حماية الشهود الذين يتعرضون لتهديدات خطيرة تشمل تغيير الهوية أو الإقامة في مكان سرى فضلاً عن ذلك تقديم شهادتهم بشكل سرى أو من خلال وسائل تقنية تحمي هويتهم ، حيث يمكن للشهود طلب طلب الحماية أثناء الإجراءات القضائية مثل الشهادة من خلف حاجز أو عبر فيديو وفي حالة تعرضهم لأضرار مالية أو نفسية بسبب الشهادة يتم تعويضهم ، ويميز هذا القانون أنه يوسع من دائرة الحماية ليشمل مبلغى وقائع الفساد لتشمل مجالات مثل البيئة والصحة العامة بينما القانون الذى يسبقه كان قانون (Sapin II) الصادر فى ٢٠١٦ والذى كان يقتصر على حماية مبلغى الفساد المالى فقط. وتم إدخال تعديلات على القانون المذكور فى عام ٢٠٢٣ بتشديد العقوبات المقررة لعقوبة الرشوة ومضاعفة الغرامات على الشركات

(1) Marie – Laure Denis: La Protection des Lanceurs (D) Alerte Nouveaux Enjeux, Dalloz, 2023.

التي تصل إلى ضعف الأموال المتحصلة من الفساد وتجريم الفساد العابر عن الحدود، ويتميز ذلك القانون بإشترط حصول الشركات على شهادات امتثال بيئية كشرط للمشاركة في المناقصات العامة، مما يقلل الفساد في المشاريع الخضراء. وهو ما يتماشى مع التوجهات الأوروبية الأخيرة في هذا المجال^(١). وتحتل فرنسا وفقاً لمؤشر مدركات الفساد CPI لعام ٢٠٢٤ الصادر من منظمة الشفافية الدولية المرتبة (٢٠) عالمياً^(٢).

كما تناولت التشريعات العربية تجريم الفساد على النحو التالي:-

١ - تجريم الفساد في النظام السعودي :

وقعت المملكة العربية السعودية إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٩ يناير لعام ٢٠٠٣ م^(٣)، وصدقت عليها في ٢٠١٣ م، إذا تعد هذه الإتفاقية إطاراً قانونياً دولياً لمنع الفساد ومكافحته. كما وقعت على الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد وانضمت إليها وبناء عليه فإن ما ورد من تجريم بعض السلوكيات المتصلة بالفساد الإداري والمالي في هذه الإتفاقيات يعد موافقة على الإنضمام إليها يعنى دخول هذه السلوكيات في حيز التجريم، مما يعطى الغطاء القانوني لجهات التشريع لإدراجها ضمن أنظمتها الجزائية والعقابية، إذ تنص المادة (٧٠) من النظام الأساسي للحكم على أن: القوانين والمعاهدات والإتفاقات الدولية والإمتياز تصدر وتعديل بموجب المراسيم الملكية. كما نصت المادة (٨١) من النظام الأساسي للحكم على أنه: وفي

(1) Dalloz: code Pénal 2024Commenté,Dalloz,2024.

(٢) يمكن الإطلاع على ترتيب فرنسا وفقاً لمؤشر مدركات الفساد من خلال زيارة موقع منظمة الشفافية الدولية - سبق الإشارة إليه

(٣) د/ عوض بن حماد الملا - السياسة الجنائية للمنظم السعودي في مكافحة الفساد الإداري والمالي بحث منشور مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة السادات مج ١٠، ع ١٤.

حالة وجود أحكام متضاربة ، تطبق أحكام الإتفاقيات والمعاهدات الدولية . ومن ثم ، فإن الإتفاقيات الدولية التى انضمت إليها المملكة العربية السعودية هى جزء لا يتجزأ من القانون الوطنى ولها نفس المكانة التى تحظى بها القوانين الوطنية .

واستشعاراً لخطورة هذه الظاهرة عكفت المملكة العربية السعودية من خلال سن التشريعات الخاصة لمواجهه الفساد وفقاً لإستراتيجية وطنية أعلنت عنها لحماية النزاهة و مكافحة الفساد من خلال عدة أنظمة^(١)، من أبرز هذه التشريعات^(٢):

أ- نظام مكافحة الرشوة: صدر فى عام ١٩٩٢ ويُجرم الرشوة بكل أشكالها، سواء كانت مالية أو عينية، ويعاقب كل من الموظف العام الذى يتلقى رشوة والشخص الذى يقدمها وتصل العقوبات إلى السجن والغرامات المالية ومصدرة الأموال المتحصلة من الرشوة.

ب- نظام مكافحة غسل الأموال: صدر فى عام ٢٠٠٣ ويُجرم غسل الأموال المتحصلة من أنشطة غير مشروعة، بما فى ذلك الفساد.

ج- نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة): صدر فى عام ٢٠١١ وينشئ هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، تُعرف باسم "نزاهة" ومهامها التحقيق فى قضايا الفساد، ومراقبة أداء الجهات الحكومية، وتعزيز النزاهة والشفافية.

ح- نظام الشركات: يُجرم الفساد فى القطاع الخاص، مثل الرشوة والتلاعب المالى.

(١) خالد عبد الرحمن ، الفساد الإدارى أنماط وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمى ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المكتبة الأمنية ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٣ .

(٢) محمد بن عبدالله الشريف – النزاهة في مواجهة الفساد : تجربة المملكة العربية السعودية – العبيكان للنشر – ٢٠١٦ .

- خ - نظام المنافسة: يُجرّم الممارسات الفاسدة التي تؤثر على المنافسة العادلة.
- د- نظام التوظيف: يُجرّم الفساد في التوظيف، مثل المحسوبية والواسطة.
- ذ - نظام العقود الحكومية: يُجرّم الفساد في التعاقدات الحكومية، مثل التلاعب في المناقصات.
- ر- نظام الإفصاح عن الذمة المالية: يُلزم الموظفين العموميين بالإفصاح عن أموالهم وممتلكاتهم لمنع الفساد.
- ز- نظام حماية الشهود والمبلغين: يوفر الحماية للأشخاص الذين يبلغون عن الفساد.
- س- نظام الجرائم المعلوماتية : يُجرّم الفساد الإلكتروني، مثل التلاعب بالبيانات.
- ش- نظام الإجراءات الجزائية : ينظم التحقيقات والمحاكمات في قضايا الفساد.
- وتتولى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مكافحة الفساد وحماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، والرقابة الإدارية ونشر الوعي بمفهوم الفساد و بيان أخطاره و إثارة وإستقبال البلاغات المقدمة حيال شبهات جرائم الفساد في المملكة^(١). وتحتل السعودية وفقاً لمؤشر مدركات الفساد CPI لعام ٢٠٢٤ الصادر من منظمة الشفافية الدولية المرتبة (٣٨) عالمياً.

(١) محمد الغزالي ، الفساد في المجتمعات العربية والإسلامية ، ط١ ، القاهرة ، دار المعرفة ، ص ٤٥ .

٢ - تجريم الفساد فى التشريع الإماراتى:-

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة فى محيطنا العربى فى مجال مكافحة الفساد، حيث تبنت تشريعات وسياسات لمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية فى القطاعين العام والخاص. وفيما يلى أبرز التشريعات:

أ- قانون العقوبات الإتحادى (رقم ٣ لسنة ١٩٨٧): يعد هذا القانون من أقدم التشريعات التى تعالج الفساد فى الإمارات، حيث يعاقب على جرائم الرشوة فى المواد (٢٣٩-٢٣٤) منه والاختلاس فى المواد (٢٤٠-٢٤٥) واستغلال النفوذ واستغلال الوظيفة العامة (٢٤٦-٢٥٠)، تجدر الإشارة إلى إجراء تعديلات على هذا القانون كانت فى عام ٢٠١٨ متعلقة بالتشديد العقابى على الجرائم المتعلقة بالأمن الداخلى مثل تجريم الخطاب المسيئ للدولة ورموزها وأعقبه تعديلات فى عام ٢٠٢٢ بتشديد العقوبات على الجرائم التى تهدد الوحدة الوطنية^(١).

ب- قانون مكافحة جرائم غسل الأموال (الإتحادى رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨): يهدف هذا القانون إلى تعزيز الشفافية فى المعاملات المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يساهم فى الحد من الفساد المالى^(٢).

ت- قانون حماية الشهود والخبراء (الإتحادى رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨): يوفر الحماية للشهود والخبراء الذين يساهمون فى كشف جرائم الفساد، مما يشجع على الإبلاغ عن هذه الجرائم.

(١) د/ أحمد عبدالله الظاهرى - شرح قانون العقوبات الإتحادى الإماراتى - دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٣ من ص ١١ حتى ص ١٢٠.

(٢) د/ عبدالله النعيمي - جرائم غسل الأموال فى التشريع الإماراتى دراسة تحليلية - دار الجامعة للقانون، ٢٠٢١.

ث- قانون إنشاء الهيئة الاتحادية للرقابة المالية (الإتحادى رقم ٤ لسنة ٢٠١٨):
يهدف إلى تعزيز الرقابة المالية والإشراف على المؤسسات المالية لمكافحة الفساد.

وتتولى هيئة الرقابة المالية مراقبة المؤسسات المالية والشركات لضمان التزامها بالقوانين واللوائح المعنية بمكافحة الفساد. كما يتولى ديوان الرقابة المالية الإتحادى بمراجعة حسابات الجهات الحكومية والتحقق من سلامة إدارتها المالية. ويضاف لذلك وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تتبع وزارة العدل وتعمل على تعزيز الامتثال للقوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. وهناك مكتب مكافحة الفساد فى بعض الإمارات مثل مكتب دى لمكافحة الفساد، الذى يعمل على التحقيق فى قضايا الفساد وملاحقة المتورطين.

وتستخدم الإمارات التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعى وتحليل البيانات للكشف عن الأنشطة المشبوهة المتعلقة بالفساد ، وقد أطلقت استراتيجية الذكاء الاصطناعى فى عام ٢٠١٧ فى كافة المجالات والتي تمتد لتشمل تقديم الاستشارات القانونية ، لذا تحتل الإمارات مراتب متقدمة فى مؤشرات الشفافية العالمية مثل مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية^(١). كونها تمتلك إطاراً تشريعياً ومؤسسياً قوياً لمكافحة الفساد . وتحتل وفقاً لمؤشر مدركات الفساد CPI لعام ٢٠٢٤ الصادر من منظمة الشفافية الدولية المرتبة (٢٣) عالمياً .

(١) د/ ناصر الظاهرى – التكنولوجيا الحديثة ومكافحة الفساد : تجربة الإمارات نموذجاً – مركز دى لتطوير التشريعات ، ٢٠٢٣ .

٣- تجريم الفساد فى التشريع العراقى :

- ينص الدستور العراقى^(١) على مبادئ عامة لمكافحة الفساد ، حيث يؤكد على ضرورة محاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية فى المؤسسات الحكومية ، المادة (١٠٦) تنص على إنشاء هيئة تسمى "هيئة النزاهة" لمكافحة الفساد.

فالتشريع العراقى يجرم العديد من الافعال التى تنطوى على الفساد فى تشريعات عقابيه مختلفه ومتفرقه حيث لم يضع المشرع تعريف للفساد أنما حدد جرائم الفساد على شكل مواد قانونيه وقد شمل قانون العقوبات العراقى رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل نموذجاً بكافة الجرائم التى تشمل محل جرائم الفساد.

فقانون العقوبات العراقى رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وكذلك قانون النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ ذكر الحالات التى تتعلق بالفساد ومنها ((الجرائم المخلة بالوظيفة وهى الرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم ونص عليها بالمواد من ٣٠٧ – ٣٤١ فى القانون العقوبات العراقى ، أما قانون النزاهة فقد نص فى المادة (١٨)^(٢) منه على الكسب غير المشروع بأنه (كل زيادة فى أموال المكلف بتقديم تقرير الكشف عن الذمة المالية أو أموال زوجه أو أولاده التابعين له لا يتناسب مع مواردهم العادية يعد كسباً غير مشروع مالم يثبت المكلف أنه قد تم كسبه من مصادر مشروعه) ، من خلال الجمع بين مواد قانون العقوبات وقانون هيئة النزاهة يتحدد الفساد فى التعسف فى استعمال السلطة ، والرشوة ، واستخدام السلطة بشكل غير قانونى بشكل يتعارض مع المصالح المشروعة للمجتمع والدولة للحصول على فوائد مادية (الكسب غير المشروع).

(١) دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .

(٢) المادة ١٨ من قانون هيئة النزاهة العراقى رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١

كما تضمن قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ ربط جرائم الفساد بالإرهاب، خاصة إذا تم استخدام الأموال العامة لتمويل الأنشطة الإرهابية. كما يُعنى قانون ديوان الرقابة المالية العراقي بمراقبة الإنفاق العام وضمان الشفافية في استخدام الأموال الحكومية.

المشرع العراقي تطرق في قانون انتخاب مجالس المحافظات والنواحي لسنة ٢٠٠٨ لصورة جريمة الرشوة الانتخابية، تم تشكيل مفوضية النزاهة العامة بموجب القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ بصدر قانون هيئة النزاهة^(١) والتي لها صلاحية التحقيق في الجرائم المتعلقة بالأموال العامة وكل ما يتعلق بالفساد الإداري والجرائم التي لها صلة بجرائم الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويحتل العراق وفقاً لمؤشر مدركات الفساد CPI لعام ٢٠٢٤ الصادر من منظمة الشفافية الدولية المرتبة (١٤٠) عالمياً من أصل ١٨٠ دولة.

٤- تجريم الفساد في التشريع اليمني:

- ينص الدستور اليمني على مبادئ عامة لمكافحة الفساد، حيث يؤكد على ضرورة تعزيز النزاهة والشفافية في المؤسسات الحكومية. المادة (١٤٩) منه تنص على إنشاء هيئة عامة تسمى "هيئة مكافحة الفساد" لمتابعة ومحاربة الفساد.
- عرف قانون مكافحة الفساد اليمني رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ في المادة (٢) منه الفساد بأنه كل فعل أو أمتناع عن فعل يخالف القانون أو النظام العام، ويترتب عليه تحقيق منفعة شخصية أو لصالح الغير".

(١) صدر قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ ونشر في جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٢١٧ في ٢٠١١/١١/١٤

- وحددت المادة (٣) جرائم الفساد والتي تشمل: الرشوة، واختلاس المال العام واستغلال النفوذ والتزوير وغسل الأموال والإثراء غير المشروع واستغلال الوظيفة العامة لحصول على مصالح خاصة سواء كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلاله أو باستغلال الصلاحيات الممنوحة .

وفى نفس الوقت نص المشروع اليمنى على الأفعال التى تعد من جرائم الفساد^(١) هى الجرائم التى مست بالإقتصاد الوطنى وبالوظيفة العامة والجرائم المخلة بسير العدالة وأختلاس الممتلكات فى القطاع الخاص وجرائم رشوة الموظفين وجرائم التزوير المتعلقة بالفساد وجرائم التهريب الجمركى والتهرب الضريبى والغش والتلاعب فى المزايدات والمناقصات وجرائم غسل العائدات الناتجة عن جرائم الفساد واستغلال الوظيفة للحصول على منافع خاصة وجرائم الثراء الغير مشروع^(٢). كما يحتوى قانون العقوبات على مواد عقابية لجرائم الفساد، مثل:

الرشوة فى (المواد ١٢٦-١٣٠) والتى تعاقب الراشى والمرتشى ووسطاء الرشوة. واختلاس المال العام فى (المواد ١٣١-١٣٢) والتى تعاقب الموظف العام الذى يختلس أموالاً أو ممتلكات عامة. واستغلال النفوذ فى (المادة ١٣٣) والتى تعاقب الموظف الذى يستغل منصبه لتحقيق منافع شخصية. والتزوير فى (المواد ١٣٤-١٤٠) والتى تعاقب جرائم التزوير فى المستندات الرسمية.

(١) انظر المادة ٣٠ من قانون مكافحة الفساد اليمنى.

(٢) محمد حسن سعيد - وسائل القانون الدولى لمكافحة جرائم الفساد رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٩ ، ص ١٧

*** قانون هيئة مكافحة الفساد :-**

تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد بموجب القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ ومن مهامها التحقيق في جرائم الفساد ومتابعة تنفيذ القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في المؤسسات الحكومية والتنسيق مع الجهات الدولية المعنية بمكافحة الفساد.

*** قانون غسل الأموال رقم (١) لسنة ٢٠١٠^(١) :-**

يُعنى هذا القانون بمكافحة جرائم غسل الأموال، والتي غالباً ما تكون مرتبطة بالفساد حيث تضمنت المادة (٢) منه تعريف غسل الأموال بأنه "تحويل أو نقل الأموال المتحصلة من جرائم الفساد لإخفاء مصدرها غير المشروع". وحددت المادة (٣) العقوبات التي تتراوح بين السجن والغرامات المالية.

*** قانون الإثراء غير المشروع^(٢) :-**

يُجرم هذا القانون الإثراء غير المشروع للموظفين العموميين. حيث عرف الإثراء غير المشروع بأنه "زيادة غير مبررة في ثروة الموظف العام خلال فترة عمله". وشملت المادة (٢) مصادرة الأموال المتحصلة من الإثراء غير المشروع والسجن.

ويحتل اليمن وفقاً لمؤشر مدركات الفساد CPI لعام ٢٠٢٤ الصادر من منظمة الشفافية الدولية المرتبة (١٧٣) عالمياً من أصل ١٨٠ دولة .

(١) د/ أحمد المخلافي – جرائم غسل الأموال في التشريع اليمني – مركز الدراسات القانونية اليمنية، صنعاء، ٢٠١٥، ص ٥.

(٢) د/ محمد علي السقاف – القانون الجنائي اليمني : جرائم الموظفين العموميين – بحث منشور لمركز البحوث القانونية عدن ، ٢٠١٢ .

٥- تجريم الفساد فى التشريع الأردنى:-

- ينص الدستور الأردنى على مبادئ عامة لمكافحة الفساد، حيث يؤكد على ضرورة تعزيز النزاهة والشفافية فى المؤسسات الحكومية. المادة (٦) تنص على أن "العدل والمساواة وتكافؤ الفرص هى أسس الحكم".

- فى ظل التشريع الاردنى نجد أن هناك جهات عده لها علاقة مباشرة فى مجال مكافحة الفساد فمنها ما هو حكومى ومنها ما هو شبه حكومى ، فالجهاز القضائى بما فيه النيابة العامة ، والبرلمان ، وديوان المحاسبة ، والهيئة العامة المستقبلية للإنتخاب، ووزارة تطوير القطاع العام ، والبنك المركزى ، ووحدة غسيل الأموال ، وديوان المظالم ، ودوائر مراقبة الشركات ، وهيئة مكافحة الفساد ، والمركز الوطنى لحقوق الإنسان ، وهيئة الأوراق المالية ، وهيئة تنظيم قطاع الإتصالات ، بالإضافة إلى وحدات الرقابة الداخلية فى الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية الأخرى المنشأة بموجب قرار رئيس الوزراء ، كل ما سبق له علاقة مباشرة أو غير مباشرة فى موضوع مكافحة الفساد.

يحتوي قانون العقوبات الأردنى على مواد عقابية لجرائم الفساد فنص على الرشوة فى (المواد ١٦٩-١٧٣) والتي تعاقب الراشى والمرتشى ووسطاء الرشوة. واختلاس المال العام فى (المواد ١٧٤-١٧٥) وتعاقب الموظف العام الذى يختلس أموالاً أو ممتلكات عامة. واستغلال النفوذ فى (المادة ١٧٦) وتعاقب الموظف الذى يستغل منصبه لتحقيق منافع شخصية.

تجدر الإشارة إلى انه تم إقرار قانون هيئة مكافحة الفساد رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٦ ، وقد أجرى عليه تعديلات بموجب القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢١ حيث حددت المادة (٥) من القانون ما يعتبر جرائم فساد ، فجاء فيها "يعتبر فساداً فى هذا القانون ما يلى :

أ - الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة الواردة فى قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته وهى جريمة الرشوة والإختلاس وإستسار الوظيفة والتعدى على الحرية وإساءة إستعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة.

ب- الجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة فى قانون العقوبات الأردنى ويقصد بها الجرائم الواردة فى الباب الخامس من القانون التى تتضمن فى الفصل الأول منه ، جريمة تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية بالمسكوكات والطابع وتزوير البنكنوت ، والجرائم المتصلة بالمسكوكات وتزوير الطابع ، أما فى الفصل الثانى فتشمل جرائم التزوير الجنائى وإنتحال الهوية والتزوير فى الأوراق الخاصة .

ج - الجرائم الإقتصادية الواردة فى قانون الجرائم الإقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته وتشمل الجريمة الإقتصادية أى جريمة تسرى عليها أحكام هذا القانون أو جريمة نص قانون خاص على إعتبارها جريمة إقتصادية أو جريمة تلحق الضرر بالمراكز الإقتصادية للملكة ، أو بالثقة العامة بالإقتصاد الوطنى أو العملة الوطنية أو أسهم أو سندات أو أوراق مالية متداولة أو إذا كان محلها المال العام.

د - جرائم غسل الأموال : ويقصد بها طبقاً للمادة (٢) من قانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته بالقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢١ " كل فعل ينطوى على إكتساب أموال أو حيازتها أو إستسارها أو التلاعب فى قيمتها أو تحويلها أو أى فعل آخر وكان يقصد من هذا الفعل إخفاء أو تمويه مصدرها أو الطبيعة لها أو مكانها أو حركتها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها ، أو الحيلولة دون معرفة من إرتكب الجريمة المتحصلة منها المال مع العلم بأنها متحصلة من أى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة (٤) من هذا القانون " وقد قضت

المادة (٤) المشار إليها أنفاً إلى أنه يعد كل متحصل من جرائم غسل الأموال الجرائم المنصوص عليها بمقتضى أحكام التشريعات النافذة في المملكة، والجرائم التي تنص إتفاقيات دولية صدقت عليها المملكة على اعتبار متحصلاتها محلاً لجريمة غسل الأموال^(١).

هـ- الكسب غير المشروع^(٢): طبقاً لأحكام المادة (٤) من قانون الكسب غير المشروع رقم (٢١) لسنة ٢٠١٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢١ فإنه يعتبر كسباً غير مشروع كل مال منقول أو غير منقول حصل أو يحصل عليه أى شخص تسرى عليه أحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب إستغلال منصبه أو وظيفته أو المركز الذى يشغله أو احكام صفة أى منها ، أو أى زيادة تطرأ على المال المنقول أو غير المنقول وفقاً لإقرار الذمة المالية المقدم منه بمقتضى أحكام هذا القانون أو أحكام قانون إشهار الذمة المالية رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٦ ، له أو لزوجته أو لأولادة القصر وذلك أثناء إشغاله للمنصب أو الوظيفة أو المركز أو بصفة أى منها إذا كانت هذه الزيادة لا تتناسب مع مواردهم المالية وعجز عن إثبات مصدر مشروعات لتلك الزيادة . فضلاً عن عدم الإعلان أو الإفصاح عن إستثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض فى المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها . أو كل فعل أو إمتناع يؤدي إلى المساس بالأموال العامة فبين القانون إساءة إستعمال السلطة خلافاً لإحكام القانون بأنها

(١) د/ محمد الطراونة - الفساد الإدارى والمالى في التشريع الأردنى - مركز الدراسات القانونية عمان - الطبعة الثانية ، ٢٠٢٠ . ص ٤٣ .

(٢) د/ عبد الفتاح الخصاونة - التشريعات المالية ومكافحة الفساد في الأردن - دار وائل للنشر عمان ، ٢٠١٨ . ص ٣٥ .

قبول الوساطة والمحسوبية التي تلغى حقاً أو تحقق باطلاً، وجميع الأفعال الواردة في الإتفاقية الدولية وانضمت إليها المملكة في هذا الشأن ، والعلة من ذلك هي أن يغطي أفعال الفساد المجرمة بموجب الاتفاقيات الدولية ولم تتناولها التشريعات الوطنية النافذة .

- قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦^(١) والذي جاء ضماناً للإلتزام بمبادئ النزاهة الوطنية ولمحاربة الفساد بكل أشكاله وتوحيد المرجعيات المتعلقة بالنزاهة الوطنية ومكافحة الفساد والذي نص على إنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ويعرف القانون جرائم الفساد في المواد (٥-٢١) مثل الرشوة والإختلاس واستغلال النفوذ والكسب الغير المشروع والتدليس المالي وغسيل الأموال فضلاً عن ذلك توفير الحماية القانونية للمبلغين بالمادة (٢٢) منه.

ويحتل الأردن وفقاً لمؤشر مدركات الفساد CPI لعام ٢٠٢٤ الصادر من منظمة الشفافية الدولية المرتبة (٥٩) عالمياً من أصل ١٨٠ دولة .

الخلاصة: بشكل عام تعتبر الولايات المتحدة من التشريعات المقارنة التي لديها إطار قانونى قوى لمكافحة الفساد ويظهر ذلك من خلال التشريعات المختلفة التي تحمى النزاهة العامة والإقتصاد وما يميز إجراءات مكافحة الفساد هو التكامل بين النظام التشريعى والإدارى نحو تحقيق شفافية فى المعطيات والبيانات بين الدولة والمواطنين الأمر الذى ينعكس بالإيجاب على مكافحة الفساد.

(١) نشر في الجريدة الرسمية الأردنية ٣١ مارس ٢٠١٦ .

المطلب الثانى

الإطار التشريعى لمكافحة الفساد فى مصر

تعتبر الصياغة التشريعية من الوسائل الفنية لإنشاء القواعد القانونية تتكون فى المقام الأول من معرفة مصادر القانون المختلفة بإعتبارها الأدوات الأولية لكل البناء الفنى والتي يتم التعبير عن قواعد القانون ومضامينه، فالدقة فى التعبير والصياغة من أوجب واجبات صائغ التشريع^(١). فكان المشرع المصرى حريصاً عند وضع منظومة تشريعية تضمنت تجريم الكثير من جرائم الفساد التى أوردتها إتفاقية الأمم المتحدة، ومن أجل تجسيد هذه العملية وضع المشرع المصرى حزمة من القوانين التى تنظم أعمال الجهات والأجهزة العاملة فى مجال منع ومكافحة الفساد ، ولعل أهم هذه التشريعات ما يأتى:

١- قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧^(٢) وتعديلاته^(٣):

يتضمن مجموعة من القواعد القانونية التى تنظم أنواع الجرائم والعقوبات المقررة لها وقد أفرد المشرع البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى بالقانون للجنايات والجنح المضرة بأمن البلاد من الخارج والداخل، والباب الثالث لجرائم الرشوة ، والباب الرابع لجرائم إختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر والباب السادس لجرائم التزوير.

(١) د/ أنور سلطان ، المبادئ القانونية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٧ .

(٢) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٧١ فى ٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ .

(٣) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٤٨ مكرر (ب) فى ٤ ديسمبر سنة ٢٠٢٣ .

فالمشرع المصري وضع حزمة من النصوص العقابية والقواعد القانونية المتصلة بالرقابة والمحاسبة والمسائلة والعقاب فجرم الرشوة في المواد من ١٠٣ إلى ١١١ من قانون العقوبات . وبخلاف تجريم الرشوة قام المشرع المصري بتجريم صور أخرى لاستغلال الوظائف العامة لتحقيق مكاسب من ورائها . مثل تجريم عرض الرشوة من الراشي صاحب المصلحة (حتى لو لم يقبلها الموظف) وتجريم الاخلال بواجبات الوظيفة نتيجة الرجاء أو التوصية أو الوساطة ، وتجريم قبول المكافئة اللاحقة ، وتجريم التوسط في اخذ العطية أو الفائدة ، وتجريم التوسط في الرشوة واستغلال النفوذ^(١) .

ولم يقتصر المشرع المصري على تجريم الرشوة بل جرم هذا الفعل عند وقوعه من المستخدمين العاملين في المشروعات الخاصة ، كذلك يعتبر هذا العمل جريمة عند ارتكابه حتى في محيط الإدارات الخاصة ، وهي الهيئات والشركات التي أعطاها النظام القانوني دوراً هاماً بالنسبة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي ولكن لم يعتبرها جهات او هيئات عامة نظراً لطبيعتها الخاصة^(٢) .

فجاء نص المادة (١٠٣) من قانون العقوبات المصري مواكباً لما نصت عليه المادة (١٥) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٣) والتي أنضمت إليها مصر حيث تضمنت صور رشوة الموظف العام وعدها التشريع المصري جنائية يعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة وبالغرامة وشدّد المشرع المصري في تجريمها والعقاب عليها لما لها من آثار جسيمة على المجتمع ككل^(٤) .

(١) د/ محمد إبراهيم الدسوقي على - الفساد الإداري - دار النهضة العربية ، ٢٠١٥ ، ص ٢٢٦ .

(٢) د/ السيد أحمد محمد علام - جرائم الفساد وآليات مكافحتها في نطاق الوظيفة العامة في ضوء التشريع الجنائي المصري والاتفاقيات الدولية ، دار النهضة ، ٢٠١٦ ، ص ١٨٣ .

(٣) أنظر المادة ١٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

(٤) د/ ياسر فيصل أمين - السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة الفساد دراسة مقارنة - مرجع سابق - ص ٤٦١ .

كما تناولت المادة ١١٥ من قانون العقوبات تجريم التربح من أعمال الوظيفة حماية للمصلحة العامة حتى لا تغلب مصلحة الفرد أى الموظف على المصلحة العامة على نحو يزعزع الثقة والهيبة التى يجب أن يتحلى بها الموظف^(١).

كما جاء تجريم جريمة الإختلاس فى المواد من ١١٢ إلى ١١٦ من قانون العقوبات، واستغلال النفوذ فى المادة ١١٩ من قانون العقوبات، والتزوير فى المواد من ٢١٠ إلى ٢٢٣ من قانون العقوبات. وكلها جرائم عدها المشرع ضمن جرائم الفساد وتقع أفعالها على الإضرار بالمال العام والوظيفة العامة.

ونرى تعليقاً على نصوص قانون العقوبات المصرى يجدر الإشارة إليه أن الأخير عند تعرضه لتجريم أفعال الموظف العام من جرائم الرشوة والتربح من الوظيفة والإختلاس والإستيلاء على المال العام على النحو الموضح سلفاً نجد أن المشرح كان حفيصاً فى اختيار عباراته بجعل كل فعل يدخل تحت طائله التجريم ما دام يحقق المنفعة بأى صورة للموظف العام ويخل بالوظيفة العمومية ويشكل إضراراً بالمال العام ، والمشكلة لا تكمن فى صياغة النصوص القانونية لفظاً فهى تستوعب كافة أفعال الموظف العام التى تأخذ صور الفساد مع الأخذ فى الاعتبار الوسائل الحديثة والتكنولوجية فى ارتكاب صورة الفساد حتى ولو اعتمداً على الذكاء الإصطناعى ، ولكن المشكلة فى إثبات تلك الوقائع التى تشكل فساداً خاصة فى ظل الذكاء الإصطناعى والتطور الملفت لأداء الأفراد معه، فأضحى لا يكتفى الإعتماد على النصوص التقليدية فى إثبات الوقائع الخاصة بالفساد على سبيل المثال جريمة الرشوة إعفاء الراشى من العقاب وفقاً لنص المادة (١٠٧ مكرر) من قانون العقوبات عند اعترافه بالجريمة وأثبتها على المرتشى

(١) د/ عوض محمد – الجرائم المضرة بالمصلحة العامة – دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية ، ١٩٧٥ ، ص ٨٦ .

(الموظف)، وإنما استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال تطبيقاته المختلفة في مكافحة الجريمة وتسجيل المخالفة إلكترونياً واعتمادها كدليل أثبات في الدعوى وإعتباره دليل مشروع يعول عليه في دعاوى الفساد وفي إطار ذلك الرأى خصصنا المطلب الأول من المبحث الثالث لهذا الغرض.

٢- قانون الكسب غير المشروع رقم ١١ لسنة ١٩٦٨^(١) المعدل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥^(٢):

هو القانون المعنى بالتعامل مع حالات الثراء غير المبرر وغير المشروع وتكييفه والعقوبات المقرره له والطوائف التى تخضع لأحكامه من شاغلى الوظائف العامة أو المتعاملين مع المال العام والإجراءات الكفيلة بتعقب ثراوتهم لبيان مدى مشروعيتها. فقد بينت المادة ٢ من قانون الكسب غير المشروع تعريف الكسب الغير المشروع بأنه كل مال حصل عليه أحد الخاضعين لأحكام القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو نتيجة السلوك المخالف كل زيادة فى الثروة تطرأ بعد تولى الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو على زوجه أو أولاده القصر متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن إثبات مصدر مشروع لها . وهذا التعريف يتوافق مع نص المادة ٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٣). فالقانون المصرى قد جاء متطابقاً مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في تجريم الكسب غير المشروع ، ونظم القانون المصرى كيفية المسائلة والمحاكمة والإثبات فى الحالات المماثلة كما أوجب القانون على كل موظف فى الدولة ملزم بتقديم اقرار لزمته المالية بصفة دورية كل

(١) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٣٠ فى ٢٥ يولية سنة ١٩٦٨ .

(٢) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٣١ فى ٣١ يولية سنة ١٩٧٥ .

(٣) أنظر المادة ٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

خمس سنوات بداية من وقت قيامه بعمله يوضح به ممتلكاته ومصدرها حتى يكون هناك اشراف دورى من قبل الهيئات الرقابية للتأكد من نزاهته وأمانته فى قيامه بعمله وأما بالنسبة لغير العاملين الحكوميين فإذا حدث شك في تعاملات او تصرفات أحد الأشخاص يتم مسأئلته عنها، أما وجه الاختلاف في هذه النقطة بين الإتفاقية والتشريع المصرى يتمثل في أن الإتفاقية ترى ضرورة إلزام الشخص المتهم بإثبات مصدر ثروته التى تحصل منها على المال ،أما القانون المصرى فيلزم الشخص المدعى بوجود كسب غير مشروع بإثبات مصدر هذا الكسب وليس الشخص المالك حيث أن الاصل في الانسان البراءة وهو ما يعرف بمبدأ المتهم بريئ حتى تثبت ادانته^(١).

٣- قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢^(٢) وتعديلاته^(٣):

هو القانون المعنى بقواعد وطرق ومكافحة غسل الأموال عن كل فعل يشكل جنائية أو جنحة بموجب القانون ، سواء أرتكب داخل البلاد أو خارجها .

جريمة غسل الاموال لا تختلف فى جوهرها عن باقى الجرائم تشكل جريمة الفساد، فهي تمثل عدواناً على مصلحة يحميها القانون^(٤) . وتعد عملية غسل الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد من أهم صور الفساد وأخطرها لأن الجانى يستخدم حيل ووسائل التمويه ، التى يضيف من خلالها مشروعية على

(١) د/ ياسر فيصل أمين – السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة الفساد دراسة مقارنة – مرجع سابق – ص٤٦٧ .

(٢) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٢٠ (مكرر) فى ٢٢ مايو سنة ٢٠٠٢ .

(٣) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ١٠ مكرر(ب) فى ١١ مارس سنة ٢٠٢٠ .

(٤) د/ مضر ياسين سعيد – المواجهة الجنائية لجرائم الفساد في الإتفاقيات الدولية والتشريع الجنائى العراقى – رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ٢٠١٧، القاهرة ص٧٢ .

تلك الأموال ، فهي بمثابة تعتيم على الأموال غير المشروعة المتحصلة من الجريمة . وبالتالي يزداد صعوبة كشفها وتتبع عائداتها ، مما تجعل هذه الجريمة أشبه ما تكون بجريمة عرقلة سير العدالة .

فالمشرع المصري عرف غسل الاموال بأنها : (كل سلوك ينطوى على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من قانون غسل الاموال^(١) . متى كان القصد من هذا السلوك أخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال) .

اعتبر المشرع المصري كل فعل يشكل جنائية او جنحة بموجب القانون المصري ، جريمة أصلية لجريمة غسل الأموال ، سواء ارتكبت داخل البلاد أو خارجها، متى كان معاقباً عليه في كلا البلدين (المادة ١ بند (ج) من قانون غسل الاموال) كما لم يستثني الاشخاص الذين ارتكبوا الجرم الاصلى من الملاحقة بجرم غسل الاموال .

٤- قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠^(٢) وتعديلاته^(٣):

هو مجموعة القواعد القانونية التى تنظم مباشرة الدعوى الجنائية وإنقضائها وإختصاصات سلطات التحقيق ومأمورى الضبط القضائى وواجباتهم كذا حالات

(١) أنظر المادة (١) من قانون غسل الاموال.

(٢) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٩٠ فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

(٣) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٢ (مكرر) فى ١٦ يناير سنة ٢٠٢٤ .

وإجراءات القبض والتفتيش والتصرف في الأشياء المضبوطة ، كما يحدد القانون إختصاصات المحاكم وترتيب الإجراءات أمامها وطرق الطعن على الأحكام.

نصت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية^(١) انه لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والواقعة من موظف عام إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك . وبهذا المشرع المصري أتخذ نهجاً قائماً على اتباع سياسة تقادم طويلة فيما يتعلق بجرائم الموظف العام وهو ما يتفق مع ما قرره الامم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المادة (٢٩) منها والتي قررت اعتبار التقادم فترة طويلة^(٢) .

٥- قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨^(٣) وتعديلاته بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٩^(٤):

هو القانون المنظم لإختصاصات النيابة الإدارية من حيث رقابة وفحص ومباشرة التحقيقات مع الموظفين العموميين ، وكذا تحديد إختصاصات المحاكم التأديبية وأنواعها وكيفية مباشرة الدعاوى أمامها وطرق الطعن على الأحكام الصادرة منها.

(١) أنظر المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الفقرة الثالثة منها.

(٢) د/ ياسر فيصل أمين – السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة الفساد دراسة مقارنة – مرجع سابق – ص ٤٧١ .

(٣) أنظر الجريدة الرسمية – العدد مكرر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

(٤) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٢٥ مكرر (ب) في ٢٦ يونية سنة ٢٠١٩ .

٦- قانون إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤^(١) وتعديلاته الواردة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧^(٢):

هو القانون المنظم لعمل وإختصاصات هيئة الرقابة الإدارية والمتمثلة فى بحث وتحرى أسباب القصور فى العمل والكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية وإقتراح وسائل تلافيها ، وكذا متابعة تنفيذ القوانين بوحداث الجهاز الإدارى للدولة والكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها إلى جانب الإختصاص بكشف وضبط الجرائم التى تقع من غير العاملين وتستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة.

٧- قانون الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤^(٣) وتعديلاته^(٤) :

هو القانون المعنى بالعاملين فى الوحدات التى يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها من حيث تطوير مستوى الخدمة المدنية وتحقيق العدالة فى معاملة العاملين والتأكد من مدى تحقيق الأجهزة التنفيذية لمسئولياتها فى ميدان الإنتاج والخدمات.

(١) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٦٢ فى ١٦ مارس سنة ١٩٦٤.

(٢) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٤١ مكرر (ب) فى ١٨ أكتوبر سنة ٢٠١٧.

(٣) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٦٩ فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤.

(٤) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ١٢ (تابع) فى ٢٥ مارس سنة ٢٠٢١.

٨- قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١^(١) وتعديلاته^(٢):

أنشئت الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بموجب القرار الجمهوري رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ وتم تنظيم أعمالها وتحديد إختصاصاتها بموجب قرار وزير الداخلية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ حيث تختص الإدارة المذكورة بجمع الإستدلالات فى شأن جرائم التزيف والتزوير وجرائم الرشوة وإستغلال النفوذ والكسب غير المشروع وجرائم الإختلاس وغيرها من جرائم العدوان على المال العام والإضرار به وجرائم التلاعب فى أموال الشركات المساهمة وجرائم النقد والتهرب وجرائم توظيف الأموال وغسل الأموال .

٩- قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢^(٣) وتعديلاته:

هو القانون المعنى بتنظيم المحاكم وتنظيمها وتعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة وترقيتهم ونقلهم وندبهم وإعارتهم وواجباتهم ومسؤولياتهم تأديبياً وكذا تعيين وترقية وتأديب العاملين فى المحاكم المختلفة. وتم تعديل القانون بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٩ بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٩ بأدخال بعض التعديلات على نصوص القانون المتعلقة .

١٠ - قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢^(٤):

هو القانون الذى ينظم تشكيل وترتيب الوظائف بمجلس الدولة وتحديد إختصاصاته وأنواع محاكمة (قضاء إدارى / تأديبية / إدارية عليا) وطرق الطعن أمامها

(١) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٤٥ تابع (ب) فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١.

(٢) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (ج) فى ١٤ فبراير سنة ٢٠٢٤.

(٣) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٤٠ فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢.

(٤) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٤٠ فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢.

وكذا تنظيم أعمال قسمى الفتوى والتشريع وكافة الأمور المتعلقة بترقيات أعضائه ونقلهم وتأديبهم.

١١ - قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦^(١):

هو القانون المستحدث المعنى بالعاملين بالجهاز الإدارى للدولة من حيث تنظيم طرق التعيين وترتيب وتوصيف وتقييم الوظائف ونقل العاملين وترقياتهم وتحديد طرق قياس كفاية أدائهم وأسلوب تأديبهم والجزاءات الموقعة عليهم

١٢ - قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته^(٢):

هو القانون الذى ينظم القواعد القانونية التى تهدف إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة وأموال الأشخاص العامة الأخرى ، كما يحدد إختصاصات الجهاز والتى من أهمها معاونه البرلمان فى مباشرة الرقابة المالية على الجهات المتعاملة مع المال العام ، كذا فحص ومراجعة أعمال وحسابات أى جهة يعهد إليه بمراجعتها أو فحصها من رئيس الجمهورية أو البرلمان أو رئيس مجلس الوزراء.

١٣ - قانون تنظيم الوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام رقم ٥ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته مع الغاء كل حكم يخالف احكام القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الخدمة المدنية^(٣):

هو القانون المعنى بتنظيم قواعد شغل الوظائف القيادية فى الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية التى لها موازنات خاصة وهيئات

(١) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٤٣ مكرر (أ) فى أول نوفمبر سنة ٢٠١٦.

(٢) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ (تابع) فى ٩ يونية سنة ١٩٨٨.

(٣) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ١٠ فى ٧ مارس سنة ١٩٩١

القطاع العام وشركاته والمؤسسات العامة وبنوك القطاع العام والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة .

١٤ - قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨^(١) وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨^(٢):

هو القانون المنظم لعمليات شراء وبيع وتأجير العقارات والمنقولات والمشروعات وكذا أعمال تنفيذ عقود التوريدات والمقاولات والتي تقوم بها وحدات الجهاز الإداري للدولة من وزارات ومصالح وأجهزة لها موازنات خاصة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية أو الإقتصادية بغرض تحقيق كفاءة وفاعلية الإنفاق العام .

١٥ - قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣^(٣) وتعديلاته^(٤):

هو القانون المعنى بتنفيذ السياسات النقدية والإئتمانية والمصرفية من خلال إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها وإدارة السيولة النقدية فى الإقتصاد القومى، والرقابة على وحدات الجهاز المصرفى وتنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبى.

١٦ - قانون تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥^(٥):

هو القانون المعنى بإرساء وتثبيت قواعد المنافسة بين مختلف الوحدات الإقتصادية بما يضمن دخول الأشخاص إلى السوق والخروج منها وفقاً للقواعد التى

(١) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ١٩ (مكرر) فى ٨ مايو سنة ١٩٩٨ .

(٢) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٣٩ مكرر (د) فى ٣ أكتوبر سنة ٢٠١٨ .

(٣) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ مكرر فى ١٥ يونية سنة ٢٠٠٣ .

(٤) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ مكرر (و) فى ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٢٠ .

(٥) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر فى ١٥ فبراير سنة ٢٠٠٥ .

تحكم السوق ويتولى جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية مراقبة الأسواق وفحص الحالات الضارة بالمنافسة بناءً على شكاوى المواطنين أو دراسات يقوم بها الجهاز تشير إلى وجود مخالفة للأحكام الواردة في القانون.

١٧- قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩^(١):

هو القانون الذى ينظم حماية حقوق المتعاملين فى الأسواق المالية غير المصرفية وإتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من التلاعب والغش فى الأسواق المالية والترخيص بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية وكذا المساهمة فى نشر الثقافة والتوعية المالية والإستثمارية.

١٨- قانون حظر تعارض مصالح المسؤولين فى الدولة رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣^(٢):

هو القانون المعنى بحظر وتجريم تعارض مصالح المسئول الحكومى مع المصلحة العامة للدولة ، ويلزمه إما بالتنازل عن المصلحة أو ترك المنصب أو الوظيفة العامة وقد عهد المشرع بتطبيق ذلك القانون وإنفاذ أحكامه من خلال لجنة الوقاية من الفساد.

عرف القانون تعارض المصالح بأنها (كل حالة يكون للمسئول الحكومى او الشخصي المرتبط به مصلحة مادية او معنوية ، تتعارض تعرضاً مطلقاً او نسبياً مع ما يتطلبه منصبه او وظيفته من نزاعة واستقلال وحفاظ على المال العام ، او تكون سبباً لكسب غير مشروع لنفسه او للشخص المرتبط . وقد عرف التعارض المطلق بأنه كل

(١) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٩ مكرر فى أول مارس سنة ٢٠٠٩ .

(٢) أنظر الجريدة الرسمية – العدد ٤٥ مكرر (أ) فى ١٣ نوفمبر سنة ٢٠١٣ .

حالة يترتب عليها ضرر مباشر أو محقق للمصلحة أو الوظيفة العامة ، بينما ينحصر التعارض النسبي في احتمال وقوع ضرر للمصلحة أو الوظيفة العامة^(١) .

وعمد القانون المذكور إلى إنشاء لجنة الوقاية من الفساد ويناط بها تطبيق أحكام القانون المذكور فضلاً عن تقدير مدى توافر حالات التعارض المطلق أو النسبي مع الوظيفة . وأوجب القانون الاختيار ما بين الاستمرار في عضوية مجالس إدارة الشركات أو المشروعات التجارية الخاصة من ناحية ، والإضطلاع بمهام المنصب والوظيفة العامة من ناحية أخرى^(٢) . فضلاً عن التزام المسئول الحكومي بفصل ملكيته من أسهم أو حصص عن إدارتها ، وذلك خلال مدة لا تزيد عن شهرين من التعيين في الوظيفة العامة ، ويكون ذلك بأن يعهد بإدارة تلك الأصول إلى شخص طبيعي أو اعتباري ، لا تربطه أدنى علاقة بالمسئول الحكومي^(٣) . وعدم شراء أية أسهم أو حصص في شركات أو مشروعات تجارية طوال فترة بقائه في المنصب - ما لم يكن ذلك متعلقاً بالمشاركة في زيادة رأس مال مشروع يساهم فيه الموظف قبل توليه موقعه الحكومي أو بالإكتتاب في صناديق استثمارية مطروحة للكافة .

ويأتى في المقام الأول حظر قبول الهدايا على الموظف الحكومي من أى جهة ، عامة كانت أو خاصة ما لم تكن من الهدايا الرمزية التي لا تزيد قيمتها على ثلاثمائة جنيه، أو تلك التي تقتضيها الأعراف الجارية في المناسبات الرسمية واعتبارات المجاملة ... وفي هذه الحالة تسلم الهدايا لجهة العمل وتثبت في سجل خاص .

(١) أنظر المادة ٢ من قانون حظر تعارض مصالح المسئولين في الدولة رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ .

(٢) أنظر المادة ٦ من قانون حظر تعارض مصالح المسئولين في الدولة رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ .

(٣) د/ ياسر فيصل أمين - السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة الفساد دراسة مقارنة - مرجع سابق - ص ٤٧٢ .

١٩- القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة^(١) وتعديلاته:

وهو القانون الذى ينظم شئون أعضاء هيئة قضايا الدولة بإعتبارها هيئة قضائية مستقلة تنوب عن الدولة فيما يرفع منها أو عليها من دعاوى ، وتدافع بأعضائها عن المال العام فى الداخل والخارج.

٢٠- القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها^(٢):

وهو القانون الذى ينظم شئون أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة ، وشركات قطاع الأعمال العام والذين يقومون بأداء الأعمال القانونية اللازمة لحسن سير العمل والإنتاج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للشعب والدفاع عن المال العام للجهات المنشأة بها الإدارات القانونية.

٢١- القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية فى الدولة^(٣):

والذى عهد إلى مأمورى الضبط القضائى بالقوات المسلحة بالتعاون مع مأمورى الضبط القضائى بالشرطة المدنية فى جميع الإجراءات المقررة قانوناً لمواجهة الجرائم التى تضر بإحتياجات المجتمع الأساسية للشعب وحقوقه والجرائم التى تضر بإحتياجات المجتمع الأساسية من سلع ومنتجات تموينية ، وتخضع تلك الجرائم لإختصاص القضاء العسكرى .

(١) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ١٨٠ فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ .

(٢) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ فى ٥ يولية سنة ١٩٧٣ .

(٣) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٥ مكرر (ج) فى ٥ فبراير سنة ٢٠٢٤ .

والشاهد في الأمر أنه بعد صدور ذلك القانون وإحالة كافة القضايا التي تضر بإحتياجات المجتمع الأساسية من سلع ومنتجات تموينية لإختصاص القضاء العسكرى قد أرتبطت بتلك الجرائم جرائم الفساد وإهمال الموظفين العموميين وسوء أستعمال سلطتهم فى توزيع السلع الرئيسية والإستراتيجية التى تعتمد عليها الحكومة فى توفيرها للمواطنين، على سبيل المثال القضية المعروفة إعلامياً بقضية فساد وزارة التموين والتي تم ضبطها بمعرفة هيئة الرقابة الإدارية وتم إحالاتها إلى القضاء العسكرى وإسناد إتهامات قبول وأخذ وطلب رشوة والإخلال بتوزيع سلع رئيسية وأستراتيجية -السكر- والأضرار عمداً بأموال ومصالح الجهة التي يعملون بها - وزارة التموين- وغسل الأموال المتحصلة من جرائم طلب وقبول وأخذ الرشاوي المالية وذلك إلى موظفين كبار بالوزارة وقد قضت محكمة الجنايات العسكرية فى حقهم بأحكام السجن المشدد لمدة خمسة عشر عاماً مع مصادرة الأموال والأصول العقارية والمتحصلات الناتجة عن جريمة غسل الأموال.

رأى الباحث : ونرى أنه رغم صدور القانون وبيان الغاية من إحالة تلك الوقائع إلى القضاء العسكرى للضرب من حديد فى وقائع التلاعب والفساد التي تضر بإحتياجات المجتمع الأساسية من سلع ومنتجات تموينية ، إلا أنه فى ذات الوقت نرى سحب الأختصاص من القضاء العادى واسنادة إلى قضاء خاص لا نجد له مبرر فى حين أن النتيجة واحدة وهى تطبيق ذات القوانين العقابية فضلاً عن مخالفة المبادئ الدستورية وهى عدم إحالة المدنيين إلى القضاء العسكرى إلا فى الحالات المبينة فى القانون والتي حصرها الأخير فى متن نصوص قانون القضاء العسكرى الأمر الذى لا يجوز التوسع فيه على غير سند ، هذا بالإضافة إلى أنه يعد سحب ذلك الأختصاص من القضاء المدنى يفتح الباب على مصراعية فى إحالة كافة جرائم الفساد بمختلف أشكالها المرتكبة من قبل الموظفين العموميين إلى القضاء العسكرى الأمر الذى يهدد بمصادقية إجراءات المحاكمة

والغرض من صدور ذلك القانون ويُسيئ إلى قدرة القضاء العادى فى التصدى لجرائم الفساد من هذا النوع.

وتجدر الإشارة إلى وجود رأياً قانونياً من أغلب الباحثين^(١) فى المجال القانونى عند تعرضهم للتشريع المصرى المتعلق بمكافحة الفساد، ويذهب إلى أن وجود كثرة التشريعات الوطنية المصرية وتداخلها منفذاً للفساد الوظيفى ، إذ يمهّد لتداخل القوانين واحتوائها على عيوب قانونية من الناحيتين الشكلية والموضوعية ، وما يكتنفها من النقص والغموض والتعارض سبباً إلى الدخول فى أورقة الفساد عبر الغطاء القانونى المباح وكثرة التعديلات التى تطرأ على القوانين ، تؤدى إلى فتح باب الفساد ، فيؤدى ذلك إلى وقوع خلل فى المنظومة القانونية ، وهذا الخلل بدوره يعجز عن مكافحة الفساد الوظيفى والحد منه.

رأى الباحث: نحن لا نتفق مع رأى سالف الإشارة إليه تأسيساً على الطبيعة المعقدة للفساد والزوايا المختلفة التى يمكن أن يُنظر من خلالها إلى هذه الظاهرة ، فليس للفساد تعريفاً بشكل صريح فى متن نصوص القانون المصرى وهو الأمر الذى يتفق مع أغلب التشريعات الأخرى فهذا ليس مصادفة أو قصور من المشرع ولكن لطبيعة جرائم الفساد المختلفة الأشكال والصور التى تمتد إلى كافة مناحى تعاملات المواطنين مع موظفى الدولة والتعرض بشكل مستمر لكافة ممتلكات المال العام بصورها المختلفة ، وهو أمر طبيعى ومنطقى فلا يمكن حصر كافة جرائم الفساد التى تشملها القوانين التى ذكرناها وعددها (٢١) تشريعاً والمنوه عنها فى المطلب الثانى من هذا المبحث والتى

(١) محمد مصطفى سليمان – حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالى والإدارى – الدار الجامعية الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٨ – كما أنظر د / حيدر طالب محمد على وآخرون – مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد فى التشريعات العراقية والإتفاقيات الدولية دار الكتب والوثائق بغداد ، ٢٠٢١ ، ص ٥٤.

تتعلق بجرائم الإخلال والفساد بالوظيفة العامة المختلفة لجميع موظفي الدولة والتعدي على المال العام والإجراءات القانونية المتبعة في هذا الإطار، على أن يتم حصر كافة التشريعات والقوانين في متن نصوص واحدة ضمن تشريع قانون واحد تحت مسمى واحد على سبيل المثال – قانون مكافحة الفساد-، علاوة على ذلك أن ما يؤكد ما نتخذه من رأى قد يوافق صحيح القانون والواقع أن أراء الفقه الجنائي نفسه مختلفة في تعريف الفساد بشكل محدد وليس هناك تعريف واحداً متفقاً عليه وكلها تدور حول الطبيعة القانونية للفساد وهي كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالاً بواجبات وظيفته العامة، بشكل مباشر أو غير مباشر، مستخدماً السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو تحقيق منفعة يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الإجرامى. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الواقع العملي القانوني في أروقة المحاكم والنيابات المختلفة التي تتولى التحقيق في جرائم الفساد لا يشكل ذلك الحال ثمة مشكلة فيجوز أن يشكل الفعل الإجرامى الواحد لجريمة الموظف العام أكثر من وصف قانوني تضمنه أكثر من تشريع وتسبغ عليه جهه التحقيق الوصف القانوني السليم في عدة اتهامات من أكثر من تشريع وطني وتقوم المحكمة بتطبيق نص المادة (٣٢) من قانون العقوبات بشأن أعمال قواعد الارتباط لإنزال العقوبة بالمتهم ذات الوصف القانوني الأشد. فضلاً عن ذلك أن أغلب القضايا التي يفلت الموظف العام فيها من العقاب ليس بسبب الخطأ أو القصور في التشريع القانوني المعمول به ولكن بسبب الخطأ الإجرائي من جهات ضبط تلك الوقائع لصعوبة اكتشافها وتقديمها للعدالة.

الخلاصة

تكاد هذه القوانين وغيرها من التشريعات المصرية أن تغطي التدابير والأفعال المجرمة بمقتضى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تركز على حماية المال العام وأداء الوظيفة العامة من الفساد ورصد وتعقب الأموال المتحصلة

من الأفعال الإجرامية وهو ما يتفق والمنهج الذى أتخذه المشرع فى التدابير سالفه البيان.

ورغم وجود إطار تشريعى قوى لمكافحة الفساد فى مصر لاتزال هناك حاجة لتعزيز التطبيق الفعال حيث يواجه التطبيق الفعال تحديات بسبب البيروقراطية والفساد داخل المؤسسات، فضلاً عن ذلك يجب تحسين الشفافية حيث لاتزال بعض العمليات الحكومية غير شفافة مما يعيق جهود مكافحة الفساد، وحماية المبلغين لتحقيق نتائج ملموسة.

المبحث الثالث

آليات مكافحة جرائم الفساد

لتحقيق التوازن بين خسائر الفساد وتكاليف استثمارات مراقبة مكافحة الفساد يجب اعتماد استراتيجية متطورة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوراً بارزاً في مكافحة جرائم الفساد، من خلال تحليل البيانات الحكومية الضخمة والكشف عن الأنماط المشبوهة^(١) وهو ما اعتمدته بعض البلدان في سياساتها بهذا الصدد، لذا وجب استعراض استخدامات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد، وكذلك بيان المسارات التي اعتمدتها الدولة المصرية الرامية نحو القضاء على الفساد ومكافحته في ظل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢٣-٢٠٣٠). وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

أستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد

إيجاد أفضل سياسة لمكافحة الفساد يعد موضوعاً معقداً وحاسماً، ولتقديم نموذجاً يحقق التوازن بين خسائر الفساد وتكاليف استثمارات مراقبة مكافحة الفساد سوف يؤدي في النهاية إلى استراتيجية مكافحة فساد مثلى في ظل ظروف إقتصادية وسياسية متفاوتة^(٢). تجعل الدولة تدفع ثمناً باهظاً وحدياً أساسياً في سبيل تحقيق التنمية.

(1) Klaus Schwab , the fourth industrial Revolution, world Economic forum, Geneva, Switzerland, 2016, p7.

(٢) د/ كمال أمين الوصال – الفساد دراسة في الأسباب والآثار الإقتصادية – مجلة التجارة والتمويل كلية التجارة – جامعة طنطا، مصر، عدد ٢٠٠٨، ص ١٥٥.

فإستخدام الذكاء الاصطناعي (AI) فى مكافحة الفساد يُعد أحد التطبيقات الحديثة التى تساهم فى تعزيز الشفافية وتحسين الكفاءة فى الكشف عن الأنشطة الفاسدة . حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوراً كبيراً فى تحليل البيانات الضخمة ، وأكتشاف الأنماط غير العادية ، وتوفير أدوات للرقابة والمراقبة وفيما يلى بعض الطرق التى يمكن من خلالها أستخدام الذكاء الاصطناعي فى مكافحة الفساد^(١) :

تحليل البيانات الضخمة :-

أ- من خلال الكشف عن الأنماط المشبوهة :- حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات كبيرة من البيانات المالية والإدارية لأكتشاف أنماط غير طبيعية قد تشير إلى الفساد مثل تحويلات مالية غير مبررة أو أنفاق حكومي مشبوه^(٢) .

ب- مراقبة العقود الحكومية : يمكن أستخدام الذكاء الاصطناعي لمراجعة العقود الحكومية وتحديد أى مخالفات أو شبهات تتعلق بتضخم الأسعار أو تفضيل جهات معينة دون مبرر .

- التعليم الآلى :

أ- نمذجة السلوكيات الفاسدة : يمكن تدريب نماذج التعليم الآلى على بيانات تاريخية تتعلق بحالات فساد سابقة ، مما يمكنها من التنبؤ بالسلوكيات المشبوهة فى المستقبل .

(١) منصة مصر الرقمية ، على الرابط : <https://digital.gov.eg>

(٢) د/ محمد فهمي طلبه وآخرون – الحاسب والذكاء الاصطناعي ، مطابع المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٨ .

ب- تصنيف المخاطر : يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتصنيف المؤسسات أو الأفراد بناءً على مستوى خطر تعرضهم للفساد ، مما يساعد في توجيه الرقابة بشكل أكثر فاعلية .

- معالجة البلاغات والمراقبة:

أ- تحليل الشكاوى والبلاغات : يمكن استخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية لتحليل الشكاوى المقدمة من المواطنين أو الموظفين لأكتشاف أى مؤشرات على الفساد.

ب- مراقبة وسائل التواصل الإجتماعى : يمكن للذكاء الاصطناعي مراقبة المنصات الإجتماعية للكشف عن أى حديث أو شكاوى تتعلق بالفساد .

البلوك تشين^(١) :

أ- تعزيز الشفافية : يمكن استخدام تقنية البلوك تشين مع الذكاء الاصطناعي لإنشاء سجلات غير قابلة للتلاعب بها ، مما يقلل من فرص الفساد فى العمليات المالية والإدارية.

ب- تتبع التدفقات المالية : يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات المخزنة على البلوك تشين لتتبع التدفقات المالية وأكتشاف أى تحويلات مشبوهة.

(١) تقنية Blockchain أو سلسلة الكتل هي آلية متقدمة لقواعد البيانات تسمح بمشاركة المعلومات بشكل شفاف داخل شبكة أعمال . تخزن قاعدة بيانات سلسلة الكتل البيانات في كتل مرتبطة ببعضها في سلسلة . وتعد البيانات متسقة زمنياً لأنه لا يمكن حذف السلسلة أو تعديلها من دون توافق من الشبكة . ونتيجة لذلك ، يمكنك استخدام تقنية سلسلة الكتل لإنشاء سجل حسابات غير قابل للتغيير أو ثابت لتتبع الطلبات والمدفوعات والحسابات والمعاملات الأخرى . يحتوى النظام على آليات مدمجة تمنع إدخال المعاملات غير المصرح بها وتنشئ تناسقاً في طريقة العرض المشتركة لهذه المعاملات .

الروبوتات والأنظمة الآلية :

أ- إنهاء العمليات الإدارية : يمكن استخدام الروبوتات لإنهاء العمليات الإدارية التي تكون عرضة للفساد مثل إصدار التراخيص أو الموافقات أو تنفيذ السياسات المالية فالمنوطة بالدولة ، مما يقلل من التدخل البشري وخاصة المنظومة الضريبية وبالتالي يحد من فرص الفساد^(١) .

ب- المراجعة الآلية: يمكن للأنظمة الآلية مراجعة المستندات والعمليات بشكل مستمر لأكتشاف أى مخلفات .

الرؤية الحاسوبية :

مراقبة العمليات الميدانية : حيث يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الصور والفيديوهات فى المشاريع الحكومية أو الإنشائية لأكتشاف أى مخالفات أو أهمال فى التنفيذ.

٧-التنبؤ بالفساد^(٢):

أ- تحديد المناطق عالية الخطورة : يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات الجغرافية والإقتصادية لتحديد المناطق أو القطاعات الأكثر عرضة للفساد.

ب- تقييم السياسات : يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتقييم فاعلية السياسات المتبعة لمكافحة الفساد وأقتراح تحسينات.

(١) د / عبد الهادى مقبل ، المالية العامة ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٤ ، ص ٢١ .

(2) Ralf T. Kreutzer and Marie sirrenberg, understanding artificial intelligence,2014 , op.cit,p122 .

٨- تعزيز الشفافية والمساءلة :

أ- منصات البيانات المفتوحة : يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات المفتوحة التي تقدمها الحكومات وتقديم تقارير تفاعلية تساعد المواطنين على فهم كيفية أنفاق الأموال العامة.

ب- تتبع الأداء الحكومي: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لمراقبة أداء المؤسسات الحكومية وتقييم مدى التزامها بمعايير النزاهة.

فتطوير ونشر أدوات مكافحة الفساد القائمة على الذكاء الاصطناعي هي مبتغى كل الدول والحكومات فعلى سبيل المثال الهند استخدمت الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضريبية والكشف عن التهرب الضريبي ، وفى دولة أوكرانيا تم استخدام لمراقبة الأنفاق الحكومي والكشف عن حالات الفساد، وأستخدمت الحكومة البرازيلية^(١) فى مكافحة الفساد ، حيث يتم استخدامها من قبل موظفى الخدمة المدنية المتمرسين فى مجال التكنولوجيا الذين يعملون لدى جهات أنفاذ القانون ومن قبل المواطنين المعينين لهذا الغرض ذوى المهارات التقنية لتولى مهام أستخراج وفحص مجموعات البيانات الكبيرة ومراقبة المخاطر وتحديثها والأبلاغ عنها والتننبؤ بها وإزالة الشكوك المتعلقة بالقضايا غير القانونية .

ولنا فى التجربة البرازيلية خير شاهد على التوجه نحو استخدام الذكاء الاصطناعي فى مكافحة الفساد ويمكن الاستفادة من تجربتها فى الشأن المصرى لتقارب الظروف الإجتماعية والإقتصادية ، حيث عمدت البرازيل على تطوير روبوتات أسماء (أليس ، وأجاثا ، ومونيكا ، وإزمير الدا ، وروى) وتم تصميمهم لتنفيذ مهام كانت مكلف

(1) Bots against corruption: Exploring the benefits and limitations of AI-based anticorruption technology Crime, Law and Social Change (2023).

بها الإنسان المستخدم أو الموظف ، حيث تتمكن تلك الروبوتات من التحقق من البيانات بشكل أسرع وتصورها وتوصيلها بشكل أفضل مما يساعد في تحديد أو التنبؤ بالشذوذ المتعلق بجرائم الفساد وتحديد الأنشطة المشبوهة على سبيل المثال التلاعب بالعطاءات ، والإحتيال في العقود ، وممارسات الكارتل وهى شكل من أشكال النفوذ التقيدى أو الاحتكارى على الإنتاج أو بيع سلعة ما ، وإساءة استخدام المال العام من قبل ممثلى الكونجرس ، والتباطؤ في المحكمة العليا للبلاد ، وآلية عمل تلك الروبوتات هى أنها تتعمق فى البيانات وترسم خرائط بيانية للأنشطة المختلفة المكلفة بها ، حيث تخلق الروبوتات والتطبيقات الذكية توقعات كبيرة لحل القضايا المعقدة وهو ما يسمى بالذكاء الاصطناعى^(١) .

فالقدره على التصرف بشكل مستقل بدون إشراف بشرى هو ما يميز الذكاء الاصطناعى عن التقنيات الثابتة والاتصالات الكلاسيكية^(٢) فأستخدام أدوات مكافحة الفساد وهى أنظمة معالجة بيانات مدفوعة بمهام أو مشكلات مصممة بدرجة من الاستقلالية ، لتحديد وتوقع وتلخيص أو توصيل الإجراءات المتعلقة بإساءة استخدام المنصب أو المعلومات أو الموارد بهدف تحقيق مكاسب خاصة على حساب الصالح العام ويعنى هذا النوع من التطبيقات تحليل حالة معينة من الفساد .

حتى الآن نجد أن القطاع الخاص أكثر استخداماً للذكاء الاصطناعى منه فى القطاع العام ، ومع ذلك فإن دراسات مكافحة الفساد تتخلف عن التقدم السريع فى الذكاء

(1) Adam, I., and Fazekas, M. (2021). Are emerging technologies helping win the fight against corruption? A review of the state of evidence. Information Economics and Policy, 1–14.

(2) Carvalho, S. T. N. (2020). Impacto da Inteligência Artificial na Atividade de Auditoria [Unpublished master's thesis]. FGV.

الإصطناعي وتطبيقاته . ولا تزال المناقشات حول كيفية استخدام هذه التكنولوجيا الناشئة وما إذا كانت تساعد في كسب المعركة ضد الفساد مع الإدراك بأن التقدم التكنولوجي الرقمي يوفر المزيد من الفرص لتعزيز النزاهة وخلق الشفافية وتعزيز المساءلة^(١) .

ولما كانت البنية التحتية للتكنولوجيا هي حجر الزاوية في الذكاء الاصطناعي لأنها تشمل المدخلات والمعالجات والمخرجات لمجموعة واسعة من البيانات ، فنقطة البداية هي الحصول على البيانات ، وهذه المدخلات ضرورية لجودة أى نتيجة متوقعة . لذا إن الإفتقار إلى البيانات الرقمية والموثقة والمتسقة يمكن أن يهدد عمل الآلات والتطبيقات الخاصة بالكشف عن الفساد . فمعها يمكن تشغيل العمليات غالباً باستخدام بيانات عالية الجودة ومن الممكن تحديد المهام التي تطبق تقنيات متقدمة مثل التعلم الآلى ومعالجة اللغة والتعرف على الكلام وفى مجال مكافحة الفساد تتمثل المخرجات الشائعة فى لوحات معلومات قابلة للتحديث، وتتبع المخاطر والأبلاغ عن الرسائل الفورية التي تشير على سبيل المثال إلى احتمالية العطاءات المحفوفة بالمخاطر أو الأنفاق المشبوه ، ومحركات البحث لتحليل الشبكة التي تشير إلى العلاقة بين الأفراد والمنظمات .

الجدير بالذكر ، أن الذكاء الاصطناعي قد ساهم فى تعظيم ربحية المؤسسات المالية ، ويتوقع مساهمة القطاع المالى بحوالى ٣٠% من الناتج العالمى للذكاء الاصطناعي بحلول ٢٠٣٠^(٢) .

(1) Kobis, N., Starke, C., & Rahwan, I. (2022). The promise and perils of using artificial intelligence to fight corruption. Nature Machine Intelligence 418–424.

(٢) د/ إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف – التحليل الإقتصادى لتقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على المؤشرات الإقتصادية الكلية ، مجلة كلية الشريعة والقانون ، عدد ٣٦ ، طنطا ، مارس ٢٠٢١ .

ففى منتصف الثمانينيات، بدأت البرازيل فى تبنى إصلاحات تدريجية لمكافحة الفساد أسفرت عن تقدم مؤسسى وقانونى وأصبحت أكثر أنفتاحاً ورقمية ، فقد عززت مجموعة متنوعة من القوانين أمكانية الوصول إلى البيانات فى البرازيل ، بما فى ذلك قانون الأرشيف لعام ١٩٩١ الذى حدد الدولة بإعتبارها مسؤولة عن الحفاظ على الوثائق وأتاحها للجمهور ، والقوانين التى تتطلب الشفافية ، والأبلاغ فى الوقت المناسب عن الأنفاق العام والأفصاحات عن الميزانية فى بوابات الشفافية المفتوحة ، وقانون الحق فى الحصول على المعلومات لعام ٢٠١١ الذى يسمح للجمهور بطلب المعلومات وتلقيها بصيغ إلكترونية ، وقد تم تنظيم قواعد وقوانين مجالات حاسمة أخرى مثل تمويل الحملات الانتخابية ، والمشتريات العامة ، وإجراءات المحكمة والعقوبات الإدارية ، وأصبحت المعلومات العامة حول هذه الموضوعات أكثر شفافية ومتاحة فى قواعد البيانات الرقمية المنظمة ، فضلاً عن ذلك كانت الوكالات الحكومية كانت تستثمر فى التدريب والإبتكار ، بما فى ذلك إطلاق مسابقات عامة للترويج لأفضل الممارسات والأدوات وحلقات عمل لتصميم أدوات لمكافحة الفساد مع المواطنين المهتمين بالتكنولوجيا وأنشاء مختبرات أبتكار ، فقد أستعانت الحكومة البرازيلية بشركة خاصة مثل شركة آى بى إم على أساس تقديم وظائف رقمية لمكافحة الفساد فكان استخدام تطبيق (Geocontrole) والذى يستخدم صور الأقمار الصناعية للتعرف على المناجم وخزانات السدود والتحقق مما إذا كان نشاطها غير منتظم ، ونظام مراقبة المسافرين التابع لمصلحة الضرائب والذى يتضمن التعرف على الوجه وأدوات معالجة جغرافية لتحديد قائمة محددة مسبقاً من الركاب ومنع التهريب والإتجار بالمخدرات .

وكذلك الأعتداد على تطبيق (BEM- TE-VI) الذى يختار المحلفين والقضاة لتقييم الإجراءات فى محكمة العدل العليا بناءً على خبراتهم والتأكد من عدم وجود تضارب مصالح معلن فيما يتعلق بقضايا مماثلة سابقة ، ومثل هذه التطبيقات الذكية

يمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر على المحاولات المحتملة لتعيين مفتشين يتحكمون في أى تجارة غير مشروعة .

فتم تطوير تطبيق (MARA) للمساعدة فى الكتابة بالذكاء الاصطناعى بواسطة مكتب المراقب العام البرازيلى لتقدير مخاطر السلوك المهنى بما فى ذلك توظيف الشخص عن طريق أمتحان رسمى أو تعيين سياسى فيتم تدريب الخوارزمية بناءً على مجموعة بيانات تحتوى على تفاصيل الألاف من العمال الذين عوقبوا فى الماضى بسبب سوء السلوك الإدارى.

وكذلك تم تطوير تطبيق (Delphos)^(١) من قبل الطب الشرعى لأستخدام معالجة اللغة للتحقق المتبادل من البيانات المتعلقة بالأشخاص والشركات لإجراء التشخيصات وأقترح الإجراءات.

وفى عام ٢٠٢٠ تم أستخدام تطبيق (MAXQDA) لتحليل المقابلات والتى أستخدمت مخطط ترميز يتبع أستراتيجية أستنتاجية ويعتمد على الأطار التحليلى بعد جمع المعلومات والبيانات وتحليل جميع المواد المستخدمة فى المقابلات .

وقد أستثمرت الحكومة البرازيلية بيهئاتها المختلفة فى الذكاء الاصطناعى لمساعدة مفتشيها فى التحقق من حالات عدم الأمتثال لقواعد المشتريات العامة وسوء إدارة الأموال العامة حيث يشكل الأنفاق العام النقطة المحورية لمعظم المبادرات المتعلقة بمكافحة الفساد حيث تغطى مجالات على سبيل المثال بناء المدارس وشراء الطعام للمدارس ونفقات ممثلى الكونجرس.

(1) Delphos catálogo de Uso de Inteligência Articial por Órgaos governamentais. Accessed on april 22,2021

وقد أستخدمت الوكالات الحكومية الذكاء الاصطناعي لتحسين التفاعل بين الحكومة والجمهور عبر برامج الدردشة على وسائل التواصل الاجتماعي مثل Zello ، CIDA ، TCU والتي تقدم المساعدة للمستخدم في الإبلاغ عن أذانة أو شكوى أو طلب أو اقتراح أو حتى طلب لتبسيط خدمة عامة إلى أمناء المظالم في السلطة التنفيذية الفيدرالية ، وتستخدم الأخيرة نظام (FARO) والذي يستخدم الذكاء الاصطناعي لتقييم الأدانات والشكاوى العامة ، وتحديد ما إذا كان سيتم فتح إجراءات التحقيق وأبقاء المشتكين على إطلاع بالقرارات المتخذة .

كما أن (cida) عبارة عن روبوت محادثة يتفاعل مع الجمهور وينخرط فيه وهو أداة حشد المصادر وجمع البيانات، كما أنه على غرار ذلك توجد أدوات مخصصة لتحديد ومراقبة التحقيقات الجنائية وإجراءات المحكمة من بينها المتعلقة بالسلوك غير القانوني الذي يهدف إلى تأمين الفوائد للذات أو للغير.

ومن بين الأنجازات التي حققها مشروع الروبوت – أليس- الذي أنشأته وحدة مراقبة المشتريات الحكومية في عام ٢٠١٥ لمساعدة المدققين والمفتشين على الحد من الفساد في المشتريات العامة والأختلاس والرشوة والممارسات المناهضة للمنافسة من خلال تحليل عروض العطاءات والعقود والدعوات .

وفي هذا الإطار طورت شركات خاصة مثل شركة (DATAPREV) أدوات تساعد على تحديد حالات الإحتيال في الحصول على مزايا، كذلك تستخدم (CONTAGIL) تقنيات مثل التجميع واكتشاف القيم المتطرفة ووظائف مرتبطة بالإحتيال المالي وغسيل الأموال ، وقد أسفرت استخدام تلك التطبيقات الذكية عن توفير ١,٢ مليون دولار أمريكي كانت ضائعة ومهددة نتيجة الأهمال والفساد الإداري .

ومن المهم في هذا السياق ذكر مؤشر مدركات الفساد في دولة البرازيل وفق آخر تقرير لمنظمة الشفافية الدولية الصادر في ٢٠٢٣ والذي سجل درجة ٣٤ وهو معدل أعلى من سابقة في العام ٢٠٢٢ ، تلك الدولة هي مثال على مجتمع أصبح رقمياً في فترة زمنية قصيرة . وستكون البلد المضيف لمؤتمر الأطراف الثلاثين (COP ٣٠) .

وفى إطار كل ما تم طرحه في السابق ، لا بد من الوقوف على تأثير الذكاء الاصطناعي في التقليل أو الحد من الفساد وانعكاسات ذلك على مؤشرات الفساد ، فقد قدمت الأبحاث الحديثة أدلة على وجود صلة قوية بين استخدام التكنولوجيات مثل الحكومة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي انخفاض حالات الفساد. ففي تقريرها لعام ٢٠٢٣ حول مؤشرات مدركات الفساد ، قامت منظمة الشفافية الدولية ، بقياس مستويات الفساد وقد ظهر أن جميع البلدان التي سجلت أعلى درجة في مؤشر مدركات الفساد ، ظهرت كدول رائدة في تنفيذ الحكومة الإلكترونية في تقرير الأمم المتحدة مسح الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٢^(١) .

وأيضاً في تقرير صادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي ٢٠٢٥^(٢) ، صنف مؤشر الاستعداد الشبكي البلدان على أساس استعدادها لاستغلال الفرص التي تأتي مع الذكاء الاصطناعي . حيث سجلت جميع البلدان التي لديها مؤشر الجاهزية الشبكية ٦٠ أو أقل وهي التي لا تعتمد بالقدر الكافي على التكنولوجيا في مؤسساتها ، في حين سجلت دول درجات أعلى من ٧٠ في تقرير مؤشر مدركات الفساد التي تعتمد على التكنولوجيا في أسلوب حياة المواطنين . ولتعزيز هذه العلاقة ، أظهر تقرير للمعهد الكندي للأبحاث

(١) أنظر تقرير الأمم المتحدة مسح الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٢ مستقبل الحكومة الرقمية (دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) والذي يصدر كل سنتين

(٢) التقرير متاح للإطلاع على بوابة مصر الرقمية التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

متاح على الرابط : <https://digital.gov.eg>

المتقدمة على أن الدول التي طبقت الذكاء الاصطناعي كانت من بين الدول التي سجلت أعلى من ٧٠ في تقرير مؤشر مدركات الفساد^(١). وبالتالي فالعلاقة بين الذكاء الاصطناعي ومكافحة الفساد علاقة عكسية ، كلما توسعنا في استخدام الذكاء الاصطناعي وقللنا التدخلات البشرية في الإدارة العامة وتقديم الخدمات كلما تم الحد من الفساد واكتشافه وتقليله .

ونرى أنه رغم أن المعلومات المتاحة عن نتائج الذكاء الاصطناعي فيما يتصل بالتأثيرات القابلة للقياس على الفساد قليلة إلا أنه على الرغم من ذلك تشير النتائج إلى أن بعضها أسفر عن نتائج إيجابية مثل إعادة الأموال العامة التي أسيء استخدامها ودعم عمليات التدقيق والتحقيقات الجنائية .

ففي الواقع المصري على سبيل المثال في محافظة بورسعيد ، ساهم التحول الرقمي واستخدام الذكاء الاصطناعي في احراز تقدم في التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاهية) ، حيث تمتلك مصر تجربة رائدة من خلال نموذج التأمين الصحي الشامل ، فقد تبنت مصر نهج مبنى على التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تطبيق النموذج ، وبذلك استطاعت تقليل نسب الفساد في هذا القطاع من خلال ميكنة الخدمات الأمر الذي أدى إلى تقديم الخدمات بشكل اسهل وأسرع وانعكس بشكل إيجابي على تقدم محافظة بورسعيد في عدد من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة . هذا التقدم في جزء من قطاع واحد فقط ، فعند تعميم هذا النموذج على كافة قطاعات الدولة وأصبحت كل الخدمات رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتقديم الخدمات ، ستحرز مصر تقدم كبير في كل من أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات الفساد العالمية .

(١) د/ أحمد أحمد زهران فرغلى – دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري: تحليل مقارنة بين مصر وماليزيا – مجلة البحوث الإدارية ، المجلد الثاني والأربعون ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٢٤ ، ص ٢٣ .

ومن هذا المنطلق يوجد تحديات واعتبارات أخلاقية يفرضها الواقع عند استخدام الذكاء الاصطناعي فى مكافحة الفساد^(١):

١ - حماية الخصوصية : يجب أن يتم استخدام الذكاء الاصطناعي مع مراعاة قوانين حماية البيانات وخصوصية الأفراد .

٢ - التحيز فى النماذج : يجب التأكيد من أن نماذج الذكاء الاصطناعي لا تحتوى على تحيزات قد تؤدى إلى اتهامات خاطئة.

٣ - الشفافية فى القرارات : يجب أن تكون قرارات الذكاء الاصطناعي قابلة للتفسير حتى يمكن مراجعتها من قبل البشر.

٤ - صعوبة حشد الموارد الاقتصادية: حيث تمثل تحدي كبير فى تغطية التكلفة الإنشائية للمنظومة والبنية التحتية وتحسين تطبيقات الذكاء الاصطناعي . بالإضافة الى ضعف البنية التحتية التكنولوجية والتي قد لا تتناسب مع استخدام التطبيقات التكنولوجية الصاعدة والذكاء الاصطناعي .

٥ - عدم تمكين القطاع الخاص : حيث يمثل دور ضئيل فيما يخص تضمين تطبيقات الذكاء الاصطناعي فى الإدارة العامة والحد من الفساد.

٦ - دقة البيانات : تعتمد تطبيقات الذكاء الاصطناعي على البيانات التي يتم تدريبها عليها ، وإذا كانت هذه البيانات غير دقيقة أو غير كاملة ، فقد تؤدى إلى نتائج غير دقيقة .

الخلاصة : استخدام الذكاء الاصطناعي فى مكافحة الفساد يُعد أداة قوية يمكن أن تعزز الشفافية والمساءلة . ولكن يجب أن يتم تطبيقه بحذر مع مراعاة الجوانب

(١) د/ أحمد أحمد زهران فرغلى المرجع السابق ص٢٦ .

الأخلاقية والقانونية من خلال الاستخدام الصحيح . يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم بشكل كبير في الحد من الفساد وتعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص.

المطلب الثاني

مسارات مكافحة جرائم الفساد في الواقع المصري في ظل الإستراتيجية الوطنية (٢٠٢٣-٢٠٣٠)

قطعت الدولة المصرية أشواطاً متقدمة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه خلال السنوات المنصرمة ، ونحو رؤيتها الرامية نحو القضاء على الفساد ومكافحته أطلقت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢٣-٢٠٣٠)^(١) لخلق بيئة وطنية نزيهة تكافح آفة ثقب وتضعف جهود التنمية المستدامة، وتدمر علاقة الثقة المتبادلة بين الدولة والمواطنين وخاصة المستثمرين لما له تأثير مباشر على حجم الإستثمارات الواردة حيث يمكن أن يعرقل تدفقات الإستثمار ويعزف المستثمرين عن الإستثمار^(٢).

فهناك مسارات يجب تطويرها لمكافحة الفساد من الأهمية بمكان يجب التمسك بها والاستعانة بدورها لتحقيق الغاية المنشودة من مكافحة الفساد وهي المسار التشريعي والقضائي، ومسار تطوير جهات إنفاذ القانون المخصصة لمكافحة الفساد ، ومسار التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات، والمسار التوعوي والتشاركي للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية لمكافحة الفساد.

(١) موقع هيئة الرقابة الإدارية المصرية على الإنترنت متاح على موقع : www.aca.gov.eg <https://>.

(٢) أحمد بطران – أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية : دراسة قياسية للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٠ – مجلة البحوث الإدارية ، عدد ٤٢ ، ٢٠٢٤ .

أولاً :- مسار التطوير التشريعي والقضائي:

لتحليل كلاً من الوضع الراهن للتشريعات الداعمة لمكافحة الفساد، والبنية القضائية، وما يتصل بها من تعزيز المنظومة القضائية ودعم التحول الإلكتروني من جانب ، ورفع قدرات أعضاء السلك القضائي والعاملين بالجهاز القضائي من جانب آخر ، وبالنظر للتشريعات الداعمة لمكافحة الفساد ؛ نجد أن البيئة التشريعية المصرية تتسم بالتنوع في التشريعات التي تتعلق بجرائم الفساد ، وتضمنت ذات الأفعال المجرمة التي تضمنتها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي صدقت عليها مصر ، والتي شملت مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية المال العام وأداء الوظيفة العامة والحكومية من الفساد، ورصد وتتبع الأموال المتحصلة من الجرائم المتعلقة بالفساد. ويتضمن الإطار القانوني لمكافحة الفساد في مصر أحكاماً من مجموعة من القوانين مثل قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون مكافحة غسل الأموال ، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون الخدمة المدنية، وقانون النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية، والشاهد في الفترة الأخيرة أن الدولة المصرية تعمل على التحديث والمراجعة المستمرة للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، فخلال سنوات إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٩ تم إصدار مجموعة من القوانين الداعمة لمكافحة الفساد منها القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال^(١) ليتضمن التوسع في مفهوم وتعريف الأموال لتتوافق مع المعايير الدولية، والقانون رقم ١٥٤ لسنة

(١) الجريدة الرسمية في ٢٢ مايو سنة ٢٠٢٠ - العدد ٢٠ مكرر ، وقد عدل بالقوانين أرقام:

٧٨ لسنة ٢٠٠٣ (الجريدة الرسمية العدد ٢٣ مكرر في ٨ يونيو سنة ٢٠٠٣)

١٨١ لسنة ٢٠٠٨ (الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر في ٢٢ يونيو سنة ٢٠٠٨)

٣٦ لسنة ٢٠١٤ (الجريدة الرسمية العدد ٢٠ تابع أ في ١٥ مايو سنة ٢٠١٤)

١٧ لسنة ٢٠٢٠ (الجريدة الرسمية العدد ١٠ مكرر تابع ب في ١١ مارس سنة ٢٠٢٠)

٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام ذات القانون^(١) المشار إليه سلفاً. وعلى الرغم من صدور القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وهي بمكانة هامة لتحقيق أغراض مكافحة المنشودة ، إلا أن هناك حاجة إلى إصدار حزمة أخرى من القوانين الداعمة لمكافحة الفساد وتعديل الموجود منها كون جرائم الفساد وما يتعلق بها من الإخلال بأداء الوظيفة العمومية في تطور مستمر وسعى الجانى فيها بإستغلال ثغرات القانون وهو الأمر الذى ينعكس على القرارات القضائية فى حالة مصادرة الأموال وخاصة إذا كانت تتعلق بتسليم تلك الأموال لدولة أخرى فى إطار مشاركات ذات تعاون دولى واقليمى، فقد أشار التقرير الوطنى المصرى لمكافحة الفساد عن الفترة من ٢٠١٩ - ٢٠٢٢^(٢) إلى حصول تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد على نسبة منخفضة التنفيذ من المستهدف والمخطط له والتي بلغت ٦١٪ ، وهى المعنية بسن قوانين حماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء وقانون التعاون الدولى فى المسائل الجنائية، وتفعيل قانون حظر تعارض المصالح وقانون إتاحة وحرية تداول المعلومات ومراجعة وتنقية القرارات الوزارية واللوائح المنظمة لعمل كل وزارة . وتجدر الإشارة إلى أنه يتم وضع مقترحات لمشروعات تلك القوانين، وجارى مناقشتها بالبرلمان أثناء تسطير هذا البحث، وبالفعل تم إصدار بعض التعديلات على بعض القوانين المرتبطة بمكافحة الفساد أنفة البيان وجارى دراسة مشروعات القوانين الخاصة بها انطلاقاً من تأكيد الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ على المبادئ العامة لإستقلال وحماية السلطة القضائية وحظر التدخل فى شئونها ، وترسيخاً لمبادئ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين شرعت الدولة المصرية فى تطوير المنظومة القضائية للتغلب على المشكلات المتعلقة ببطء عملية التقاضى والإسراع فى تبنى آليات تكنولوجية حديثة متخذة التحول الرقمى هدف وغاية سواء من

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٨ يوليو سنة ٢٠٢٢ - العدد ٣٠ تابع أ .

(2) <https://aca.gov.eg>

ناحية التشريع أو التطبيق. ومن هذا المنطلق؛ فقد كان التحول نحو دعم المميكنة فى الخدمات القضائية وإجراءات التقاضى ودعم القدرات المتعلقة بها بصفة عامة، بما يضمن تسهيل الإجراءات القضائية على المواطنين من جانب وتحسين إتاحة الخدمات القضائية وجودتها من جانب آخر . وفيما يتعلق بمنظومة التقاضى الإلكتروني^(١)؛ فقد شهدت مصر طفرة كبيرة نحو التحول الرقمى فى التقاضى الإلكتروني على مدار فترة يسيرة ، ولقد ساعدت جائحة كورونا فى التسريع بوتيرة التحول من المنظومة التقليدية للتقاضى إلى منظومة الكترونية حديثة ، ويتضح ذلك بشكل واضح للعيان تبنى إجراءات التقاضى فى الأحوال المدنية بشكل الكترونى بداية من رفع الدعوى مروراً بمرحلة تقديم المستندات الكترونياً حتى إصدار الحكم فى الدعوى والفصل فيها، وكذلك الحال التقاضى الجنائى الإلكتروني والذى بات يعقد جلسات تجديد الحبس الاحتياطى عن بعد، والتقاضى الإلكتروني بالمحاكم الإقتصادية، بالإضافة إلى قيام النيابة العامة بنشر برنامج العدالة الجنائية الإلكتروني بكافة نيابات الجمهورية، وتطوير منظومة العرائض الإلكترونية. وعلى الرغم من التطور المستمر فى الممارسات السابقة إلا أن هناك من التحديات التى تواجه ميكنة منظومة العمل القضائى فى مصر وتحولها نحو التحول الرقمى كلية، ويأتى فى المقدمة توفير التمويل اللازم لاستكمال عملية التحول الرقمى، والحاجة إلى استكمال البنية التحتية التكنولوجية للجهات والمؤسسات القضائية فى مصر^(٢)، وفيما يتعلق بتنمية قدرات ومستوى الأعضاء والعاملين بالجهاز

(١) د/ أحمد هشام فرحات الموجى – التنظيم القانونى لإجراءات التقاضى الإلكتروني فى المحاكم الإقتصادية وفقاً لقانون إنشاء المحاكم الإقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى السنوى الثالث والعشرون، بكلية الحقوق جامعة المنصورة ، فى الفترة من ٢١٢٢ أبريل ٢٠٢٤ .

(٢) حمده محمد صالح الحمادى – فكرة التقاضى عن بعد – مجلة البحوث القانونية والإقتصادية المنصورة ، المجلد ١٢ ، العدد ٧٩ ، ٢٠٢٢ .

القضائي^(١)؛ تتمثل أحد الممارسات في قيام مركز الدراسات القضائية التابع لوزارة العدل بتقديم مجموعة من البرامج التدريبية للتغلب على المشكلات العملية التي تواجه أعضاء النيابة العامة والقضاة أثناء التحقيقات وتوحيد الإجراءات. بالإضافة إلى استمرار دعم قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي في التعامل مع القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد، وتشجيعهم على الحصول على شهادات علمية وإعداد الدراسات والبحوث في مجال مكافحة الفساد، والحاجة إلى الاستمرار في تطوير المنظومة القضائية الإلكترونية. فضلا عن ذلك فهناك حاجة ملحة لإنشاء سجل أو شبكة الكترونية لقضايا الفساد التي تم البت فيها، حتى يمكن اللجوء إليها في استبعاد العناصر السابق إدانتها من الترشح لدرجات معينة من درجات الوظيفة العامة أو في استبعادها من التعاقدات التي تبرمها الدولة مع أشخاص القانون الخاص أو الترشح للمناصب القيادية أو النيابة في الدولة. كما يبرز ضرورة الحاجة إلى تعزيز الربط الإلكتروني بين جهات التحقيق والتقاضى وتنفيذ الأحكام لإحكام السيطرة على منظومة مكافحة الفساد.

لذا تُعد التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد من أحد أهم الأدوات الداعمة لمنع ومكافحة الفساد، فعلى الرغم من أن الإتفاقيات الدولية والإقليمية تعمل على توفير الأطر العامة التي من خلالها تحتاجها الدول لمكافحة الفساد، إلا أن إعداد وتطوير البنية التشريعية المناسبة والموائمة للسياق الإجتماعى والثقافى والإقتصادى يقع على عاتق السلطات الوطنية الحاكمة. وتُعد كفاءة العملية القضائية وفعاليتها أحد المكونات الرئيسية والداعمة لمناهضة ومكافحة الفساد بما تتضمنه من قدرات بشرية مدربة على مكافحة الفساد، فضلا عن فاعلية إجراءات التقاضى ويسر النظام القضائى ودعم التحول الرقمى

(١) رانيا سلطان محمد عبد الحميد - دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد (دراسة ميدانية) (المجلة المصرية للدراسات التجارية بالمنصورة، المجلد ٤٦، العدد ١، يناير ٢٠٢٢).

لتحقيق العدالة الناجزة ، وكله يدعم هذا الهدف جهود الدولة فى مجال مكافحة الفساد ودعم التحول الرقمى لتحقيق العدالة الناجزة .

ثانياً :- مسار تطوير جهات إنفاذ القانون الخاصة بمكافحة الفساد :-

هذا المسار الإستراتيجى يتمثل فى تطوير البنية التشريعية والمؤسسية لجهات إنفاذ القانون لتعزيز الثقة فى جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون ، وتنمية القدرات البشرية والمادية والمالية لجهات إنفاذ القانون، وتطوير الإجراءات والسياسات المستهدفة والمعنية بمكافحة الفساد، ووسائل الرقابة على المصالح والمؤسسات المالية المصرفية التابعة للدولة والخاصة وكذلك غير المصرفية، البنية التشريعية المصرية تتميز بثراء تشريعى داعم لمكافحة الفساد، وتوافر العديد من الجهات المنوطة بها مكافحة الفساد كهيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزى للمحاسبات، وهيئة النيابة الإدارية، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتسم هذه الجهات بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالى والفنى والإدارى – وفقاً للدستور - ويؤخذ رأيها فى مشروعات اللوائح والقوانين المتعلقة بشئون عملها واختصاصاتها، كما يتوفر لأعضائها الحماية اللازمة مما يكفل لها الحياد والاستقلال والمرونة فى مباشرة أعمالها. على سبيل المثال تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية^(١) ليشمل إطار عملها مكافحة الفساد بكافة أشكاله وما يتصل بالوظيفة العمومية واتخاذ إجراءات للوقاية من الفساد ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة وحفاظاً على المال العام وغيره من الأموال العامة، والتنسيق مع غيرها من الهيئات

(١) القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية والمعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ .

والأجهزة المعنية فى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد حيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية ولها كيان مستقل^(١).

وعلى الرغم من ذلك التطور التشريعى وإدراك المشرع إلى أهمية تحديث النصوص المنظمة لعمل جهات الضبط المكلفة بمكافحة الفساد، إلا أنه مازالت هناك بعض الجهات الرقابية التى تحتاج لتطوير اللوائح والقوانين المنظمة لعملها، وتحديث هيكلها التنظيمية لضمان كفاءتها.

وفيما يتعلق بتنمية القدرات البشرية الشخصية لجهات إنفاذ القانون؛ فقد تم إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ ككيان تابع لهيئة الرقابة الإدارية للمعاونة فى تحقيق الأهداف القومية فى هذا المجال من خلال عقد الدورات التدريبية والندوات وإيفاد البعثات الدراسية والتدريبية لأعضاء جهات إنفاذ القانون فى مجالات مكافحة الفساد المختلفة، والمتمثلة فى التدريب على الطرق الحديثة للتصدى لجرائم العدوان على المال العام والأضرار بالوظيفة العامة، ومكافحة جرائم الكسب غير المشروع، وغسل الأموال وتعقب الأصول، ومكافحة الجرائم الاقتصادية والمعلوماتية، والتنسيق بين تلك الجهات لتبادل المعلومات والحاجة إلى زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة مما يسهل من عملية تبادل المعلومات^(٢).

بيد أن هناك حاجة إلى مزيد من استمرار رفع كفاءة الموارد البشرية والمادية للجهات الرقابية وأجهزة إنفاذ القانون، فضلا عن ضرورة زيادة الموارد والإعتمادات

(١) د / محمد باهى أبويونس ، أحكام القانون الإدارى – القسم العام – دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠ .

(٢) عصام على الطباخ ، سلسلة الجرائم التى تختص بها هيئة الرقابة الإدارية ، الجزء الأول ، دار النهضة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٩ ، ص ٩١ .

المالية المخصصة لعمليات التدريب، ووضع ضوابط وآليات للتأكد من توجيهها في المسارات السليمة والمناسبة من أجل تحديد أولويات مكافحة الفساد، وتحسين تصنيف مصر بمؤشرات مكافحة الفساد على أن يتم إصداره بشكل دورى لتقييم الخطوات والمسارات المتخذة نحو مكافحة الفساد، وإرسال توصيات في أعقابها للمسؤولين ومتخذي القرار للإطلاع عليها وتنفيذ توصياتها.

كذلك يظهر بجلاء أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد حيث تحرص جهات إنفاذ القانون على التعاون والتنسيق فيما بينها ومع الجهات ذات الصلة والجهات المناظرة لها إقليمياً ودولياً للإطلاع على التجارب الناجحة في مجال مكافحة الفساد، وتنسيق التعاون بينهم خاصة ما يشهده العالم الحديث من تطور مستمر في جرائم الفساد بشتى أشكالها وهو الأمر الذى معه يجب توافر آليات مكافحة متطورة ومواكبة للتطورات العالمية والمحلية. وفى إطار هذا الشأن تسعى الجهات الرقابية مثل البنك المركزى والهيئة العامة للرقابة المالية بإعتبارهما أحد المؤسسات الحكومية المالية برقابة السوق المالى والمصرفى لضمان تعزيز النزاهة والمنافسة والشفافية والحفاظ على إستقرار السوق المصرفى وحمايته وتحقيق التوازن ومكافحة الغش والممارسات المضرة للأسواق المالية. ونظراً لتعدد صور الفساد كان من الضرورى التكاتف واستمرار تعزيز جهود الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية من خلال ووضع سياسات وإجراءات متطورة للتعامل مع الأشكال المستحدثة من الفساد فقد بذلت جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون جهوداً ملموسة لتشجيع مشاركة المواطنين على مكافحة الفساد وتطوير آليات فعالة للشكاوى والإبلاغ عن حالات الفساد، لزيادة ثقة المواطن فى جهود الدولة الرامية لمكافحة الفساد وتعزيز الثقة بينهما. وعلى الرغم من ذلك مازال وعى المواطنين بحاجة ماسة لزيادة حول دور الجهات المعنية بمكافحة الفساد ودورها وتوضيح دور المشاركة المجتمعية فى هذا الأمر. ويمكن تحقيقه من خلال توسع تلك

الجهات فى توفير وإتاحة البيانات والمعلومات والتقارير المحدثة حول مكافحة الفساد والسماح بحرية تداولها ومشاركتها مجتمعياً بين المواطنين، فضلاً عن تطوير آليات متنوعة للتواصل المباشر وغير المباشر مع المواطنين من أجل تعزيز ثقة المواطنين فى جهات إنفاذ القانون المكلفة بمكافحة الفساد ومساعدتها في هذا الأمر .

لذا تلعب جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون (الرقابية والأمنية) جهوداً محورية فى مكافحة الفساد، من خلال ضمان سيادة وإنفاذ القانون، واتخاذ التدابير الوقائية التى تكافح وتمنع حدوث الممارسات الفاسدة، فضلاً عن رسم الخطط والسياسة العامة لمكافحة الفساد والإشراف على تنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية فى ظل التطورات والمستجدات العالمية والمحلية إلى ظهور أشكال جديدة للفساد مما قد يفرض قيوداً على جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون، حيث أضحت الضرورى على تلك الجهات وضع إجراءات وسياسات متطورة ومتجددة لمنع ومكافحة الفساد. من خلال دعم الإطار التشريعى والمؤسسى لجهات إنفاذ القانون ورفع ودعم كفاءة القدرات البشرية والمادية وتطوير السياسات والإجراءات المعنية بمكافحة الفساد لتعزيز الرقابة على المؤسسات المالية ، فلا يكفى أن تكون مجرد أداة لتصيد الأخطاء وإنما إجراء آخر من إجراءات التقييم الذى يستهدف فى الأساس تحقيق المصلحة العامة ومصلحة العاملين بالدولة ^(١).

ثالثاً :- مسار تطوير التعاون الدولى والإقليمى:-

يدور هذا المسار حول تنفيذ وتطبيق ما تضمنته الإتفاقيات والإعلانات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد والتى أنضمت إليها مصر وصدقت عليها، فقد

(١) د عيد مسعود الجهينى ، الرقابة الإدارية بين القانون الإدارى وعلم الإدارة العامة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ ، ص ١٩٨ .

صدقت مصر على عدة إتفاقيات دولية وإقليمية متعلقة بمكافحة الفساد مثل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وإتفاقية الاتحاد الأفريقى لمنع الفساد ومكافحته. فخضعت مصر لآلية استعراض مدى تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونشر تقرير فى ٢٠٢٠ عن التزام مصر بتنفيذ الفصلين الثانى والخامس والمتعلقين بالتدابير الوقائية واسترداد الموجودات، كذلك نشر تقرير يبين مدى التزام مصر بتنفيذ الفصلين الثالث والرابع المتعلقين بالتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولى. ووفق مؤشر الفساد العالمى ، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٠^(١) فإن مصر احتلت المركز ١١٧ من أصل ١٨٠ دولة وحصلت مصر بموجب المؤشر على ٣٣ نقطة من أصل ١٠٠ متقدمة نقطتين على العام السابق له ، والشاهد أنه قد انتهت تلك التقارير إلى ضرورة إصدار قانون للتعاون الدولى فى المسائل الجنائية، وتسعى مصر فى اتخاذ خطوات جادة فى إصداره من خلال مشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية الحالى والتى تتيح للجهات القضائية المصرية والأجنبية أن تطلب إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعقب أو ضبط أو تجميد أو إدارة الأموال أو الأصول أو الأشياء موضوع الجريمة ويعد هذا من قبيل الخطوات الإيجابية. كما يقع على كاهل مصر تقديم التقارير الدورية الخاصة بمكافحة الفساد للمنظمات الدولية والأقليمية التى انضمت مصر فى إتفاقيات موقعة معها ، مستعرضة جهودها فى مجال مكافحة الفساد.

وبالنسبة للمشاركة المصرية فى الفعاليات المتنوعة الدولية والإقليمية بغرض تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد؛ ففى عام ٢٠١٩ استضافت مصر

(١) انظر ورقة الأمية العامة لمؤتمر الدول الأطراف فى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقد فى ٢٦ مارس ٢٠٢٠ .

المنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد^(١) ، وفى عام ٢٠٢٢ ترأست مصر مؤتمر الدول الأطراف فى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى دورته التاسعة ، كما تولت هيئة الرقابة الإدارية رئاسة اتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية بداية فى عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاثة أعوام متتالية^(٢)، وتأتى تلك المشاركات بهدف تبادل الرؤى والخبرات والتجارب المتعلقة بمكافحة الفساد بين جهات إنفاذ القانون المختصين . ومن هذا المنطلق فقد حرصت مصر على انضمام جهات إنفاذ القانون المصرية إلى بعض المجموعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل الأموال لتتبادل الخبرات وتبادل المعلومات، فانضمت بعض الجهات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد إلى الشبكة العالمية للعمليات الخاصة بسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد GLOBE والتي تأسست فى عام ٢٠٢١ وهى مفتوحة أمام سلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد فى جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة والدول الأطراف فى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويظهر جلياً الحاجة إلى تحسين وضع وترتيب مصر بين الدول المختلفة فيما يتعلق بمكافحة الفساد . ويأتى ذلك بتفعيل التعاون فى مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات وتحسين آليات المساعدات القانونية المتبادلة وإبرام مذكرات تفاهم بين وحدة مكافحة غسل الأموال ونظيراتها من وحدات التحريات المالية الأخرى بهدف تبادل الخبرات والمعلومات وتسهيل آليات التعاون فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال بصورة أكبر.

(١) الموقع الرسمى لرئاسة الجمهورية متاح على الموقع الإلكتروني : www.presidency.eg
https: //

(٢) الموقع الرسمى لهيئة الرقابة الإدارية متاح على الموقع الإلكتروني: [https: // aca.gov.eg](https://aca.gov.eg)

رابعاً :- مسار تطوير الجهاز الإدارى:-

يُعد الجهاز الإدارى للدولة بمثابة حجر الزاوية فى إطار جهود الدولة الرامية لمكافحة الفساد فكفاء وفاعلية الجهاز الإدارى يصب فى مصلحة المواطن فى النهاية حيث يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر ؛ وذلك لكون الجهاز الإدارى هو الجهة الأساسية المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة والتي تخطط لها الأخيرة فى استراتيجيتها المستقبلية ، كما أنها المرآة الحقيقية لطبيعة التفاعلات اليومية والمباشرة بين المواطنين والعاملين فى الجهاز الإدارى. لذا تسعى الدولة إلى تعزيز كفاءة وفعالية الجهاز الإدارى للدولة ليكون متماشيا مع محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية ولا يأتى ذلك إلا من خلال تحديث البنية التشريعية والمؤسسية الحاكمة لعمل الجهاز الإدارى للدولة وتطوير الموارد البشرية بالجهاز الإدارى ورفع كفاءة منظومة تقديم الخدمات الحكومية بشكل متكامل ومرن للتعامل مع احتياجات المواطنين والمستثمرين.

فيجب دعم الرقابة المالية التى يمارسها الجهاز الإدارى للدولة بطريقة تجعلها قادرة على مواجهه والحيلولة دون العبث بالمال العام أو إهداره ، حيث تتطلب الإهتمام بصناعة موازنة عامة تتمتع بالنزاهة والشفافية من جهة ذات كفاءة إدارة مالية عامة يعهد إليها إدارة الأنفاق العام والدين العام حتى لا يتزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة وزيادة الدين العام^(١).

(١) د/ حاتم سامى محمد محمد ، دور الرقابة المالية على أدوات التمويل المحلية فى تعزيز الشفافية واللامركزية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٧ ، ص ٢٧٢ .

خامساً: المسار التوعوي والتشاركي للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية لمكافحة الفساد:-

مشاركة الفئات المجتمعية المختلفة بكافة أشكالها من ممثلين عن الجهات الحكومية والأكاديميين والخبراء والقطاع الخاص، والغرف التجارية، والمجتمع المدني والشباب والمجتمع الرياضي والإعلاميين في مكافحة الفساد يظهر أوسع دائرة الرغبة في التصدي لجرائم الفساد ويكون ذلك من خلال التوعية والتشارك من أفراد المجتمع كافة بخطورة الفساد وأثره البالغ على نهضة المجتمع.

وللوقوف على الجهود التوعوية التي تُمارس لبيان مخاطر الفساد وآليات مكافحته في المجتمع المصري. تبدأ التوعية في الأساس من مستوى المؤسسات التعليمية والبحثية، ثم يليها جهود التوعية بمخاطر الفساد في نطاق المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية والرياضية، ويتشارك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تدعيم الأدوار الفاعلة لمكافحة الفساد.

١- التوعية على مستوى المؤسسات التعليمية والبحثية:-

لنشر قيم النزاهة والشفافية وتأسيس النشئ على تلك المفاهيم يتم تنفيذ مجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية بالمدارس بين الأطفال وتوعيتهم بمخاطر الفساد، كما تعقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات بالجامعات المصرية لتوعية الشباب بمخاطر الفساد والهدف والضرورة من مكافحته وإيضاح التعريف بالأجهزة الرقابية واختصاصاتها ودورها في مكافحة الفساد ، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٢١ بجامعة القاهرة^(١) تم تنفيذ نموذج محاكاة لمؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة

(1) <https://www.cu.edu.eg>

لمكافحة الفساد ، بمشاركة المسؤولين عن مكافحة الفساد بالأجهزة الرقابية، لرفع الوعي لشباب الجامعات وتعميق معرفتهم بالقضايا المتعلقة بمنع ومكافحة الفساد وتتوالى المؤتمرات من هذا النوع وآخرها فى عام ٢٠٢٣ تم تنفيذ نموذج محاكاة بجامعة أسوان^(١).

ويأتى فى مقدمة المكاسب من تلك الجهود تعميق المواطنة والانتماء وزيادة الوعي بطرق مكافحة الفساد من خلال طرحها فى المقررات الدراسية للتعليم قبل الجامعى، مثل مقررات اللغة العربية، والتربية الدينية، والفلسفة، والأخلاق، والتربية الوطنية.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة معدل العملية التدريبية وتوعية المدرسين والإداريين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى والمديرىات والإدارات التعليمية بمخاطر الفساد وسبل مكافحته. ويأتى دور الحكومة فى توجيهها بتفعيل حقوق الإنسان ومكافحة الفساد فجاء قرار المجلس الأعلى للجامعات أن يتضمن مقرر «حقوق الإنسان ومكافحة الفساد» فى الكليات والجامعات الحكومية ضمن المقررات الإلزامية لمختلف الكليات التى يجب اجتيازها بنجاح قبل الحصول على الشهادة الجامعية، ويتم نشره إلكترونياً عبر المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية المصرية المختلفة. ومع ذلك هناك حاجة ملحة للتوسع فى المبادرات والأنشطة والبرامج التوعوية التى يتم طرحها من خلال المؤسسات التعليمية بمراحل التعليم المختلف لتستهدف أكبر عدد ممكن من الطلاب.

(1) <https://aswu.edu.eg>

وعلى الرغم من إصدار وإعداد عدد لا بأس به من الأبحاث والرسائل العلمية والدراسات المتخصصة فى القضايا ذات الصلة بمكافحة الفساد ، ودراسة وتحليل التجارب الدولية والإقليمية الناجحة فى هذا الشأن إلا أن إبراز دور المؤسسات التعليمية والبحثية فى نشر الوعى بمخاطر الفساد وآليات مكافحته يسهم بشكل فعال فى نشر الوعى المجتمعى.

٢- دور المؤسسات الإعلامية والثقافية والرياضية والدينية:-

تأتى الحملات الإعلامية^(١) للتوعية بمخاطر الفساد ضمن إطار مخطط نشر الوعى بقضايا مكافحة الفساد ، للتأثير على سلوك المواطنين واتجاهاتهم وأنشاء وخلق المسؤولية المشتركة بين المواطن والدولة لتعزيز الثقة وتوعية المواطنين ببعض الجرائم والعقوبات المقررة لها ، وزيادة الهمة وتشجيعهم على التعرف على مفهوم الفساد وأثره الغير محدود على المواطن نفسه لحثه على الكشف عن جرائم الفساد والأبلاغ عنها ، وفى إطار الإستراتيجية الوطنية التى تتبناها الدولة المصرية شنت هيئة الرقابة الإدارية الحملات الإعلامية مثل حملة «المرايا» وحملة «اعرف حقك». وعقد ورش العمل والحلقات النقاشية بوزارات الثقافة والأوقاف والشباب والرياضة بهدف زيادة وعى الشباب خاصة وفئات المجتمع عامة بقيم النزاهة والشفافية وآليات مكافحة الفساد. وعلى الرغم أن الثقافة المجتمعية فى مصر رافضة للفساد إلا أنه توجد بعض الفئات لا تزال تتقبل بعض الممارسات الفاسدة وهو ما يتطلب بذل مزيد من العناية من أجل تعزيز دور المؤسسات الإعلامية والثقافية وتعزيز الخطاب الدينى فى تأكيد العادات السلوكية الإيجابية ومقت السلوك السلبى الخاص بالفساد.

(١) د/ حسين محمد مصلح محمد – دور الإعلام فى مكافحة الفساد – بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى العاشر بكلية الحقوق جامعة طنطا ، فى الفترة ٢٧٢٨ أبريل ٢٠١٧ .

٣- دور المجتمع المدني والقطاع الخاص فى مكافحة جرائم الفساد:-

توجيه مؤسسات العمل الأهلى إلى استخدام الوسائل الرقمية فى جمع التبرعات بهدف إحكام الرقابة عليها ومنع الفساد ومكافحته، كان من أبرز الممارسات الإيجابية فى إصدار القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته^(١) والذى ينظم ممارسة العمل الأهلى لتجنب تعارض المصالح عن طريق حظر ندب العاملين الحكوميين للعمل فى الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتنظيم عملية تمويل الجمعيات الأهلية، كما جاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١^(٢) بأصدار اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه والذى يلزم أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية بالإفصاح عن أية مصلحة شخصية يمكن أن تتعارض أو تترتب على قرارات هذه المجالس، فضلاً عن حظر مساهمتهم فى أى نشاط مثل المشروعات أو الشركات أو الصناديق التى تؤسسها تلك الجمعيات أو تتبناها.

وفى إطار ذلك يعد ضم ما ينوب عن القطاع الخاص والمجتمع المدني ضمن عضوية اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته يهدف لفاعلية الحكومة وشفافيتها وتوضيح أهمية دور منظمات المجتمع المدني فى الوقاية من الفساد ومكافحته، إلا أن هناك حاجة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني فى أنشطة مكافحة الفساد بشكل ملموس وليس أشراكها فى عملية حكومية لأبراز مجهودات الحكومة فى هذا الصدد والعمل على ضمان المشاركة الفعالة لها وتحسين حوكمة تلك الكيانات فى مجال التوعية بأهمية مكافحة الفساد.

ويأتى التنسيق بين تلك المؤسسات من ناحية وبين مؤسسات الدولة المعنية بمكافحة الفساد فى المقام الأول لتحقيق الهدف من مكافحة الفساد وتحقيق النتائج المنشودة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٣ مكرر (ب) فى ١٩ اغسطس سنة ٢٠١٩ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد الأول مكرر فى ١١ يناير سنة ٢٠٢١ .

وتعظيم الآثار المرجوة . كما ينبغي أخذ في الاعتبار خشية المواطنين من الإبلاغ عن جرائم الفساد نظراً لعدم إصدار قانون لحماية المبلغين والشهود حتى الآن ، إلا أن البرلمان يعكف في الفترة الحالية على دراسة مشروع قانون لحماية الشهود ، ويعد تعزيز الدور الرقابي لأعضاء البرلمان من الخطوات الضرورية من أجل دعم ثقة المواطنين في شفافية ونزاهة مؤسسات الدولة وآليات مكافحة الفساد وهو ما يعمل على زيادة الوعي المجتمعي ويمكن المواطنين من ممارسة دورهم الرقابي في الخطوات المبذولة لمكافحة الفساد.

خاتمة:-

هدفت الدراسة الراهنة إلى بيان المسار التشريعى فى مصر لمكافحة الفساد وكونه موضوعاً معقداً يجب تقديم نموذجاً يحقق التوازن بين خسائر الفساد وتكاليف استثمارات مراقبة مكافحة الفساد فكان حرياً بنا أستعرض التعريف القانونى للفساد وأنواعه وآثاره ومؤشراته وبيان التشريعات المقارنة والقانون المصرى فى تجريم الفساد وآليات مكافحة جرائم الفساد من خلال بيان استخدامات الذكاء الاصطناعى فى مكافحته وبيان المسارات التى تبنتها الدولة لمكافحة الفساد ، ويجب فى النهاية تعزيز الدور التوعوى والتشاركى للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية لمكافحة الفساد.

أهم النتائج:-

١- ألقى البحث الضوء على التحديات المعقدة التى تواجه النظم القانونية فى التعامل مع جرائم الفساد وعمليات كشفها ومقاضاتها، فالفساد يمكن أن يشمل مجموعة واسعة من السلوكيات مثل الرشوة ، والأختلاس ، وتضارب المصالح فتحديد الفساد وتفسيره ضمن إطار قانونى واضح ، يتطلب تحليلات دقيقة والنظر فى جودة تلك التشريعات ومدى تطبيقها بشكل فعال وليس نصوص مدرجة ومسطرة ضمن مجموعة من القوانين.

٢- الفساد قضية عالمية وفى ضوء حقيقة مفادها أن الناس لا يزالون لا يملكون فهماً واضحاً لكيفية تحقيق التوازن بين تكلفة الفساد ومدخلات الرقابة على مكافحة الفساد ، فالحكومات لا تستطيع إلا أن تعزز جودة الإستراتيجية التى تتبناها والمختارة لمكافحة الفساد فمجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته تزداد فعالية الجهود الموجهة لمكافحة الفساد فى المجتمعات الواعية بمخاطر الفساد

وآليات الوقاية منه، والقادرة على ممارسة الرقابة والمساءلة المجتمعية من خلال نظم متطورة للإبلاغ والشكاوى تتسم بالكفاءة والفعالية وسرعة الاستجابة. وتلعب كافة مؤسسات الدولة - جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص - دوراً حيوياً في مجال توعية المواطنين وتمكينهم من ممارسة دورهم الرقابي، على النحو الذي يساهم في تعزيز الثقة العامة في نزاهة آليات مكافحة الفساد ويأتي ذلك من خلال تعزيز دور المؤسسات التعليمية والبحثية وخلق ثقافة رافضة للفساد بين الأطفال والشباب والنهوض بدور المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية في ترويج الممارسات التي تستهدف مكافحة الفساد وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة الفساد .

٣- تتطلب مكافحة الفساد ليس فقط تضافر الجهود الوطنية، وإنما الدولية والإقليمية أيضاً ، وذلك نظراً لأن الفساد لا يقتصر على حدود الدولة، وإنما هو ظاهرة عابرة للحدود تتطلب التعاون المشترك، وهو ما أكدت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً خاصة تعزيز التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات.

٤- موقف مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٣ بتقرر منظمة الشفافية الدولية تعد من بين الدول متوسطة الفساد وبالتالي تحتاج الدولة المصرية العمل بوتيرة وبشكل أوسع من أجل مكافحة تلك الظاهرة.

التوصيات:-

وبعد إستعراض جوانب هذه الدراسة خلصنا إلى توصيات نأمل فى مراعاتها على النحو التالى:

- ١- التركيز على تطوير البنية التشريعية وتحديثها والقدرات البشرية والمؤسسية والمالية والعمليات المرتبطة بمكافحة الفساد لتعزيز ثقة المواطن والقطاع الخاص فى مؤسسات الدولة وتعظيم القيم الحاكمة والمبادئ الأساسية لتحقيق النزاهة والشفافية .
- ٢- تحديث البنية التشريعية للأستثمار فى القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة بها والأنطلاق نحو اعتماد التحول الرقمى فى كافة الإجراءات الخاصة به.
- ٣- إصدار قانون التعاون الدولى فى المسائل الجنائية وإصدار قانون حرية تداول المعلومات وإصدار قانون حماية المبلغين والشهود والضحايا والخبراء.
- ٤- دعم التحول الرقمى لتحقيق العدالة الناجزة ومراجعة الإجراءات القضائية لتبسيطها وجعلها مواكبة لآليات التقاضى الإلكتروني عن بعد وتحديد التشريعات التى لا تتماشى مع التقاضى الإلكتروني لمراجعتها لتحديد الفجوات والتوسع فى تقديم الخدمات القضائية بإستخدام المواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية .
- ٥- صياغة إرشادات قانونية بشأن التحقيقات المالية موجهه لأعضاء النيابة العامة لتوحيد المبادئ القانونية بشأن التعامل مع جرائم الفساد بالإضافة إلى تحقيق الربط الإلكتروني بين جهات التحقيق والتقاضى وتنفيذ الأحكام من خلال قواعد البيانات لتخفيض الوقت المستهلك لأداء الإجراءات القضائية .

٦- إنشاء سجل الكترونى خاص بوقائع الفساد المقضى فيها والتي تم البت فيها جنائياً مع ميكنة تقديم إقرارات الذمة المالية الكترونياً.

٧- تطوير الهياكل التنظيمية لجهات إنفاذ القانون والمنصوص عليها دستورياً من خلال تحديث القوانين واللوائح المنظمة لعمل جهات إنفاذ القانون وتحديث البنية المعلوماتية لجهات إنفاذ القانون بشكل مستمر ومنتظم وبشكل دورى مع توفير موارد مادية كافية لجهات إنفاذ القانون.

٨- تطوير آليات مؤسسية متنوعة للتواصل بين المواطنين وجهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون الكترونياً وغير الكترونياً لترسيخ مفهوم الفساد وجرائمه وعقوبته.

٩- تعزيز دور المؤسسات التعليمية والبحثية والمؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني فى خلق ثقافة رافضة للفساد بين الأطفال والشباب من خلال تصميم وتنفيذ مبادرات توعوية وأنشطة متعلقة بمحتوى قيم مكافحة الفساد فى المناهج الدراسية لمراحل التعليم قبل الجامعى وفى مؤسسات التعليم العالى جميع الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة المعتمدة فى مصر ورفع وعى المدرسين وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين بكافة مراحل التعليم بقيم مكافحة الفساد وتحفيز الجهات الأكاديمية والبحثية على إعداد ونشر الأبحاث والدراسات والرسائل العلمية حول القضايا المتعلقة بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته.

١٠- تفعيل آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية لمكافحة الفساد للتشجيع على الإبلاغ عن حالات الفساد والتوعية بآليات الإبلاغ ، ورفع درجة الاستجابة للشكاوى المقدمة عبر منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة ومنظومات الشكاوى بجهات إنفاذ القانون.

١١ - تعزيز المعرفة وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد ضمن المشاركة في الفاعليات والمؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد وعقد الدورات التدريبية بالتنسيق بين جهات إنفاذ القانون الوطنية والدولية .

١٢ - التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات وتحسين آليات المساعدة القانونية المتبادلة وتحسين التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين وحدات التحريات المالية المختلفة والتوسع في إبرام اتفاقيات تعاون قضائي يمكن الاستناد إليها في طلبات استرداد الأموال المنهوبة والمهربة للخارج.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:-

١ - المؤلفات:-

- د/ أحمد أبو دية - الفساد أسبابه وطرق مكافحته - ط ١، ٢٠٠٤.

- د/ أحمد عبدالله الظاهري - شرح قانون العقوبات الإتحادي الإماراتي - دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٣.

- أ.د / أحمد فتحي سرور : - الوسيط في الإجراءات الجنائية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١٠، ٢٠١٦.

- القانون الجنائي والدستوري، دار الشروق، ٢٠٠٢.

- د/ أحمد محمد عبد الهادي - الإنحراف الإداري في الدول النامية - مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٧.

- د/ السيد أحمد محمد علام - جرائم الفساد وآليات مكافحتها في نطاق الوظيفة العامة في ضوء التشريع الجنائي المصري والإتفاقيات الدولية، دار النهضة، ٢٠١٦.

- د/ السيد على شتا - الفساد الإداري ومجتمع المستقبل - المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

- أ.د/ أنور سلطان، المبادئ القانونية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

- د/ بلال أمين زين الدين – ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٢ .
- د/ جمال محمد معاطي موافى ، مكافحة الفساد الإداري بين الشريعة الإسلامية والشرائع الوضعية مع دراسة تطبيقية على الفساد في اختيار الموظف العام وترقيته ، دار الكتب والدراسات العربية ، الإسكندرية ، ٢٠٢٠ .
- د/ حسنين المحمدي بواوي ، الفساد الإداري لغة المصالح ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ .
- حمدي عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسي في أفريقيا ، دار القارئ العربي القاهرة ، ١٩٩٣ .
- د / حيدر طالب محمد علي وآخرون – مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والإتفاقيات الدولية- دار الكتب والوثائق بغداد ، ٢٠٢١ .
- خالد شعراوي ، الإطار التشريعي لمكافحة الفساد في مصر ، مركز العقد الإجتماعي ، ٢٠١١ .
- خالد عبد الرحمن ، الفساد الإداري أنماط وأسباب وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المكتبة الأمنية ، ٢٠٠٧ .
- د/ سليمان عبد المنعم ، ظاهرة الفساد ، دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، بدون سنة نشر .

- د/ سليمان عبد المنعم والمستشار أيمن عبد الخالق راشد ، الفساد من التشخيص الإجتماعى إلى المواجهة القانونية ، ط١ ، ٢٠٠٩ .
- د/ سوزى عدلى ناشد ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد و آثاره الإقتصادية – دراسة تطبيقية ، دار المطبوعات الجامعية ، ٢٠٢٠ .
- صلاح الدين محمود فهمى – الفساد الإدارى كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية – المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٩٤ .
- د/ طعيمة الجرف – مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الإدارة العامة للقانون – دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- د/ عبد المجيد محمود ، المواجهة الجنائية للفساد فى ضوء الإتفاقيات الدولية والتشريع المصرى ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ .
- عصام على الطباخ ، سلسلة الجرائم التى تختص بها هيئة الرقابة الإدارية ، الجزء الأول ، دار النهضة ، القاهرة .
- د/ عوض محمد – الجرائم المضرة بالمصلحة العامة – دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية ، ١٩٧٥ .
- د/ محمد إبراهيم الدسوقي على – الفساد الإدارى – دار النهضة العربية ، ٢٠١٥ .
- محمد الغزالى ، الفساد في المجتمعات العربية والإسلامية ، ط١ ، القاهرة ، دار المعرفة ، ٢٠٠٦ .

-
- د / محمد باهى أبويونس ، أحكام القانون الإدارى – القسم العام – دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، ١٩٩٦ .
- محمد بن عبدالله الشريف – النزاهة في مواجهة الفساد : تجربة المملكة العربية السعودية – العبيكان للنشر – ٢٠١٦ .
- د/ محمد رفعت عبد الوهاب ، القضاء الإدارى ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧. الطبعة الأولى ، ٢٠١٩ .
- محمد على سويلم : السياسة الجنائية في مكافحة الفساد في ضوء الإتفاقيات الدولية وقوانين مكافحة الفساد- الطبعة الثانية ، دار المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٨ .
- : الجوانب الإجرائية في محاكمة جرائم الفساد ، دراسة مقارنة ، المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٧ .
- د/ محمد فهمى طلبه وآخرون – الحاسب والذكاء الاصطناعى ، مطابع المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- د/ منى رمضان محمد بطيخ ، الإدارة العامة بين البيروقراطية والفساد الإدارى ، الواقع والمأمول ، دار النهضة العربية ، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠١٤ .
- د/ هشام بوحوش – محاضرات فى قانون مكافحة الفساد – جامعة الإخوة منتورى ، الجزائر ، ٢٠٢٠ .

٢- الرسائل العلمية:-

- إبراهيم سيف منشأوى ، إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٥ ، دراسة الحالة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ .
- د/ السيد خليل هيكل ، الرقابة على المؤسسات العامة الإنتاجية والاستهلاكية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، سنة ١٩٧١ .
- د/ حاتم سامى محمد محمد ، دور الرقابة المالية على أدوات التمويل المحلية فى تعزيز الشفافية واللامركزية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٧ .
- د /عيد مسعود الجهينى ، الرقابة الإدارية بين القانون الإدارى وعلم الإدارة العامة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ .

٣- المجلات العلمية:-

- د/ أحمد أحمد زهران فرغلى – دور الذكاء الاصطناعى فى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإدارى: تحليل مقارنة بين مصر وماليزيا – مجلة البحوث الإدارية ، المجلد الثانى والأربعون ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٢٤ .
- حنان أبو سكين – مفهوم الفساد – المجلة الإجتماعية القومية ، المجلد الثانى والخمسون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠١٥ .
- د/ رامى القاضى: - مكافحة الفساد من منظور القانون الجنائى دراسة تحليلية فى التشريع المصري والمواثيق الدولية ، المجلة الجنائية القومية – المجلد السابع والستون – العدد الثانى – يوليو ٢٠٢٤ .

: - التصالح في جرائم العدوان على المال العام ، مجلة القانون والإقتصاد ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ملحق العدد ٩١ ، ٢٠١٨ .

- رانيا سلطان محمد عبد الحميد – دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد (دراسة ميدانية) - المجلة المصرية للدراسات التجارية بالمنصورة ، المجلد ٤٦ ، العدد ١ ، يناير ٢٠٢٢ .

- د/ سيد طه بدوى ، الفساد المالى والإدارى للدولة وأثاره الإقتصادية ، بحث منشور في مجلة القانون والدراسات الإجتماعية بجامعة بدر القاهرة ، المجلد ٢ ، العدد ٣ ، يونيو ٢٠٢٣ .

- د / عبد الهادى مقبل ، المالية العامة ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٤ .

- د /على بن محمد المحميد – حماية النزاهة ومكافحة الفساد بين النظام السعودى وأحكام القانون الدولى – مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والإقتصادية – كلية الحقوق- جامعة دمياط – العدد الثالث – يناير ٢٠٢٣ .

- د/ عوض بن حماد الملا – السياسة الجنائية للمنظم السعودى فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى- بحث منشور- مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية كلية الحقوق جامعة السادات -مج ١٠ ، ع ١٤ .

- د/ كمال أمين الوصال – الفساد دراسة في الأسباب والآثار الإقتصادية – مجلة التجارة والتمويل كلية التجارة – جامعة طنطا ، مصر ، عدد ٢ ، ٢٠٠٨ .

د/ ليلي على أحمد الشهري – الفساد مكافحته والوقاية منه رؤية شرعية – المجلد الثامن من العدد الثالث والثلاثون مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالاسكندرية .

- ليلي مشطر حسين – قراءة في بعض الإتفاقيات الدولية المعتمدة كآليات تشريعية لمكافحة الفساد – مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون ، الجزائر ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ٢٠٢٢ .

- د/ محمد حافظ الرهوان – مكافحة الفساد شرط لازم لتحقيق الأمن والتنمية ، مجلة كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، العدد الخامس ، يوليو ٢٠٠١ ، ص ٩٣ .

- د/ محمد عبد المحسن محمد ك طرق مواجهة الفساد في الوظيفة العامة – مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، العدد الثاني – السنة التاسعة والخمسون – يوليو ٢٠١٧ ، ص ٩٩٢ .

د/ محمد فتحى محمد إبراهيم – جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد- مجلة روح القانون – كلية الحقوق جامعة طنطا ، العدد الثالث والتسعون ، إصدار يناير ، ٢٠٢١ .

- د/ منال جابر مرسى محمد – أسباب الفساد فى مصر دراسة قياسية خلال الفترة من (٢٠١٧-٢٠٠٠) – المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة سوهاج عدد- شهر أكتوبر ٢٠١٧ .

- منير الحمش ، الإقتصاد السياسى للفساد ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ٣٢٨ ، يونيو ٢٠٠٦ .

- مى فريد ، الفساد رؤية نظرية -مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٣ ، يناير ٢٠٠١ ، ص ٢٦٦ - ٢٦٨ .

٤- المؤتمرات العلمية:-

- أحمد على البدرى وآخرون - دور الشرطة فى محاربة الفساد وحماية المال العام ، بحث مقدم في الدورة (٨٠) المنعقدة بأكاديمية الشرطة ، القاهرة ، يناير ١٩٩٧ .

- د/ أحمد هشام فرحات الموجى - التنظيم القانونى لإجراءات التقاضى الإلكتروني في المحاكم الإقتصادية وفقاً لقانون إنشاء المحاكم الإقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى السنوى الثالث والعشرون ، بكلية الحقوق جامعة المنصورة ، في الفترة من ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٢٤ .

- د/ حسين محمد مصلح محمد - دور الإعلام في مكافحة الفساد - بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى العاشر بكلية الحقوق جامعة طنطا ، في الفترة ٢٧-٢٨ أبريل ٢٠١٧ .

- خليل عطا الله - مدخل مقترح لمكافحة الفساد فى الوطن العربى - ندوة حول : " المال العام ومكافحة الفساد الإدارى المالى " منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ٢٠٠٨ .

- د /طارق السيد محمود أبو عقيل، مكافحة جرائم الفساد وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان: دور التشريع في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة، ٧ - ٩ نوفمبر ٢٠١٨ ، جامعة الدول العربية،
القاهرة.

- د / على لطفى – إدارة أزمة الاستثمار فى ضوء التكتلات الإقتصادية العالمية –
المؤتمر السنوى الثانى عشر – جامعة عين شمس – دار الضيافة –
ديسمبر ٢٠٠٧ .

٥- مواقع إلكترونية:-

<https://aca.gov.eg>-

- <https://aswu.edu.eg> .

-<https://digital.gov.eg> .

-<https://watanmedia.seyasi.com> .

-<https://www.cu.edu.eg>.

ثانياً:- المراجع الأجنبية:-

-Adam, I., and Fazekas, M.. Are emerging technologies helping win
the fight against corruption? A review of the state of
evidence. Information Economics and Policy. (2021).

-Adam Turteltaub: The Ethics and Compliance Handbook,Society
of Corporate Compliance and Ethics,(2019).

-Bots against corruption: Exploring the benefits and limitations
of AI-based anti-corruption technology-Crime, Law and
Social Change (2023).

-
- Byrne, Elaine, Anne-Katrin Arnold, and FUMIKO Nagano: Building public support for Anti-corruption Efforts. The international bank for Reconstruction and development , the world bank communication for governance & ACCOUNTABILITY Program. (2010)
 - Carvalho, S. T. N. Impacto da Inteligência Artifical na Atividade de Auditoria [Unpublished master's thesis]. FGV. (2020).
 - Charles Lewis: the Buying of the President ,Harper Collins,(2004).
 - Delphos catálogo de Uso de. intelligence to fight corruption. Nature Machine Intelligence. Inteligência Articial por Órgaos governamentais. Accessed on april 22,2021.
 - EL- KADY ,R,Examining and Combating Corruption in Egyptian Criminal Legislation, op. cit.,2024.
 - Eric J.Pan : The Oxford Handbook of the **Dodd-Frank Act**, Oxford university Press,2022-
 - G.Robert BLAKEY :The federal law of Rico :A manual for prosecutors and defense counsel,1980.

-
- Imam PA, Jacobs D : Effect of corruption on tax revenues in the Middle East. Rev Middle East Econ Financ 10(1). (2014).
 - James D.Calder, the Rico racket : the ceiminalization of American business,1989.-
 - Jesse EISINGER: The Chickenshit Club: Why The Justice Department Fails to prosecute Executives,2017.
 - Klaus schwab , the fourth industrial Revolution, world Economic forum, Geneva, Switzerland,2016.
 - Kobis, N., Starke, C., & Rahwan, I: The promise and perils of using artificial, (2022).
 - Le rapport annuel de l'Agence française de lutte contre la corruption ,p. 3,en collaboration avec le ministère de la justice ,le ministère du travail et des comptes publics,2017 .
 - Mike Koehler : The **Foreign Corrupt Practices Act in a new Era, 2020.-**
 - Orin S.Kerr: computer crime law,west academic publishing,2023.
 - Peter D.Douglas Hopton Hardy : Anti –Money Laundering Law And Policy,OXFORD UNIVERSITY PRESS,2022.

- Ralf T. Kreutzer and Marie sirrenberg, understanding artificial intelligence,2014.
- Richard,Barry Vitou.Kovalavsky QC,: The Bribery ACT 2010 :A Practical Guide,wiley, 2011.
- Roberta Ann Johnson and & Shalendra Sharma, The Struggle Against Corruption: A Comparative Study, Palgrave Macmillan, New York. 2004.
- Thayer s.AL-odwan : Anti-corruption : the guide to united nation convention. Amman . (2012).